الجامعة اللبنانيّة

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة

العمادة

أسس الإستراتيجيّة الإسرائيليّة وأثر "الربيع العربيّ" عليها

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدوليّة والدبلوماسيّة

إعداد

عبّاس إبراهيم شرف الدّين

لجنة المناقشة

الدّكتور عليّ محمود شكر	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدّكتورة نعمت عبد الله مكي	أستاذ مساعد	عضواً
الدّكتور كميل حبيب حبيب	أستاذ	عضواً

2018 – 2019

الجامعة اللبنانيّة غير مسؤولة عن الآراء الواردة عن هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

الإهداء:

إلى كلّ مقاوم وشهيد بذل دمه كي نحيا بعزّة وكرامة

إلى أبي وأمّي اللّذان علماني أن أشقّ درب الحياة

إلى رفيقة دربي الّتي وقفت بجانبي في أحلك الظروف

إلى أولادي زهرة حياتي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

أهدي عملي المتواضع سائلاً المولى عزّ وجلّ السّداد والتّوفيق

الشكر

قيل :"من يزرع المعروف يحصد الشّكر"

أول شكري أتوجه به إلى ربٍّ العالمين ... الذي وضعني على الصراط المستقيم

وتوّج هذا العقل وسقاه بماء العلم ...

ثمّ الشكر

إلى الجامعة اللبنانيّة بكلّ مكوناتها الّتي كان لي شرف الإنتساب إليها

إلى عميد الكليّة الدكتور كميل حبيب حبيب

إلى لجنة مناقشة الرسالة

إلى أستاذي الدؤوب الّذي وقف بجانبي لإتمام هذا البحث

عنيت به الدكتور علي شكر

المقدّمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من التحوّلات في أعقاب ما أصطُلح على تسميته بـ"الربيع العربيّ"، ودخلت العديد من الدول العربيّة في دوّامة من الصراعات الداخليّة أضعفت بنيتها، وكانت "إسرائيل" ترصد بأدقّ التفاصيل وتحسب كلّ شيء وفقاً لمصالحها القوميّة وبمنظار عقيدتها الأمنيّة، وتسعى إلى بناء إستراتيجيّتها وسط الموقف الإقليميّ المضطرب نظراً لوقوع كثير من الدول المحيطة بها فريسة الفوضى والإقتتال الداخليّ، فضلاً عن تعقّد الوضع الجيوسياسيّ الناتج عن التنافس السعوديّ – الإيرانيّ، وكذلك تزايد حالة الحضور الروسيّ في المنطقة على حساب تراجع الدور الأميركيّ.

وتهدف "إسرائيل" من خلال إستراتيجيّتها ضمان بقاء الدولة في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دوليّاً، وتسعى لإقامة علاقات مع جيرانها العرب، ودول الجوار الجغرافيّ الأخرى، بما يؤمِّن سيادتها على المنطقة سياسيّاً واقتصاديّاً، وتمنع قيام دولة فلسطينيّة مستقلة وفاعلة مجاورة لها. وكما تسعى الإستراتيجيّة الإسرائيليّة إلى الاحتفاظ بتفوّق عسكريّ كميّ ونوعيّ، في المجالين التقليديّ وفوق التقليديّ على جميع الدول العربيّة، بشكل يمكِّنها من تحقيق أهدافها القوميّة والسياسيّة والاقتصاديّة،وتفعيل سياسة الردع ببعديها النفسيّ والماديّ وفرض إرادتها على المنطقة، مع الإستعداد للجوء للعمل العسكريّ المباشر قبل حدوث خلل في الميزان العسكريّ لغير صالح "إسرائيل"، أو خرق الترتيبات الأمنيّة المتّفق عليها، أو عند ظهور بوادر لشنّ عمليات عسكريّة شاملة أو محدودة أو حرب إستنزاف من جانب أعدائها، أو وجود دلائل تهدّد بكسر الاحتكار النوويّ الإسرائيليّ في دائرة مجالها الحيويّ مع السعي لزيادة قدرة "إسرائيل" على تحقيق الاكتفاء الذاتيّ في التسلّح، وإمتلاك قدرات ردع تقليديّة وغير تقليديّة متنوّعة، قادرة على تدمير أيّة قوات مسلّحة مناوئة لها.

وتحرص "إسرائيل" على الحفاظ على أمنها من خلال تجنيد مختلف الطاقات الذاتيّة والتحالفيّة في وجه المخاطر المختلفة، التي راحت ترتبط أكثر فأكثر بالظروف والتغيّرات في البيئة الإستراتيجيّة المحيطة بها، وتتحكّم بها متغيّرات داخلية وأخرى خارجيّة، تخضع لمعطيات الواقع المستجدّ. وقد إستغلّت "إسرائيل" حالة الفوضى الإقليميّة لتبرير عدم إحراز تقدّم في القضيّة الفلسطينيّة، فالصراعات العنيفة في سوريّة والعراق وليبيا واليمن –على سبيل المثال – كانت على رأس أولويات الإهتمامات

السياسيّة لقادة العالم، ممّا يعني بحسب كثيرين أنّ القضيّة الفلسطينيّة، أصبحت ذات تبعات إستراتيجيّة أقلّ مما كانت عليه بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط.

ويعتبر القادة الإسرائيليّون أنّ حالة الاضطراب الإقليميّة الحاليّة، تثبت أنّ غياب الحلول في مواجهة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، لم يعد السبب الرئيسيّ وراء عدم استقرار المنطقة ونكبتها. وتحاول "إسرائيل" تصوير القضيّة الفلسطينيّة بأنّها ليست ذات صلة بأمور التطبيع، في أعقاب تزايد فرص التعاون الإستراتيجيّ مع الدول العربيّة في مواجة الخطر الإيرانيّ، وكذلك تشكّل حالة التفتّت الّتي تعاني منها كيانات الدول الوطنيّة التقليديّة، مقدّمة لآفاق التحالفات الإسرائيليّة الجديدة مع مجموعات الأقليّات مثل الأكراد .

وفي هذا السياق، تبرز "إسرائيل" باعتبارها أكثر المتأثّرين من إضطراب النظام الإقليميّ في أعقاب "الربيع العربيّ"، فثمّة مجموعة من العناصر المرتبطة بالنموذج الإقليميّ الحاليّ الّتي تستفيد منها "إسرائيل" من الناحية الأمنيّة. وقد أكسبت تلك الأحداث "إسرائيل" مجموعة من الفرص، الّتي ساعدتها على التقدّم في عمليّة تطبيع مع العالم العربيّ عبر بوابات خلفيّة، وإختفاء الخطر الناتج عن الجيوش العربيّة النظاميّة. ولكن من ناحية ثانية، أفرزت التحوّلات مجموعة من المخاطر والتهديدات على "إسرائيل"، منها تماسك محور المقاومة، وتعاظم دور إيران الإقليميّ وتمدّدها بالقرب من حدودها، وتوسع الدور الروسيّ على حساب الدور الأمريكيّ، وهزيمة مشروع داعش، وصمود الحكومات المركزيّة في كلّ من سوريّة والعراق.

أهميّة البحث :

تحاول هذه الدراسة قراءة المقوّمات الايديولوجيّة الّتي تقوم عليها العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة، والّتي تنعكس بشكل مباشر على توجّهات السياسة الداخليّة والخارجيّة لـ"إسرائيل"، ودراسة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة بكافة مندرجاتها الأمنيّة والسياسيّة والعسكريّة، وتسليط الضوء على دراسة وقراءة رؤية "إسرائيل" للتغيّرات الناتجة عن أحداث "الربيع العربيّ"، والأسس الّتي يضعها كبار الباحثين والخبراء والقادة الإسرائيليّين، من أجل وضع أفضل الإستراتيجيّات الممكنة الّتي تحافظ على الأمن القوميّ الإسرائيليّ، وتساهم هذه الدراسة في تكوين فهم واضح لدى الباحثين عن كيفية معالجة "إسرائيل" للأزمات المحيطة بها، ونظرتها لكافة الفواعل في المنطقة، وطريقة بناء إستراتيجيّاتها على ضوء المخاطر والفرص. وتكمن أهميّة هذه الدراسة أيضاً بأنّها تعالج موضوعاً ما زالت تداعياته مستمرّة حتّى كتابة هذه السطور، وحدث مفصليّ في حاضر ومستقبل المنطقة. وقد إستنبطت الدراسة آخر مستجدّات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة، ووضعتها في قالب علميّ ممنهج، وإستندت إلى العديد من المراجع الإسرائيليّة، الصادرة عن معاهد ومراكز البحث العلميّ الإسرائيليّ، الّتي تقوم بصياغة

التوصيات لدوائر صنع القرار بشأن الإستراتيجيّات، الّتي يتوجب تبنيها، وآليات العمل الّتي يُحبّذ إعتمادها لتقليص التداعيات السلبيّة على البيئة الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل" .

فرضيّة الدراسة :

إنّ الفرضيّة الّتي تنطلق الدراسة منها، مفادها أنّ هناك تحوّل في الواقع الإقليميّ المحيط بـ"إسرائيل" بعد "الربيع العربيّ"، والّذي فرض عليها إعادة النظر في إستراتيجيّاتها، بحيث تمكّنت من التكيّف مع هذا التحوّل، وإستنفرت كافّة إمكاناتها بما يخدم مصالحها الإستراتيجيّة وعقيدتها الأمنيّة، ووضعت خطط تتناسب مع الأخطار المستجدّة. وعمدت "إسرائيل" إلى التقرّب من بعض الدول العربيّة تحت عنوان مواجهة الخطر الإيرانيّ. ومن ناحية ثانية فإنّ التحوّلات أضعفت مركزيّة دول الطوق وجيوشها النظاميّة، وأنهكت محور المقاومة بحروب داخليّة، بالإضافة الى أنّها أبعدت القضيّة الفلسطينيّة عن كونها القضيّة المركزيّة للدول العربيّة .

إشكاليّة البحث :

الإشكاليّة الأساسية لهذا البحث عبارة عن : هل أثّرت أحداث "الربيع العربيّ" والتحوّلات الإقليميّة والدوليّة الناتجة عنه على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة؟.

ويتفرّع عن هذه الإشكاليّة عدّة تساؤلات أهمّها :

١. ما هي أسس بناء الإستراتيجيّة الإسرائيليّة؟.
٢. كيف قرأت "إسرائيل" تحوّلات الربيع العربيّ؟ .
٣. ما هو إنعكاس دور القوى الإقليميّة والدوليّة على أحداث "الربيع العربيّ"؟.
٤. ما هي المخاطر والفرص الّتي فرضتها التحوّلات على الوضع الإستراتيجيّ لـ"إسرائيل" ؟.
٥. ما هي أبرز المستجدّات على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة على ضوء التطوّرات الحاصلة؟.
٦. ما هو تأثير التهديدات الناشئة على الخطط العسكريّة الّتي إعتمدتها "إسرائيل"؟.
٧. ما هو تأثير تحوّلات "الربيع العربيّ" على القضيّة الفلسطينيّة ومستقبلها ؟

منهج البحث :

في هذه الدراسة سوف يستخّدم الباحث منهجين من أجل معالجة الموضوع:

- المنهج الإستقرائيّ من أجل التوصّل الى نتائج حول تأثير المتغيّرات الإقليميّة بعد "الربيع العربيّ" على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة.
- المنهج المقارن من أجل مقارنة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة (الشاملة والعسكريّة)، ما قبل وبعد أحداث "الربيع العربيّ" .

صعوبات إعداد البحث:

خلال إعداد هذا البحث واجهتنا عدّة صعوبات يعود سببها إلى حداثة الموضوع الّتي تعالجه الدراسة، وسرعة المتغيّرات وتبدّل الظروف والأحداث، والحاجة إلى ترجمة العديد من المقالات والدراسات من اللّغة العبريّة.

تقسيمات البحث :

تمّ تقسيم البحث إلى مقدّمة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأوّل: تمّ فيه الحديث عن أسس الإستراتيجيّة الإسرائيليّة، وعن أحداث "الربيع العربيّ" وفق القراءة الإسرائيليّة، وقد تمّ تقسيم الفصل الأوّل إلى مبحثين وفق التالي:

- **المبحث الأوّل:** تمّ تقسيمه إلى فقرتين:

I. ففي الفقرة الأولىّ تمّ معالجة مرتكزات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة، بحيث تمّ التأصيل النظري لمفهوم الإستراتيجيّة والتخطيط الإستراتيجيّ القوميّ، ومن ثمّ دراسة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة بكافة مندرجاتها الفكريّة والنظريّة. وتحديد مرتكزاتها من خلال دراسة نظريّة ومبادئ الأمن القوميّ الإسرائيليّ، بالإضافة إلى أنّه تمّ معالجة المحدّدات الّتي تحكم الإستراتيجيّة الإسرائيليّة.

II. أمّا في الفقرة الثانيّة، فقد تمّ تحديد الأهداف القوميّة الإسرائيليّة، والإستراتيجيّات الّتي إعتمدتها "إسرائيل" من أجل معالجة أهدافها القوميّة.

- **المبحث الثاني:** تمّ تقسيمه إلى فقرتين:

I. في الفقرة الأولى تمّ دراسة الإستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيليّة بكافة مندرجاتها، والعوامل المؤثّرة في بنائها، بالإضافة إلى الإستراتيجيّات والخطط العسكريّة الّتي كانت "إسرائيل" قد إعتمدتها في مرحلة ما قبل أحداث "الربيع العربيّ".

II. في الفقرة الثانيّة تمّ الحديث عن التحوّلات في دول "الربيع العربيّ" وفق القراءة الإسرائيليّة، حيث تمّ التأصيل لمفهوم "الربيع العربيّ"، وكذلك التطرّق إلى الأسباب والدوافع الّتي أدّت إلى الثورات العربيّة، والنتائج الّتي أفرزتها. وبعد ذلك تمّ دراسة مراحل التصوّر الإسرائيليّ لتحوّلات "الربيع العربيّ"، وكيفيّة تطوّر الموقف الإسرائيليّ من هذه الأحداث، وقد عالجت الدراسة الأحداث في ثلاثة بلدان عربيّة (مصر، الأردن وسوريّة).

أمّا الفصل الثاني : فقد عالج التحوّلات الإقليميّة والدوليّة جراء أحداث "الربيع العربيّ"، بالإضافة إلى تأثير هذه التحوّلات على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة. وقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين عبارة عن:

- **المبحث الأوّل:** تمّ تقسيمه إلى فقرتين:

I. في الفقرة الأولى تمّ التأصيل النظرّي لمفهوم القوّة الإقليميّة، وتمّ دراسة أدوار القوى الإقليميّة الفاعلة من غير الدول العربيّة(إيران وتركيا)، وتأثيرها على مسار الأحداث في المنطقة العربيّة، وكذلك تمّ الحديث عن الموقف الإسرائيليّ من التطوّرات الناتجة، وتمّ الحديث عن دور وفعاليّة الدول العربيّة في الأحداث الدائرة.

II. في الفقرة الثانيّة فقد تمّ معالجة الأبعاد الدوليّة للتحوّلات، حيث تمّ دراسة تأثير دور كلّ من الولايات المتحّدة الأميركيّة وروسيّا في أحداث المنطقة، بالإضافة إلى الموقف الإسرائيليّ من التطوّرات الناتجة .

- **المبحث الثاني:** تمّ فيه معالجة أثر التحوّلات الناتجة عن أحداث "الربيع العربي" على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة، وقد تمّ تقسيم المبحث إلى فقرتين:

I. في الفقرة الأولى تمّ تحديد وتحليل المخاطر والفرص الّتي أفرزتها التحوّلات الإقليميّة على "إسرائيل".

II. أمّا في الفقرة الثانيّة فقد تمّ دراسة الإستراتيجيّات الشاملة الّتي اعتمدتها "إسرائيل" في مواجهة التحديّات، وبالخصوص الإستراتيجيّات الّتي إعتمدتها في مواجهة تحدّيات الساحة السوريّة والجبهة الشماليّة. بالإضافة إلى أنّه تمّ دراسة كافة الإستراتيجيّات والخطط العسكريّة الّتي إعتمدتها "إسرائيل" لفترة "الربيع العربيّ"، وحتّى كتابة هذه السطور، وتمّ أيضاً دراسة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة.

الفصل الأوّل: ركائز الإستراتيجيّة الإسرائيليّة وطبيعة تحوّلات "الربيع العربيّ"

شهد النظام الإقليميّ الشرق أوسطيّ بعد ثورات "الربيع العربيّ"، مرحلة غير مسبوقة من التحوّلات الجوهريّة الّتي شهدتها العديد من دول النظام، وقد أحدثت هذه الثورات تغيّراً واضحاً في الخريطة والمنظومة العربيّة، والشرق أوسطيّة ككلّ، حيث دخلت المنطقة منذ بداية الحراك الشعبيّ وحتّى اللحظة، مرحلة تغيّر إستراتيجيّ، وهو ما ينبئ بحتميّة تبدّل هيكليّة النظام الإقليميّ للشرق الأوسط، وأدوار القوى الإقليميّة الكبرى الفاعلة فيه (إسرائيل، إيران، تركيّا والسعوديّة)، والّتي تشكّل في الوقت الراهن قلب أو محور هذا النظام.

وفي أعقاب "الربيع العربيّ" ضعفت وظيفة الحدود، بسبب حركة اللاجئين والمسلّحين والأسلحة عبرها، وأصبحت خارج نطاق سيطرة الدول الإقليميّة، وكذلك تصاعدت سيطرة جهات فاعلة من غير الدول على العديد من المناطق في الشرق الأوسط. كما أنّ الجماعات شبه العسكريّة في فلسطين ولبنان والعراق وليبيا وسوريّة واليمن، بالإضافة إلى التشكيلات الجهاديّة غير الدولاتيّة، أصبح لها تأثير متزايد في رسم التطوّرات المحليّة والإقليميّة. وتعدّ داعش أبرز الأمثلة على تصاعد دور الجماعات العسكريّة من غير الدول الّتي كانت قد سيطرت على أجزاء كبيرة من الأراضي والأفراد في سوريّة والعراق، وأصبحت داعش في تلك الفترة من أحداث "الربيع العربيّ"، عاملاً آخراً من عوامل تعميق عدم الاستقرار الإستراتيجيّ في منطقة الشرق الأوسط، في ظلّ عدم إعترافها بأيّ دولة أخرى أو التزامها بأيّ اتفاقيّة أو قاعدة من قواعد القانون الدوليّ[١].

ونظراً للأهميّة الإستراتيجيّة للنظام الإقليميّ العربيّ، فإنّ أيّ تغيّراً أو تطوّراً يطرأ عليه من شأنه أن يؤثّر على إستراتيجيّات الدول الفاعلة فيه، وهذا ما جعل "إسرائيل" باعتبارها مجاورة للدول العربيّة، عرضة لهذه التغيّرات والتطوّرات الإقليميّة، وتنظر بترقّب شديد لما يحدث من تحوّلات في المنطقة، لإعادة رسم إستراتيجيّاتها بما يتناسب مع التهديدات الناشئة.

---

[1] Nicos Panayiotides , , The Islamic State And The Redistribution Of Power In The Middle East International ,Journal On World Peace , VOL. XXXII NO. 3 Sep 2015, P14

المبحث الأول: الإستراتيجيّة الإسرائيليّة

تنطلق الإستراتيجيّة العليا الإسرائيليّة، من مبدأ إقامة "إسرائيل" الكبرى ذات الهويّة اليهوديّة، كقوّة إقليميّة عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وتهدف إلى التحكّم في المنطقة سياسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً، مع الإعتماد على الذّات عسكريّاً وإقتصاديّاً. فيما تعمل الإستراتيجيّة العسكريّة على تحقيق ذلك من خلال الردع الوقائيّ، وتأمين عمليات الضمّ والإستيطان وتهويد الأراضي.

وتعمل الإستراتيجيّة العليا الإسرائيليّة، الّتي تخضع لها الإستراتيجيّة العسكريّة وكافة الإستراتيجيّات الاخرى من دبلوماسيّة وإقتصاديّة على تحقيق أهدافها المتمثّلة في تأكيد الوجود الصهيونيّ داخل المنطقة العربيّة عن طريق التوسّع الإقليميّ بصورة مرحليّة وتدريجيّة، وإنّ دراسة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة بصفة عامّة، يتطلب معرفة الإستراتيجيّة الشاملة للحركة الصهيونيّة، والّتي كان هدفها إنتزاع أرض فلسطين وطرد شعبها لإقامة دولة يهوديّة عنصريّة عن طريق القوّة.

إنّ المعطيات الأوليّة والمقوّمات الأساسيّة لأيّ إستراتيجيّة تتشكّل من الجوانب التالية :

١) القوّة العسكريّة.
٢) القوّة البشريّة.
٣) الوضع الجغرافيّ – الإستراتيجيّ.
٤) الموارد الاقتصاديّة.
٥) القيم الوطنية.
٦) المقدرة التنظيميّة والقياديّة.

ويشكّل العنصر الأخير في واقع الأمر عنصر القدرة الإنسانيّة الذاتيّة، ومدى كفاءتها في إستخدام المعطيات او العناصر الموضوعية الاخرى، وتحويلها الى قوّة تنفيذيّة عسكريّة فعّالة قادرة على تحقيق أهداف السياسة. ونظراً لعدم وجود أيّ مقوّمات طبيعيّة للكيان الصهيونيّ في فلسطين، فقد جرى تصدير معظم المعطيات الأوليّة اللازمة للإستراتيجيّة الإسرائيليّة تدريجيّاً [١]. وتمّ إختلاق وتدعيم وتعزيز هذه المعطيات من خارج البلاد وفقاً للمخطط الشامل لإنشاء هذه الدولة بصورة تدريجيّة مرحليّة.

---

[١] محمود عزمي، دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص١٠.

والإستراتيجيّة الإسرائيليّة هي إستراتيجيّة قوميّة قبل أن تكون إستراتيجيّة عسكريّة؛ لأنّها هي الّتي تضمن بقاء الدولة وتؤمّن وجودها، وتعمل على حفّظ أمنّها كوحدة سياسيّة مؤثّرة وفاعلة في محيطها الإقليميّ والدوليّ. ومفهوم الإستراتيجيّة القوميّة ذو طبيعة ديناميّة متغيّرة ومتطوّرة تبعاً لتغيّر الظروف والموارد والإختيارات المتاحة وبالتالي فهو أشمل من مفهوم الإستراتيجيّة العسكريّة.

وينبثق عن الإستراتيجيّة القوميّة مجموعة من الإستراتيجيّات السياسيّة، الإقتصاديّة، العسكريّة والدبلوماسيّة، والّتي من خلالها يتمّ تحقيق الأهداف القوميّة. وأمّا الإختلاف بين الإستراتيجيّة القوميّة والإستراتيجيّة العسكريّة فإنّه يتجلّى في كون الأولى تُكيِّف مختلف الوسائل لتحقيق الأهداف القوميّة والوطنية، بينما الثانية تتخذ الخطط اللازمة لإستخدام القوّات المسلّحة وتنفيذها من خلال العمليّات الحربية؛ أي أنّ الإستراتيجيّة العسكريّة ما هي إلاّ فنون وأساليب ووسائل وخطط، تكون الغاية من ورائها كسب الحرب الّتي تخوضها الدولة ضد أعدائها، وهي جزء من كلّ، هي بالنهاية مخططات تتكامل فيما بينها لتحقيق الإستراتيجيّة العليا للدولة.

الفقرة الأولى : مرتكزات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة (المبادىء والتحدّيات)

أوّلاً: التأصيل النظريّ للإستراتيجيّة

يرجع مصطلح الإستراتيجيّة في أصله إلى اللّغة اليونانيّة، وتحديداً إلى كلمة (Strategos) والّتي تعني فنّ القيادة أو التّخطيط العسكري، ومن مشتقّاتها أيضاً (Stratagem) والّتي تعني الخدعة الحربيّة في مواجهة العدو، وهذه المصطلحات ارتبطت منذ نشأتها بالجانب العسكريّ[١]، حيث كانت تدلّ على رغبة القائد في وضع خطّة مستقبليّة، من أجل الحصول على المكاسب والانتصارات، وتحقيق الأهداف العسكريّة. والإستراتيجيّة هي من أكثر المصطلحات المتداولة بين الخاصّة والعامّة في مجال السياسة والأعمال، وهو مصطلح واسع المعنى متعدّد الوجوه، وقد إرتبطت الإستراتيجيّة تاريخيّاً بفنّ الحرب وقيادة القوّات، ثمّ إتسعت مضامينها بمرور الزمن وبتراكم الخبرات حتّى غدت نمطاً من التفكير العالي المستوى، الموجّه لتحقيق غايات السياسة، وتعبئة قوى الأمّة الماديّة والمعنويّة، وضمان مصالحها.

والإستراتيجيّة مرتبطة بالشروط الزمانيّة والمكانيّة الّتي صيغت فيها، وبالأحداث الّتي انبثقت عنها، وبالأشخاص الذين تبنّوها، وبالمدارس الفكريّة الّتي ولّدتها، وبالمجالات الّتي اختصت بها. وهناك من يصنّف الإستراتيجيّة بين عامّة وخاصّة، فالإستراتيجيّة العامّة هي الّتي تهتم بدراسة متطلبات السياسة والحرب، وتسعى إلى إيجاد السبل لتحقيقها. وامّا الإستراتيجيّة الخاصّة فإنّها تهتمّ بدراسة متطلّبات نشاط محدّد من الأنشطة الّتي تعنى بها الأمّة، كالإستراتيجيّات الإقتصاديّة، الزراعيّة، التربويّة وغيرها. ومنهم من يصنّف الإستراتيجيّة في مستويات، كالقول بإستراتيجيّة عليا، إستراتيجيّة فرعيّة وإستراتيجيّة ميدانيّة.

١. مفهوم الإستراتيجيّة

الإستراتيجيّة هي العلم (إن اخترنا التّركيز على المعرفة وعلى الطريقة) أو هي الفنّ (إن فضّلنا التّجربة) في العمل الإنسانيّ الهادف والإراديّ الصّعب. وهي تهدف إلى إعطاء "سمة واعية ومحسوبة للقرارات التّي بواسطتها نريد تغليب سياسة ما" وكلمة "سياسة" هنا يجب أن تُفهم بمعناها الأكثر إتساعاً. اذاً فالإستراتيجيّة "هي في صميم العلم العمليّ"، الّذي أشار الجنرال (بوفر) إلى ضرورته الملحة[٢].

---

[١] فوزي حسن حسين، التخطيط الإستراتيجيّ للسياسة الخارجيّة وبرامج الأمن القوميّ للدول "الولايات المتحدة نموذجاً"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٣، ص٣١.

[٢] تيري دي مونبريال، جان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، ترجمة علي محمود مقلد، الطبعة الأولى، (مجد) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١ م، ص ١٠٦ .

والإستراتيجيّة تُعرف باللغة الإنكليزيّة بمصطلح (Strategy)؛ وهي كلمة استُخدمت أصلاً في الحياة العسكريّة، وتطوّرت دلالاتها حتّى أصبحت تعني فنّ القيادة العسكريّة في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسيّة المناسبة لها. واستُخدمت قديماً من أجل الإعداد للحرب قبل وقوعها، من أجل حماية الدولة من أيّ هجوم محتمل. وتمّ تصنيف الإستراتيجيّة كفنّ من الفنون العسكريّة، الّذي يساهم في التعامل مع كافة الظروف المحتملة.

ويقول (ليدل هارت): "إذا كان التكتيك هو تطبيق الإستراتيجيّة على مستوى أدنى، فإنّ الإستراتيجيّة العسكريّة ذاتها هي تطبيق الإستراتيجيّة العليا للدولة على مستوى أدنى، وما الإستراتيجيّة العليا سوى السياسة الّتي تقود الحرب"[١].

وفي الوقت الراهن لم تعد الإستراتيجيّة مرتبطة بالنشاط العسكريّ للدولة، بل تعدّت ذلك لتشمل الجانب السياسيّ، الإقتصاديّ، الإجتماعيّ والأمنيّ. وذلك بفضل التطوّرات الّتي مّر بها النظام الدوليّ في منتصف القرن الثامن عشر وكامل القرن التاسع عشر، حيث باتت متطلّبات بناء الدولة الحديثة لا تستند على متانة قاعدتها العسكريّة فقط، بل على قوّة بنيان قاعدتها الإقتصاديّة، التكنولوجيّة والإجتماعيّة. كما أنّ الإستراتيجيّة تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنسانيّ بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلّباته بقصد الوصول إلى أهداف محدّدة.

٢. تعريف الإستراتيجيّة

لقد تنوّع تعريف الإستراتيجيّة، بحسب الحقب الزمنيّة والطبيعة الفكريّة لخبراء الإستراتيجيّة، حيث عرّف (كلاوز فيتز) الإستراتيجيّة بأنّها: "نظرية إستخدام الإشتباك للوصول إلى هدف الحرب"[٢]. لذا على الإستراتيجيّ أن يحدّد غاية لمجمل الجانب العملياتيّ للحرب على أن يتوافق مع هدفها. وبعبارة أخرى سَيَعُد خطّة الحرب وستُقرِّر الغاية سلسلة الأعمال الّتي تتوخّى إنجازها؛ وهذا يعني أنّه على الإستراتيجيّة أن تضع خطّة الحرب وتضع وفقاً لها جملة أعمال أو تحرّكات تقود إلى تحقيقها.

وجاء (ليدل هارت) ليعرّف الإستراتيجيّة بأنّها: "فنّ توزيع وإستخدام الوسائط العسكريّة لتحقيق هدف السياسة"[٣]. وإنّ فن الإستراتيجيّة يقوم في الغالب على تحديد النقطة الحاسمة؛ أي نقطة المقتل عند الخصم أو تحديد مركز الثقل الّذي يسمح بالوصول الى النتيجة في العلاقات الدوليّة أو في الحالات الّتي تقتضي حفظ النظام أو إعادته الى داخل الدولة. وتقتضي الإستراتيجيّة اللجوء إلى القوّة بالمعنى المعتاد عسكريّاً؛ أي اللجوء إلى العنف عند الحاجة. أمّا غرض الإستراتيجيّ بشكل عام

---

[١] ليدل هارت، تاريخ الإستراتيجية في العالم، الطبعة الأولى، دار الطليعة، ترجمة هيثم الأيوبي، بيروت، ١٩٦٦، ص ٤٠٠.

[٢] كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجة سليم شاكر الإمامي، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٤٥ .

[3] B.H.L. Hart, Stategy, the indirect Approach, London faber, 1966.P.334.

يكون الوصول إلى هدف وليس فرض الآلام وربح "المعارك" الّتي لا تشكّل في الواقع إلاّ وسائل ضروريّة إحتمالاً.

ويلاحظ من هذين التعريفين إرتباط الإستراتيجيّة بالجانب العسكريّ فقط، وقد جاء هذا الربط في تلك الحقبة التاريخيّة ليعكس حال المجتمعات والقوى الأوروبيّة الّتي كانت تعيش حروباً طاحنة.

وعرَّف الجنرال (أندريه بوفر) في كتابه "مدخل إلى الإستراتيجيّة" (طبعه اولى ١٩٦٣ وأعيد نشره ١٩٩٨)، الإستراتيجيّة بأنّها: "فنّ الجدلّية بين إرادات تستعمل القوّة لكي تحلّ نزاعها"... "وهدف الإستراتيجيّة الوصول إلى قرار وذلك من خلال خلق وإستثمار وضع يؤدّي إلى التفكيك المعنويّ في الخصم تفكيكاً كافياً يحمله على قبول الشروط الّتي يُراد فرضها عليه"[١].

وقد إستخدم (بوفر) مصطلح القوّة ليدلّ على قدرة الدولة في إنجاز الفعل المؤثّر خارجيّاً عن طريق تظافر كلّ العوامل التي تُسهم في بنائها، مادّية كانت أم معنويّة، فالقوّة وفق هذا التّعريف يراد بها جميع القدرات الّتي تكون بحوزة الدولة، بما فيها القدرات العسكريّة، حيث يكون بإمكانها تحقيق أهداف سياسيّة، وهي أهداف لا تتحقّق بالضرورة عن طريق الوسائط العسكريّة. وعليه يكون الهدف خلق المصاعب حول إستثمار موارد الخصم، بحيث يصبح مضطراً إلى القبول بالشروط الّتي يراد فرضها عليه، وقد تتناول هذه المصاعب الموارد بالذات أو تتناول إسلوب إستعمالها أو تحريكها.

ويعرِّف (أندريه بوفر) الإستراتيجيّة أيضاً، على أنّها "تنسيق واستعمال القوى السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والنفسيّة والعسكريّة ضمن مخطّط منظّم وهادف إلى تحقيق المصلحة القوميّة"[٢]. وهذا التعريف ينطوي على قدر كبير من الإدراك لحقيقة ومعنى الاستراتيجيّة، فهو لا يربط الهدف السياسيّ، الّتي تسعى القوّة إلى تحقيقه بالقوّة العسكريّة فقط، والمقصود بالقوّة هنا جميع العناصر التي تتشكّل منها وهي عناصر سياسيّة، اقتصاديّة واجتماعيّة.

إنّ تعريف (بوفر) أخرج الإستراتيجيّة من صبغتها العسكريّة، ليضعها في إطارها الشموليّ، فالإستراتيجيّة القوميّة تتفرّع منها الإستراتيجيّات السياسيّة، الإقتصاديّة، العسكريّة والإجتماعيّة. ويُعتبر (بوفر) أوّل من أخرج الإستراتيجيّة من إطارها الخاصّ (العسكريّ) إلى إطارها العام (الشموليّ)، وهذا يعكس إدراكاً إستباقيّاً لمستقبل الإستراتيجيّة.

وبناءً على ما تقدّم يمكن تعريف الإستراتيجيّة بأنّها: "مجموعة من القواعد والمبادئ والأفعال والأساليب الّتي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخطّط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل الّتي

---

[١] تيري دي مونبريال، جان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، مرجع سابق، ص ١١٧ .

[٢] نبيل خليفة، جيوبولتيك لبنان، الإستراتيجية اللبنانية، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، جبيل–لبنان، ٢٠٠٦، المقدمة.

تؤثّر على إمكانية حدوثها، أو تطبيقها بشكلّ فعليّ، مع المرونة في إمكانيّة تعديلها في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعيّة المرتبطة بها".

ثانياً: التخطيط الإستراتيجيّ القوميّ

تشكل عمليّة التخطيط الإستراتيجيّ الخطوات التحضيريّة لإنتاج الإستراتيجيّة، وإنّ عمليّة التفكير الإستراتيجيّ مرتبطة بالإنسان الّذي يتسم بالتغيير المستمر وبتطوّر قدراته، ومرتبطة أيضاً بالدولة وصراعها من أجل البقاء في نظام دوليّ بات لا يعترف إلاّ بعامل القوّة، وهو يتفاعل مع التغيّر في كلّ يوم بسبب التطوّرات السياسيّة، الإقتصاديّة، التكنولوجيّة والعسكريّة الّتي يشهدها العالم.

ويجب أن تسير العمليّة التخطيطيّة ضمن منهجيّة علميّة في التفكير وفي جمع المعلومات، مع توخيّ الموضوعيّة في تحليلها، ذلك لأنّ الأهداف الّتي سترسمها الخطّة، ستعتمد بشكل كبير على التحليل المعلوماتيّ بسبب إعتماد العمليّة الإستراتيجيّة على دعامتين هما: الواقع الموضوعيّ والتفكير العلميّ المعمّق. كما لا يمكن القول بوجود إستراتيجيّة جاهزة تصلح لكلّ مكان وزمان، لأنّ العالم يتّسم بالتغيّر، كذلك فإنّ قدرات الدولة تتغيّر هي الأخرى، من هنا فإنّ عمليّة التخطيط الّتي تقوم بها الدولة يجب أن تتصف بالإستمرار لكي تواكب التغيرات الإقليميّة والدوليّة، فضلاً عن إستيعاب متغيرات بيئتها الداخليّة.

١. مفهوم التخطيط الإستراتيجيّ القوميّ

التخطيط الإستراتيجيّ هو تخطيط بعيد المدى يأخذ في حسبانه مختلف العوامل والمتغيّرات داخليّةً كانت أم خارجيّة، بغية تحقيق الأهداف المرجوّة. ويرتبط هذا التخطيط عادة بسؤال مهم وهو: إلى أين سنذهب؟ حيث تكون الإجابة على هذا السؤال بمثابة توضيح للرؤيّة المستقبليّة، وأهدافها الّتي تطمح إليها، وطبيعة العلاقة التي سترتبطها بمختلف المنظّمات الأخرى. والتخطيط الإستراتيجيّ هو فنّ تطويع واستخدام الوسيلة لتحقيق الهدف، أي أنّه عملّية الجمع بين الهدف والوسيلة من خلال التخطيط، وتفترض توفّر عنصر آخر لا يمكن إغفاله عند الشروع بالفعل الاستراتيجيّ وهو عنصر القدرة؛ أي القدرة على استخدام الوسائل لإنجاز أهداف معلومة.

ومن فوائد التخطيط الاستراتيجيّ أنّه يساعد على جعل الأهداف المرجوّة واضحة المعالم، ممّا يؤدّي إلى وضع وتنفيذ العديد من الخطط الّتي تساعد على تحقيق الأهداف الرئيسيّة، ويعمل أيضاً على منح المسؤولين أساليب تمكّنهم وتساعدهم على التفكير في كافّة الجوانب الفرعيّة وربطها مع بعضها البعض، وينظِّم مختلف الجهود المبذولة ويعمل على استغلال الكفاءات، والموارد المتاحة بالشكل المثالي. لذلك فإنّ التخطيط الإستراتيجيّ يختصّ بمواءمة موارد الدولة مع الأهداف القوميّة،

وفي ظلّ تعقّد العلاقات الدوليّة وتشابكها نتيجة تداعيات العولمة والإرهاب، وتزايد أعداد النزاعات والصراعات الدوليّة والأزمات الطبيعية، أدى إلى زيادة الحاجة إلى عملية التخطيط الإستراتيجيّ وخصوصاً التخطيط الإستراتيجيّ القوميّ، الّذي يحقّق المكانة المرموقة للدولة في البنية الهيكيليّة للنظام الدوليّ من خلال أسرع الطرق وأقلّ التكاليف، مع التذكير بأنّ صفة التغّير الديناميّ الّتي يتّصف بها النظام الدوليّ بسبب تزايد وتيرة الأحداث الدوليّة والإقليميّة، تدفع الحكومات في العالم إلى إنتهاج التخطيط الإستراتيجيّ قصير الأجل، حتّى تتمكّن إستراتيجيّاتها القوميّة من استيعاب أكبر عدد ممكن من الأهداف القوميّة ضمن فترة زمنية محدّدة[١]. وبالتالي ستكون الحكومات بحاجة إلى استبدال خططها الإستراتيجيّة بين فترة وأخرى دون الإستقرار على خطّة واحدة.

٢. تعريف التخطيط الإستراتيجيّ القوميّ

لم يتفق الفقهاء على تعريف موحّد لعمليّة التخطيط الإستراتيجيّ، فيعرّف البعض التخطيط الإستراتيجيّ، على أنّه "الجهد المنظّم بهدف صياغة قرارات وتصرّفات أساسيّة تشكل دليلاً وتضع إطاراً لما ينبغي أن تكون عليه الدولة وما يجب أن تفعله؟ ولماذا تفعله؟ للحصول على أفضل النتائج"[٢]. وما يؤخذ على هذا التعريف أنّه اتّصف بالعموميّة، فلم يحدّد ماهي طبيعة هذا الجهد؟ وماهي مكوناته؟.

فيما عرّف البعض الآخر التخطيط الإستراتيجيّ على أنّه: "خطّة عمل شاملة وطويلة المدى تحدّد أسلوباً ومساراً لبلوغ أهداف طويلة الأجل باستخدام الموارد المتاحة"[٣]. وما يؤخذ على هذا التعريف أنّه تجاهل الوسائل الّتي توصل إلى الهدف، وراح آخرون يعرّفون التخطيط الإستراتيجيّ على أنّه "جهد منظّم ينتج عن قرارات وأفعال رئيسيّة توجّه المؤسّسة وأفعالها بالتركيز على المستقبل"[٤].

ويرى (جورج تيري– George Terry) التخطيط الإستراتيجيّ، على أنّه "الإختيار المرتبط بالحقائق، ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عن تصوّر وتكوين الأنشطة المقترحة الّتي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة "[٥]. ويُؤخذ على تعريف (تيري) أنّه تعريف عامّ جدّاً، فهو يتجاهل بيئة الدولة أو المؤسسة الّتي تمارس عملية التخطيط الإستراتيجيّ.

[١] خليل حسين، حسين عبيد، الاسترتيجيا "التّفكير والتخطيط الإستراتيجي– إستراتيجيات الأمن القومي – الحروب وإستراتيجية الإقتراب غير المباشر"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٧-٦٨ .

[٢] جون م. برايسون، التخطيط الإستراتيجي للمؤسسات العامة – وغير الربحية (دليل عمل لدعم الإنجاز المؤسسي واستدامته)، مكتبة لبنان، ناشرون، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٤١.

[٣] أحمد سيد مصطفى، التخطيط الأمني الاستراتيجي وإدارة التغيير في مجال مكافحة الإرهاب، مجلة كلية التدريب والتنمية، كلية التدريب والتنمية في أكاديمية مبارك للأمن،القاهرة، العدد الثالث، 2000، ص ٢٣٤.

[٤] معتز عساف، التميبز في التخطيط الاستراتيجي بأستخدام بطاقات الاداء المتوازن، دار الشروق، بيروت، 2008، ص ١٤.

[٥] عمرو غنامي، علي الشرقاوي، تنظيم وإدارة الأعمال– الأسس والأصول العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٩١.

ومن كلّ هذه التعاريف يمكن أن يُفهم "أنّ عملية التخطيط الإستراتيجيّ هي عملية ديناميّة ومستمرّة خصوصاً بعد ازدياد الحاجة لهذا النوع من التخطيط في ظلّ عالم متغير ومتسارع الأحداث، وعليه فإنّ عمليّة التخطيط الإستراتيجيّ هي استفادة من تجارب الماضي وفهم دقيق للحاضر من أجل تنبؤ صائب للمستقبل".

ثالثاً: مستويات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة

تنقسم الإستراتيجيّة الإسرائيليّة شأنها في ذلك شأن العديد من الإستراتيجيات إلى ثلاثة مستويات:

١. المستوى الأول – الإستراتيجيّة القوميّة :

وهي ما تُعرف بالإستراتيجيّة العليا، وتعني تحديد الأهداف القوميّة، ثمّ يتمّ ترتيب هذه الأهداف بصورة تصاعديّة تسمح بتحديد الأكثر أهميّة، مع تحديد الحدّ الأدنى الذي لا يجوز تجاوزه. وهذا المستوى هو ما يطلق عليه الأمن القوميّ، الذي يتمّ تعريفه من المنظور الإسرائيليّ بأنه "ضمان الأمة والحفاظ على مصالحها الحيويّة"[١]. وفي هذا السياق أكّد (ديفيد بن غوريون) [*] قائلاً: "إنّ أمننا القوميّ يجب أن يكون النقطة المحوريّة الّتي تتحرّك حولها سياستنا الخارجيّة"[٢] وتعتبر معادلة الأمن القوميّ الإسرائيليّ مكوّنة من متغيرين: **القدرة القوميّة والغاية القوميّة**، وهما أداة لضبط العمل الإستراتيجيّ بشقيه التخطيطيّ والتنفيذيّ.

٢. المستوى الثاني – الإستراتيجيّة الفرعيّة:

وهو المستوى الذي تدور حوله قطاعات الدولة، حيث أنّه في كلّ قطاع من قطاعاتها هناك إستراتيجيّة مميّزة ومستقلة، تنبثق عن الإستراتيجيّة الإسرائيليّة العليا، وهي تستقل عنها من دون أن تعارضها، بهذا المعنى يصبح لدينا إستراتيجيّات عسكريّة، إقتصاديّة، دبلوماسيّة وسياسيّة.

٣. المستوى الثالث – الإستراتيجيّة الميدانيّة:

ونقصد بها "نقل وتحويل الإستراتيجيّة الخاصّة بقطاع معين إلى خطّة للتنفيذ، وقد تحدّد القطاع والمكان والموقف"[٣]، فالإستراتيجيّة العسكريّة – مثلاً– تتحوّل بدورها إلى إستراتيجيّة ميدانيّة تبعاً للسلاح المستخدم وموقع المعركة المتوقعة.

---

[١] يسرائيل تال، الأمن القومي: الأقلية مقابل الأكثرية، مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨٠م، ص ٦٢.

[*] ديفيد بن غوريون: أحد المؤسسين الأوائل لـ"إسرائيل"، قاد حروب اليهود على العرب في العام ١٩٤٨وهو أول رئيس وزراء لـ"إسرائيل".

[٢] عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجيّة في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الطبعة الأولى، دار قانة للنشر والتوزيع والتجليد، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٥٦.

[٣] حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الإستراتيجية، دار الوفاء، لا مكان، ١٩٩٥، ص ٩٨ .

بناءً على ما تقدّم نستنتج أنّ موضوع الأمن القوميّ يتصدّر قائمة الأهداف الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل"، حيث يتمّ تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصّة بهذه المسألة على أنّها تشكّل مرادفاً لوجود الدولة.

رابعاً: إستراتيجيّة الأمن القوميّ الإسرائيليّ

ثمّة عوامل كثيرة ومتعدّدة أسهمت في خلق المناخ الأمنيّ المعقّد المحيط بـ"إسرائيل"، من بينها الصعوبات الّتي واجهتها "إسرائيل" لتأمين بيئة تحفظ لها أمنها ووجودها ومستقبلها. وإنّ الحفاظ على الأمن الإسرائيليّ يتمّ من خلال تجنيد مختلف الطاقات الذاتيّة والتحالفيّة، إزاء المخاطر والتهديدات الّتي راحت أكثر فأكثر ترتبط بالظروف والتغيّرات في البيئة المحيطة بـ"إسرائيل"، وتتحكّم بها متغيّرات داخليّة وأخرى خارجيّة تخضع لمعطيات الواقع المستجدّ وتحوّلات السياسة الدوليّة. ومنذ قيامها وضعت "إسرائيل" مسألة الأمن في قمّة أولويّاتها، وبلورت إستراتيجيّة متكاملة لمفهوم أمنها القوميّ وسبل تحقيقه. وقد أجادت "إسرائيل" روايتها التاريخيّة لجذور الصراع ومسبّباته وجعلت من أمنها مسألة مصيريّة وأحاطته بهالة من القداسة، وبقي هاجس الأمن عنصراً حاضراً بقوّة في سياساتها الداخليّة والخارجيّة .

١.مفهوم الامن القوميّ

لقد كان إهتمام الساسة وقادة الدول بـ"الأمن القوميّ" قديماً منذ تاريخ نشأة الدولة، وقد إرتبط الأمن القوميّ في بدايات تعريفه بالقدرة العسكريّة الّتي تفضي إلى العمل المسلّح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان (والتر ليبمان–Walter Lippmann) من أوائل الّذين وضعوا تعريفاً لمصطلح "الأمن القوميّ": "فاعتبر الدولة الآمنة إذا لم تبلغ الحدّ الذي تضحّي بقيمها إن أرادت أن تتجنّب الحرب"[١]. فأمن الدولة – وفقاً لهذا – مساو للقوّة العسكريّة ومرادف للحرب. غير أنّ الأمر إختلف بتطوّر مفهوم الأمن القوميّ حيث لم تعد القوّة العسكريّة هي مصدر التهديد الوحيد له بل ظهرت قوى جديدة تمثّلت في التهديدات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة وغيرها. وقد ذهبت الاتّجاهات الفكريّة لتقول "إنّ الأمن القوميّ يرتبط بقضايا الإستقلال والسيادة ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنيّة"[٢]. وتنصرف دراسات الأمن بناءً على ذلك إلى تحديد المصالح الّتي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها، فهو تصوّر إستراتيجيّ ينبع من متطلّبات حماية المصالح الحيويّة لأيّ شعب بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية للمصالح الحيويّة، ويقدِّم الإجابات النابعة من التصوّرات المستمدّة من التاريخ والجغرافيا لكلّ المعضلات الّتي تواجه الحياة لأيّة أمّة من الأمم.

---

[1]David Sills,International encyclopedia of the Social Sciences, Editor, 19 vols, (New York : Macmillan), (1968), vol,2 p. 40-45 .

[٢] سمير خيري، الأمن القوميّ العربيّ، دار القادسيّة للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٨ .

ويتّفق العديد من الباحثين على "الحداثة النسبيّة للدراسات المتعلّقة بظاهرة الأمن القوميّ كظاهرة علميّة وكمستوى للتحليل"[١]، حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسيّة والعسكريّة الّتي أعقبت الحرب العالميّة الثانية، والتغيُّر في هيكل النظام الدوليّ ومستوى القوّة في قيادته. وبما أنّ الدولة هي الوحدة الرئيسيّة الّتي يقوم عليها النظام الدوليّ، فإنّ ظاهرة "الأمن القوميّ قد إرتبطت بخصائص هذا النظام من جانب، ومقوّمات أطرافه من جانب آخر.

ويعود إستخدام مصطلح "الأمن" أكاديمياً إلى نهاية الحرب العالميّة الثانية حيث ظهر تيّار من الأدبيّات يبحث في كيفيّة تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريّات الردع والتوازن ثمّ أنشئ مجلس الأمن القوميّ الأمريكيّ عام ١٩٧٤م، ومنذ ذلك التاريخ إنتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحليّة والإقليميّة والدوليّة[٢].

ويعرِّف (هنري كسنجر – Henry Kissinger) الأمن بأنّه "تصرّفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقّه في البقاء"[٣]. ولعلّ أفضل ما كُتب عن "الأمن" هو ما عبّر عنه (روبرت مكنمارا) – وزير الدفاع الأمريكيّ الأسبق وأحد مفكّري الإستراتيجيّة – في كتابه "جوهر الأمن" قائلاً: "إنّ الأمن يعني التطوّر والتنمية سواء منها الإقتصاديّة أو الإجتماعيّة أو السياسيّة في ظلّ حماية مضمونة"، وأردف قائلا "إنّ الأمن الحقيقيّ للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر الّتي تهدّد مختلف قدراتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقيّة في كافّة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[٤].

وقد اختلفت النظرة إلى مفهوم الأمن القوميّ بحسب إختلاف المدارس، فالواقعيّة "ذهبت بالتركيز على الدولة كفاعل رئيس فيما يتعلّق بالأمن وأولويّة الأمن القوميّ على ما سواه من المستويات المتعدّدة لمفهوم الأمن، وتقدّم البعد العسكريّ للأمن على غيره من الأبعاد، وبناءً على هذا الإعتقاد يكون التهديد العسكريّ الخارجيّ ضمن قائمة الأولويّات الإستراتيجية لأمن الدول"[٥]. وبعد ذلك برز إطار فكريّ أحدث ليوسِّع من مفهوم الأمن القوميّ الواقعيّ البنيويّ، وانتقد آراء الواقعيّين؛ فالدولة لديه ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدوليّة بل يوجد هناك فاعلون آخرون داخل الدولة وخارجها، بحيث يكون تأثيرهم في الأمن مساوياً أو يفوق التأثيرات الّتي تحضى بها الدولة[٦]. فالأمن

[1] Richard N Rosecrance, International Relations : Peace or War ? (New York: Macmillan, 1966) p.33-35 .

[٢] عبد النور عبد، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدوليّة، مجلة السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥، ص ٥٨.

[٣] فؤاد عبد الحليم، الأمن الآسيوي والشرق الأوسط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٨ .

[٤] محمّد جاسم محمّد، الإستراتيجية الأمنيّة في منطقة الخليج العربيّ، منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ، العدد ٦٥، ١٩٨٣، ص ١٩.

[٥] علي أحمد حسن الحاج ، حرب أفغانستان : التحوّل من الجيوستراتيجيّ إلى الجيوثقافيّ: أحمد بيضون آخرون، العرب والعالم ما بعد ١١ أيلول، سلسلة كتب المستقبل العربي:٢٣، مركز دراسات الوحدة العربيّة،٢٠٠٢، ص٢٥٢-٢٥٣ .

[٦] جيفري ستيرن، تركيبة المجتمع الدوليّ : مقدّمة لدراسة العلاقات الدوليّة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٣٨.

لا يقتصر على البُعد العسكريّ، بل على أبعاد أخرى متنوّعة، كتفوّق إقتصاد السوق على القوّة العسكريّة بوصفها المتغيّر الحاسم للعلاقات الدولية، وحول ذلك يرى (كين بوث): "أنّ القوّة العسكريّة العالميّة تتّجه بشكل متزايد إلى النجاح الإقتصاديّ بدلاً من الإحصائيّات العسكريّة"[١].

إنّ الفكر الواقعيّ تعرّض للتحدّي بعد التغيّر في هيكل النظام الدوليّ، وبروز عمليّات التكامل والإندماج الإقتصاديّ عبر صيغ تكتّلات إقتصاديّة إقليميّة، وفتح آفاق جديدة لحريّة التجارة والإقتصاد، ممّا عزّز مكانة دور الفاعلين فوق قوميّين جدد في العلاقات الدوليّة. إنّ هذه النظرة أدّت إلى إضعاف الدور النسبيّ للدولة القوميّة وللقوّة العسكريّة، ذلك أنّ القوّة لم تعد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبُعد العسكريّ، بل تعدّت ذلك إلى النمو الإقتصاديّ، والثورة التكنولوجيّة، وعمليّات الإعتماد المتبادل.

٢. مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ

في المفهوم التقليديّ للأمن القوميّ الإسرائيليّ يقول استاذ العلوم السياسيّة في جامعة "يار إيلان" الدكتور (افرايم انبار) أنّه "منذ تأسيس "إسرائيل" وزعماؤها يشعرون بأنّها تواجه خطراً وجوديّاً نابعاً من رغبة الدول العربيّة في القضاء عليها"[٢]، وهم أيضا أدركوا أنّ القوّة العسكريّة أساسيّة جداً لتأمين قدرة البلاد على البقاء، ونتج عن ذلك أنّ "إسرائيل" رصدت الكثير من الموارد لتطوير قدرات عسكريّة قويّة. وإدراكاً منها أنّها دولة صغيرة محاطة بالكثير من الأعداء، فإنّها أيضاً سعت للحصول على مساعدة القوى غير الأقليميّة للتعويض عن التفاوت في مواردها وموارد العالم العربيّ. وإنّ الأمن الإسرائيليّ ينطلق من فرضيّة –لا تعرفها غالب المجتمعات– وهي ضرورة التأكيد على تأمين الوجود في حدّ ذاته كمطلب حيويّ، حيث إنّ هذا الوجود يتميّز بخاصّيتين:

- الأولى: أنّه يسعى إلى المحافظة على الشخصيّة اليهوديّة النقيّة للدولة.
- الثانية: أنّه وجود ديناميكيّ ممتدّ تحت ضغط الهجرة المتزايدة الّتي تأتي إعمالاً للوعد الإلهيّ.

وقد استتبع كلّ ذلك عدّة توجّهات أساسيّة أهمّها:

أ. التأكيد على إستمرار الهجرة اليهوديّة إلى "إسرائيل" إعمالاً للفكرة الصهيونيّة.

ب. تخفيف الهجرة المعاكسة من "إسرائيل" إلى الخارج.

ج. ضرورة التوسّع الإقليميّ إستجابة للمتغيّرات الديموغرافيّة والآيديولوجيّة.

د. ضرورة التفوّق العسكريّ (الكميّ والنوعيّ) على الدول العربيّة مجتمعة، بحيث تصبح القوّة بمثابة هدف أساسيّ فضلاً عن كونها وسيلة رئيسيّة للردع المادّي والمعنويّ.

---

[1] Ken Booth, " introduction: The Interregnum: World Politics in Transition " paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security, p. 8.

[٢] مجلة شؤون الأوسط، العدد ٥٧، تشرين الثاني، ١٩٩٦، ص ٣٠ . أنظر الرابط: http://www.cssrd.org.lb

هـ. ضرورة تحقيق الإستقلال الإقتصاديّ وتوفير متطلّبات القوّة بمعنى؛ خلق إقتصاد قوميّ يتمتّع بدرجة عالية من التقدّم التقنيّ الفنيّ والتكنولوجيّ، قادر على تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة لسكّانه كما يتمتّع بدرجة عالية من الإستقلال في مواجهة الضغوط الخارجية؛ أيّ الإكتفاء الذاتيّ كشرط لتحقيق الأمن القوميّ.

و. تأمين تحرّك دبلوماسيّ خارجيّ يوظَّف لصالح متطلّبات الأمن.

ز. توفير المعلومات اللازمة عن الدول العربيّة والإقليميّة.

ح. إستخدام العوامل السابقة من أجل التوسّع قدر الإمكان وضمان المناطق الحيويّة والإستراتيجيّة المحيطة بـ"إسرائيل".

وبما أنّ الأمن القوميّ بالنسبة لـ"إسرائيل" هو "قضيّة وجود" فقد عملت الصهيونيّة على تحويل العقيدة الدينيّة اليهوديّة إلى نظريّة سياسيّة تطالب بحقّ تاريخيّ وتستند إلى وعد إلهيّ، وإلى نظريّة عسكريّة وأمنيّة كذلك. وذهب العقل الإسرائيليّ منذ تأسيس الكيان إلى اعتبار أنّ أمن "إسرائيل" لا يطال أمن الدولة فحسب، بل يطال أمن اليهود والهويّة اليهوديّة بصورة أعمّ في العالم بأسره. وقد أكّد العديد من المنظّرين الإسرائيليّين أنّ مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ، يقوم على "مثلث الأمن": الردع، الإنذار والحسم، وهو ما يُشكّل صلب مفهوم الأمن القوميّ التقليديّ لـ"إسرائيل".

٣. نظريّة الأمن الإسرائيليّ

إنّ نظريّة الأمن الإسرائيليّ، هي المنبع الّذي يستقي منه العسكريّون الإسرائيليّون توجّهاتهم، ومن ثمّ بناء عقائدهم، كما أنّها الأساس الّذي ترتكز عليه إستراتيجيّاتهم وأساليبهم، في إدارة الصراع مع الدول العربيّة أو أيِّ عدوّ يهدّد أمنهم، وعلى الرغم من ذلك فإنّ نظريّة الأمن الإسرائيليّ لم تكتب أبداً، كما أنّ بعض الأهداف السياسيّة والقوميّة الّتي تُبنى عليها النظريّة لم تحدّدها القيادة السياسيّة منذ أواخر حرب عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، ولا يعني ذلك أنّها غير موجودة، فهي تشكّل مجموعة من المبادىء والقواعد، وهي تتماثل في ذلك مع الدستور البريطانيّ غير المكتوب. وترتبط نظريّة الأمن الإسرائيليّ في المفهوم الشامل لها بالعوامل الإقتصاديّة والسياسيّة والإجتماعيّة والعسكريّة، إضافة إلى عامل جديد يلقي بظلاله على تلك النظريّة هو العامل النوويّ، وهو ما تسميه "إسرائيل" الرادع الإستراتيجيّ تجنباً للإفصاح المباشر عنه، فهي لم تقرّ بامتلاكها لأسلحة نوويّه حتّى الآن.

أ. الجذور التاريخية لنظريّة الأمن الإسرائيليّ

أعتُبر الدين اليهوديّ الأساس الّذي إرتكزت إليه النظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة من المنظورين

السياسيّ والعسكريّ، والّذي اتخذه دعاتها حجّة للمناداة بالقوميّة اليهوديّة، وسنداً للمطالبة بتحقيق الوعد الإلهيّ، ودعوة لاغتصاب أرض فلسطين وحقّ العودة إليها لبناء الدولة اليهوديّة الحديثة.

إستطاعت الصهيونيّة أن تُسخِّر الدين لخدمة أغراضها السياسيّة وتمثَّل ذلك بربط اليهود وجدانيّاً بفلسطين، على اعتبار أنّ ذلك وعد إلهيّ لا بد من تحقيقه، وقد حاولت أن تجعل من حروب "إسرائيل" حروباً مقدّسةً لأنّ الربّ هو الّذي يقودها. وحول هذا الموضوع أشارت (غولدا مائير– Golda meir)[*] إلى "أنّ "إسرائيل" وُجدت تنفيذاً لوعد الربّ، وبهذا لا يصحّ أن نسأله إيضاحاً عن شرعيّة ذلك الوجود"[١]. وأيضاً (مناحيم بيغن –Menahem Begin)[*] يقول: "لقد وُعدنا هذه الأرض، ولنا الحقّ فيها"[٢]. ويقول العقيد (إيغال ألون) وزير الدفاع الأسبق إبّان السبعينيات، "إن الوسائل الّتي تتبعها الدولة العبريّة في تحقيق مصالحها الحيويّة وفي التعامل مع الآخرين تستمدّها من مرجعيّتها الدينيّة وهي التوراة"[٣]. أمّا (ديفيد بن غوريون) فإنّه قال: "إنّ أورشاليم ليست فقط عاصمة "إسرائيل" واليهوديّة العالميّة، إنّها تفوق ذلك لتصبح المركز الروحيّ للعالم كما صوّرها الأنبياء"[٤].

ومن ناحية ثانية فإنّ العقل الإسرائيليّ أعطى حدود الدولة بعداً دينيّاً أيضاً، فالبعض يعتبر أنّ جغرافيا دولة "بني إسرائيل" محدّدة بالتوارة، وللتأكيد على ذلك فقد طالب رئيس الوزراء الأسبق (أرئيل شارون)[*] رسميّاً أثناء إنعقاد مؤتمر حزب الليكود عام ١٩٩٣ بـ "ضرورة تبني "إسرائيل" الحدود التوراتيّة في سياستها الرسميّة"[٥]. ويرى البعض الآخر أنّ أرض "إسرائيل" تشمل بالإضافة إلى فلسطين نفسها كامل سيناء والأردن وسوريّة ولبنان وأجزاء من تركيا، ومنهم من يضع الحدود الشماليّة فقط عند منتصف الطريق عبر سوريّة ولبنان.

---

* غولدا مائير Golda meir :وزيرة للعمل في الفترة ١٩٤٩–١٩٥٦ ، ووزيرة للخارجية الإسرائيلية في فترة ١٩٥٩–١٩٦٦، تقلّدت منصب رئيس الوزراء خلفاً لرئيس الوزراء ليفي أشكول .

١ جمال مصطفى السلطان، الفكر الإستراتيجي الإسرائيليّ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، لا ت، ص١٩ .

* مناحيم بيغن: ولد في مدينة بريست لتوفيسك في روسيا عام ١٩١٣ ، وتأثّر بأفكار التيّار الصهيونيّ المتنامي هناك في عام ١٩٧٧ ، وهو سادس رئيس وزراء لـ " إسرائيل".

٢ صحيفة دافار، إسرائيل، ١٩٧٨/١١/٤.

٣ إيغال الوان واخرون، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية ٣٥ عاماً، إعداد سمير جبور، الطبعة الأولى، مدرسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٣، ص٣.

٤ بشير محمد النجاب، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي وأثرها على الإستقرار الأمني (منطقة الشرق الأوسط)، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين، ٢٠١٨، ص ٧٧.

* أرئيل شارون، تناول مناصب عديدة في إسرائيل، أهمها: كان وزيراً للدفاع إبان الإجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، وتولى رئاسة حزب الليكود في العام ١٩٩٩، وتولى رئاسة مجلس الوزراء في العام ٢٠٠١.

٥ إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود، ترجمة صالح علي سوداح، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، نقلاً عن بن ميمون، قوانين بشأن القتلة، الموسوعة التلمودية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٠.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول أنّه ترسّخت تلك المعتقدات والشرائع السماويّة في عقليّة وفكر القادة الإسرائيليّين، وعملوا على تحويل العقيدة الدينيّة إلى نظريّة تطالب بحق تاريخيّ وتستند إلى وعد إلهيّ وإلى نظرية عسكريّة وأمنيّة.

ب.تفسير نظريّة الأمن الإسرائيليّ

إنّ نظريّة الأمن الإسرائيليّ تعني "مجموعة المفاهيم الّتي تنتهجها "إسرائيل" لضمان أمنها، أو هي مجموعة القواعد والمبادئ والأساليب الّتي في إطارها يتمّ تحديد التهديدات وطرق مواجهتها، مع الأخذ بالإعتبار الإستغلال الأمثل لمعطيات القوّة الإسرائيليّة في مقابل تحجيم معطيات القوّة العربيّة.

وبحسب الباحثين فإنّ نظريّة الأمن الإسرائيليّ "تحدّد مجموعة التدابير والإحتياجات النظريّة والعمليّة الخاصّة بحماية المجال الإقليميّ لـ"إسرائيل"، على أنّ المجال الإقليميّ هنا لا يعني الرقعة الجيوبوليتيكيّة من الأرض فقط بل يشمل الجوانب العسكريّة والإقتصاديّة والأيديولوجيّة والسياسيّة والأهداف التوسعيّة والتدابير الواجب اتخاذها لتكريس السيادة الصهيونيّة على الأراضي المحتلة"[١]. وبالتالي فنظريّة الأمن القوميّ الإسرائيليّ لا تتضمّن تعزيز القوّة العسكريّة وحسب، بل تشمل أيضاً السياسة الخارجيّة والتقدير الإستراتيجيّ ومدى التناقض أو التقارب الأيديولوجيّ بين الكيان وبين الدول المجاورة ودراسة إمكانيات هذه الدول وتحديد نقاط القصور أو التفوق لدى هذه الدول لإتخاذ الإحتياطات اللاّزمة في مواجهتها.

لقد بنت "إسرائيل" نظريّتها الأمنيّة على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب القوّة والضعف للبلدان العربيّة، فهي دولة عسكريّة في حالة مواجهة دائمة مع أعدائها، على أنّ هذه المواجهة لا توضع باستمرار في سياق عمليّة الحرب الفعليّة أو المواجهة العسكريّة المستمرة، بل هي احتمال موجود يحدث في فترات غير محدّدة مقترنة بشروط ومحفّزات إقليميّة محيطة بها، لذلك إنّصب اهتمام "إسرائيل" الأمنيّ الأوّل على الناحية العسكريّة قبل السياسة الخارجيّة الّتي أمست تابعاً يخضع للاحتياجات العسكريّة بهدف توفير الإستعداد الدائم للمواجهة. وقد صاغت "إسرائيل" نظريّة أمنها القوميّ طبقاً لإستراتيجيّة وتكتيك حربيّين بالإعتماد على إدراك دقيق لإمكانات الدول العربيّة المواجهة لها، ومن أهمّ الإمكانيّات الّتي تأخذها "إسرائيل" بعين الإعتبار:

١) العامل البشريّ والتفوّق العدديّ للدول العربيّة.

٢) القاعدة الإقتصاديّة القوميّة.

٣) إتساع الرقعة الجغرافيّة للبلدان العربيّة، مّما يوفّر لها عمقا إستراتيجياً.

---

[١] إحسان مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مركز باحث للدراسات، بيروت، لا ت، ص٣٧.

إنّ هذه العوامل تمنح الدول العربيّة قدرة القيام بحرب طويلة الأمد ليس باستطاعة "إسرائيل" تحمّلها بسبب العامل البشري المحدود والإمكانات الإقتصاديّة الّتي تعتمد في معظمها على المساعدات الأمريكيّة. ولذلك فإنّ "إسرائيل" تحرص على كسب النصر في كلّ معركة أو حرب مع العرب، لأنّ هزيمة "إسرائيل" لمرّة واحدة في معركة أو حرب يعني تهديد وجودها "القوميّ" في حين أنّ عدم كسب العرب للنصر في معركة واحدة أو معارك عدّة، لا يعني تهديداً لوجودهم القوميّ أو لكيانهم السياسيّ.

وقد أخذت "إسرائيل" هذه العوامل الأساسيّة في الحسبان لأجل صياغة نظريّة أمنها القوميّ الّتي تركّزت بالتالي وفقا لهذه العوامل في اتّجاهين: الأوّل اتّجاه نظريّ عامّ يتمّ من خلاله وضع المبادئ والمنطلقات. والثاني – وهو الأكثر أهميّة – اتّجاه إستراتيجيّ عسكريّ خاضع للمؤثّرات السياسيّة والجغرافيّة والعسكريّة، ومن إلتحام هذين الاتّجاهين تتكامل نظريّة الأمن القوميّ الإسرائيليّ[١] .

لقد أكّد (بن غوريون) مرّة تلو الأخرى، "أنّه يجب على "إسرائيل" أن تتصرّف حسب إفتراض أنّ حرباً جديدة قد تندلع في كلّ لحظة"، وأراد الإجابة على سؤال مصيريّ يواجه الدولة الناشئة بقوله: "كيف يمكن تحقيق الأمن لشعب قليل العدد يعيش في دولة صغيرة المساحة ومحدودة الموارد، محاطة بكثرة عدديّة معاديّة؟"[٢] وأدركت القيادة الإسرائيليّة أنّ: الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة، وأنّه يجب التغلّب على محوريّ السؤال المتمثّلين في صغر حجم الدولة والكثرة المعادية لها، فتمّ الاتفاق على تحديد ركيزتين أساسيّتين لنظريّة الأمن الإسرائيليّ، اللتين تمثّلتا بالآتي:

- عسكرة الشعب بكامله (كلّ الشعب هو جيش).
- نقل الحرب إلى أرض العدو وتحييد الداخل الإسرائيليّ عن نار الحرب.

لقد فسّر (بن غريون) ومساعدوه العسكريّون مفهوم الأمن القوميّ أنّه "تأمين جوهر البقاء المادّيّ بأبسط المعاني العسكريّة، وهو الحيلولة دون المساس بالنفس والممتلكات والأراضي"[٣]. وقد تمّ التركيز بشكل رئيسيّ على صياغة إستراتيجيّة عسكريّة تخدم المفهوم الأمنيّ الإسرائيليّ، فانبثق هذا المفهوم من المبادئ التالية :

- بناء جيش قويّ يكون بمثابة العمود الفقريّ للمؤسّسة الأمنيّة قائم على النوعية.
- الحرب القصيرة (الخاطفة او المفاجئة) وتبنّي أسلوب الهجوم في القتال.
- ضرورة امتلاك قوّة ردع والعمل على تطويرها.

---

[١] علاء طاهر، حرب الفضاء ونظريّة الأمن الإسرائيلي، الطبعة الأولى، الصلاح للدراسات الإستراتيجية، باريس،١٩٩١، ص٥٢.

[٢] لورن إيغال، تكوين الجيش الإسرائيليّ، ترجمة عثمان سعيد العودة ، لبنان، ١٩٧١، ص٨١ .

[٣] إحسان مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص٣٩.

- توفير المرونة الميدانيّة وسرعة الحركة في أرض المعركة.
- عدم القبول بأيّة هزيمة مهما كان حجمها، خوفاً على أمن "إسرائيل" ووجودها.
- تفادي الحرب الطويلة لأنّها تستنزف الموارد البشريّة وتعطّل الإنتاج.

ومن جانب آخر فإنّ نظريّة الأمن الإسرائيليّ لا تستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات دوليّة، بل تستهدف إيجاد الوسائل العمليّة الداخليّة لدى "إسرائيل" القادرة على تجسيد نظريّة الأمن الإسرائيليّ، وفي هذا المجال تقول (غولدا مائير): "إنّ ما نريده ليس ضماناً من الآخرين لأمّتنا بل ظروفاً مادّيّة وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد عدم نشوب حرب أخرى"[١].

على ضوء ما تقدّم نرى أنّ نظريّة الأمن الإسرائيليّ ترتكز على جملة من العوامل المتداخلة المترابطة والّتي تشمل مختلف مجالات النشاطات في "إسرائيل"، وهي تقوم على مبدأ الحقائق الملموسة وتستند إلى قوّة فعلية تتجسد في وجود جيش قويّ يشكّل سياجاً حقيقيّاً للأمن الإسرائيليّ.

٤. مبادئ الامن القوميّ الاسرائيليّ

بما أنّ "إسرائيل" مهدّدة في وجودها، فقد إستند (ديفيد بن غوريون) في حلّ معضلة البقاء والوجود إلى مجموعة مبادئ رئيسيّة يتمحور حولها الأمن القوميّ الإسرائيليّ، ويندرج في طيّات كلّ منها العديد من المبادئ الفرعيّة. وأهمّ هذه المبادئ: مبدأ الردع والحرب الوقائيّة – مبدأ التحالف مع القوى العظمى – مبدأ التفوّق الكيفيّ – مبدأ الحفاظ على التفوّق العسكريّ والماديّ[٢].

أ. مبدأ الردع والحرب الوقائيّة

إنّ من مضامين الردع توفير القوّة العسكرية القادرة على إقناع الخصم بأنّه لا جدوى من المقاومة، وتوفير القدرة على تحقيق الأهداف السياسيّة للأمن القوميّ الإسرائيليّ. وقد اختصر رئيس الحكومة الإسرائيليّ الأسبق (اسحاق رابين) هذا المبدأ بجملة واحدة إذ قال: "إنّ مصير "إسرائيل" مرهون بقدرتها على الدفاع عن نفسها بقوّتها الذاتيّة، وأيّ مساس بالحدّ الأدنى الضروريّ المطلوب لذلك من ناحية القوّة العسكريّة، والأرض الّتي تسيطر عليها، وشبكة العلاقات مع الولايات المتّحدة، يستوجب جعل "إسرائيل" قادرة على ان تترك لنفسها هوامش أمنيّة كافية لمواجهة كلّ ما هو غير متوقّع وسلبيّ"[٣]. ويعد الردع ضروري من أجل معالجة إنعدام العمق الإستراتيجيّ كما يوضّح (أهرون ياريف)– وهو رئيس سابق للإستخبارات العسكريّة "أمان"– العلاقة الجدليّة بين إنعدام العمق

---

[١] يواف بن وآخرون، العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، مشروع أبحاث رائد، ترجمات مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة،١٩٨٧، ص١٢٤.

[٢] مجلة شؤون الأوسط، العدد ٢٦، ١٩٩٤، ص ٧ . أنظر الرابط: http://www.cssrd.org.lb

[٣]إحسان مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص ٥٤–٥٦.

الإستراتيجيّ وتبنيّ إستراتيجيّة الضربة الرادعة الإستباقيّة بقوله: "إنّ العمق الإستراتيجيّ عامل لا نستطيع معه تحاشي التهديدات الأمنيّة بالدفاع فقط، إذ من الحيويّ لنا عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أراضي "إسرائيل" بل نقلها وبسرعة إلى أراضي العدو، وليس القصد هنا شنّ حرب وقائيّة، بل باستباق العدو بشنّ هجوم عليه، عندما تؤكد الدلائل أنّه ينوي شنّ هجوم علينا، ونحن فقط عن طريق تقديم العمل الهجوميّ زمنيّاً نكسب ما لا نستطيع كسبه عن طريق إستغلال رقعة ما من مجالها، وهذا يعني توسيع العمق"[١].

من هنا برزت إستراتيجيّة الردع القائمة على استخدام القتال لتعزيز الردع، بدلاً من استخدام الردع لتفادي القتال، ونجاح هذه الإستراتيجيّة مرهون بشرطين: الأوّل قدرة "إسرائيل" الفعليّة، والثاني تصوّر أعداءها لقدرتها هذه.

وقد أدرك (دفيد بن غوريون) أنّ بناء دولة قويّة عسكريّاً أمر مهمّ جداً، من أجل البقاء في الشرق الأوسط حيث يقول: "لقد وقفت "إسرائيل" معتمدة على قوّتها الذاتيّة، وهي ستقف بحزم إن هي وثقت بنفسها أوّلاً وقبل كلّ شيء كقوّة متنامية العظمة"، وشعر (بن غوريون) أيضاً أنّه لا يمكن الإعتماد كليّاً على الحلفاء، الأمر الّذي أدّى إلى مزيد من التشديد بالإعتماد على النفس، ولقد عنى هذا المفهوم أمرين: حريّة التصرّف في وجه التحدّي، والقدرة العسكريّة على القيام بنحو فعّال[٢].

وهذا يؤكّد إدراك "إسرائيل" للحدود الّتي تفرضها حقيقة كون البلد بلداً صغيراً، فأمِلت في التوصّل إلى قدرة تمكّنها من الردّ بشكل منفرد على أيّ تحدّ أمنيّ، ومن بناء قوّة رادعة ووظّفت الردع لحماية مصالح أمنها القوميّ وفي هذا السياق تمّ إستخدام نوعين من الردع :

١) الردع بالحرمان وهدفه حرمان الخصم من أيّ مكاسب عسكريّة ولا سيما إسترجاع الأرض.

٢) الردع بالعقاب؛ أي من خلال إلحاق أضرار جسيمة واحتلال أراضي وتحقيق حسم عسكريّ.

وبالنظرة إلى مفهوم الردع عند "إسرائيل"، نجد أنّه يتقدّم على هدف تحقيق السلام فيما لو حصل تعارض بينهما. وفي مجال آخر من مجالات الردع ترى "اسرائيل" أنّ عامل الردع الناجم عن إدراك العالم العربيّ لامتلاكها ترسانة نوويّة ضخمة – ما يعرف "بالغموض الايجابيّ" – هو العامل الأهمّ في دفع الدول العربيّة لتجنّب خوض حروب ضدها[٣]. ولقد بلورت "إسرائيل" بعض جوانب عقيدتها العسكرية على أساس شنّ الحرب الوقائيّة، وعلى الإمساك بزمام المبادرة في شنّ الحرب، ونقلها الى أرض العدو، وغالبا ما كانت تختلط هذه المفاهيم الدفاعيّة بمفاهيم هجوميّة .

---

[١] صلاح إبراهيم، إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، الفكر الإستراتيجي العربي، ١٩٩٠، ص ٢٥.

[٢] إحسان مرتضى، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مرجع سابق، ص٤٠ .

[3] Ariel levite,offense and defence in Israel Military Doctrine, p43.

ب.مبدأ التحالف مع القوى العظمى

يأتي هذا المبدأ من منطلق إدراك القادة الإسرائيليّين أنّهم لن يستطيعوا الوصول الى اكتفاء ذاتّي كامل كون دولتهم صغيرة، ولا تحتمل العزلة الدوليّة في وقت الحرب، ولا حرباً مركّزة لفترة طويلة، ويوّفر لها هذا العامل غطاءً سياسيّاً ويساعدها في مسعاها لتعزيز موقعها وسط الامم، عن طريق إشراكها في أنشطة المنظّمات الدوليّة، فهذا يسهم أيضاً بتأكيد شرعيّة "اسرائيل" في الوقت نفسه[1].

إنّ "إسرائيل" كيان قلق، رغم كلّ مظاهر قوتّها، فهي بحاجة دائمة إلى دعم خارجيّ للحفاظ على عناصر التفوّق الضروريّة لبقائها وتوافر دولة عظمى تظلّلها بالرعاية الكاملة. وقد تدرّجت هذه الرعاية بدءاً من بريطانيا الّتي أشرفت على اكتمال عدّة المشروع الصهيونيّ ونجاحه، في ظلّ انتدابها على فلسطين، كما أمدّته بالتدريب والسلاح والخبرات وحريّة الحركة مقابل التضييق الخانق على الفلسطينيّين، ومنعهم من الدفاع عن بيوتهم وأنفسهم. وبعدها أتت فرنسا الّتي تلاقت مصلحتها – في خمسينيّات وستينيّات القرن الماضي – مع مصلحة "إسرائيل" في عدائها لمصر "الناصريّة" على خلفيّة دعمها للثورة الجزائريّة. ولم يقتصر الدعم الفرنسيّ على السلاح التقليديّ فحسب، إذ منذ العام ١٩٥٧ بدأ تنفيذ مشروع "لافوازيه" لمساعدة "إسرائيل" على امتلاك القدرة النوويّة، الّتي وفّرت لها مظلّة ردع غير تقليديّة. ولقد عبّر الجنرال (شارل ديغول) عن عمق العلاقة مع "إسرائيل"، العام ١٩٦١، في أثناء تكريم (بن غوريون) في قصر الأليزيه بقوله: "نخب إسرائيل صديقتنا وحليفتنا"[2].

لكن بعد أفول الإمبراطوريتين البريطانيّة والفرنسيّة، تصدّرت الولايات المتحّدة قائمة الدّاعمين للكيان الصهيونيّ. ويقول (شيمون بيريز): "بدأت الرعاية الأمريكيّة المباشرة لـ"إسرائيل"، وضخّ السلاح إليها مع تسلّم الرئيس كينيدي ونائبه جونسون مقاليد السلطة في واشنطن، وتمّ تزويدنا الطائرات والدبابات أواسط الستينيّات"[3]. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، أصبحت الولايات المتحّدة الراعي الأوّل لـ"إسرائيل" على المستويات العسكريّة والدبلوماسيّة والإقتصاديّة والعلميّة، وباتت "إسرائيل" قطب الرحى في إستراتيجيّتها الشرق أوسطيّة. ويرى (إفرايم عنبار) – رئيس مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجيّة التابع لجامعة "بار إيلان"– "أنّ علاقة "إسرائيل" مع أمريكا كانت من أهم مقوّمات قوّة الردع الإسرائيليّة، مشيراً إلى أنّ قوّة الردع لا ترتبط فقط بقوّة "إسرائيل" وقدرتها على حسم الحروب والمواجهات المحدودة، بل أيضا تتأثّر بمكانة الولايات المتحّدة في المنطقة. وحسب عنبار، فإنّ التقارب الكبير بين "إسرائيل" والولايات المتحّدة شكّل بحدّ ذاته عنصراً مركزيّاً في الردع الإسرائيليّ، وجعل الدول الأخرى تأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى وضعها مسألة التصعيد مع

[1] مؤتمر هرتسيليا السنوي السابع(٢٠٠٧)، "ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل"، مركز النظم البيني–هرتسيليا، ترجمة باحث للدراسات، لبنان – بيروت، لا تاريخ، صفحة ٢٢٠ .

[2] شيمون بيريز، "حروبنا مع العرب"، الشركة الحديثة لتوزيع الكتب والمنشورات، بيروت،١٩٧١، ص ١١٥.

[3] المرجع نفسه، ص ٧٨.

"إسرائيل" على جدول أعمالها".[١]

من هنا نرى أنّه رغم قوّة "إسرائيل" العسكريّة ومنعتها الاقتصاديّة، تبقى دولة صغيرة مصادرها محدودة، مما يعني أنّ قدرتها على مواجهة التحدّيات الخارجية تتطلّب الركون إلى تأييد حليف قوّي. وأثبتت الوقائع التاريخيّة الدعم الأميركيّ لـ"إسرائيل" في كافة المجالات العسكريّة والإقتصاديّة والدبلوماسيّة، حيث كانت أمريكا المدافع عنها في كافة المحافل الدوليّة رافضةً أيَّ قرار يدينها.

ج.مبدأ التفوّق الكيفيّ

نظراً لإختلال ميزان القوى العربيّ – الإسرائيليّ لصالح العرب من حيث المعطيات الإستراتيجيّة الأساسيّة المتعلّقة بالقوى البشريّة والرقعة الجغرافية، والموارد الإقتصادية الطبيعية، إستندت الإستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيليّة إلى ضرورة تمتّع الجيش الإسرائيليّ بتفوّق كيفيّ سواء في الأسلحة والمعدات، أو التنظيم والتدريب، او القيادة والمعنويّات، بشكل يتيح له تعويض النقص الكميّ في المعطيات الإستراتيجيّة آنفة الذكر. وبحيث تكون هذه القوّة العسكريّة ذات قدرة رادعة وتمتلك إمكانات الحسم العمليّ في الوقت نفسه. وقد عبّر (بيغال آلون) عن ذلك فقال "إنّ الجيش القادر على كسب الحرب هو وحده الجيش الذي يردع، وأنّ الأمل في الردع لا يعتمد على القوّة العسكرية وحدها، ولكن على التأكيد من أنّ هذه القوّة ستستخدم في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة"[٢].

لقد جاء تركيز القيادة العسكريّة الإسرائيليّة على التفوق النوعيّ رداً على واقع أنّها لن تستطيع السباق مع العالم العربيّ من حيث عدد الجنود والأسلحة في المجال التقليديّ، وبما أنّها إعتبرت أنّ القوّة البشريّة الإسرائيليّة تتمتّع بلياقة بدنيّة أفضل وبمستوى علميّ أعلى، فقد سعت لتنمية هذا التفوّق بأساليب عديدة إذ ركّزت على حسن اختيار الضبّاط وعلى وتدريب سائر المقاتلين تدريباً مكثّفاً.

د. مبدأ الحفاظ على التفوّق العسكريّ

وهذا المبدأ يعني التفوّق في المجالات المختلفة بما يحول دون تمكّن أيّ قوّة أن تنافسها او تهدّدها في الدائرة المباشرة لها في المنطقة، بل الدائرة الأوسع بحسب تشخيص التهديد، ويقوم مبدأ التفوّق العسكريّ على أساس أنّ من حق "إسرائيل" منع أيّ جهة إقليميّة معادية لها في المنطقة، من إمتلاك قوّة عسكريّة قادرة على تهديد أمنها. كما ويقوم هذا المبدأ أيضا على إمتلاك زمام السيطرة والتفوّق النوعيّ، وتحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتيّ في مجال التسلّح والتصنيع الحربيّ وعلى عدم الإعتماد على المواثيق الدوليّة والإتفاقات والمعاهدات الّتي تأتي بصفة إلحاقيّة لا أكثر .

---

[١] صالح النعماني، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، قراءة في الثورات العربية وإستشراف لمآلاتها،الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠١٣ م، ص ٤٩–٥٠ .

[2] Glubb, John Bagot. A Soldier With the Arabs, London, Hodde.r.,G9l6u9b1b,P49.

وهناك إجماع بين القادة الصهاينة على أنّ قوّة "إسرائيل" وتفوّقها العسكري هما الضمانة الأساسيّة لبقائها، وفي كلمة لرئيس مجلس الوزراء (بنيامين نتنياهو) نشرت "الجيروزاليم بوست" مقتطفات منها قال: "إنّ الحوادث والتغيّرات في العالم العربيّ هي بمنزلة تذكير قاس لبلاده بظروف الجوار غير الرحيمة الّتي وجدت "إسرائيل" فيها نفسها، وأكّد نتنياهو أنّه لن يضمن إستمرار "إسرائيل" وبقائها على وجه الحياة في هذه المنطقة سوى "القوّة والعظمة"[1]. وقال أيضاً في حفل تنصيب (بني غانس) رئيساً لهيئة الأركان: "إنّ السند الحقيقيّ الوحيد لقدرتنا على تعزيز وجودنا هنا، وعلى إقناع جيراننا ليكونوا معنا في السلام، هو (جيش الدفاع)، وهو الضمانة الحقيقيّة لتأمين مستقبلنا"[2].

ومن أجل ضمان التفوّق العسكريّ، إعتمد المشروع الصهيونّي على تحالفاته مع القوى الكبرى الّتي تزوّده بعناصر القوّة، وقد وقّعت "إسرائيل" والولايات المتحّدة إتفاقاً إستراتيجيّاً يضمن التفوّق العسكريّ الإسرائيليّ على جميع البلدان العربيّة. علماً أنّ التحالف العسكريّ الأمريكيّ مع "إسرائيل" لم يشمل مجرّد دعمها بمبالغ ماليّة لمشاريع عسكريّة فحسب، وإنّما تزويدها بالأسلحة النوعيّة الّتي تحتاج إليها والّتي تمكّنها من حسم أيّ معركة مع أيّ طرف في الشرق الأوسط، وضمان عدم حصول أيّ دولة على أيّ أسلحة تشكّل تحدّياً لـ "إسرائيل"، ومن ضمنها الدول المصنّفة بالمعتدلة والمتحالفة مع أمريكا، إذ تباع هذه الأسلحة لها ضمن شروط قاسية، وبمواصفات ومزايا أقلّ من تلك الّتي تزوّد بها الأسلحة الإسرائيليّة[3]. ومن ناحية أخرى فإنّ "إسرائيل" تمتلك ترسانة من الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة المدمّرة، وهي طوّرت إمكاناتها في هذا المجال تحت غطاء وفّرته لها القوى الغربيّة العظمى، ويقدِّر الخبراء إمتلاك "إسرائيل" أكثر من ٢٠٠ قنبلة نوويّة[4]، ويضمن إمتلاكها لهذه القدرة فارقاً هائلاً في موازين القوى مع البلدان العربيّة، غير أنّ "إسرائيل" تسابق الزمن لعدم إمتلاك أيّ من البلدان العربيّة والإسلاميّة هذه الأسلحة.

خامساً: المحدّدات المؤثّرة في إستراتيجيّة الأمن القوميّ الإسرائيليّ

هناك مقيّدات ومحدّدات أساسيّة تحتلّ ثقلاً كبيراً عند تطبيق الإستراتيجيّة الأمنيّة الإسرائيليّة، وهي محدّدات موضوعيّة مرتبطة بواقع الدولة وبظروف نشأتها، وأهمّ هذه المحدّدات:

١. غياب العمق الاستراتيجيّ الجغرافيّ

لقد رسمت "إسرائيل" خريطتها الأولى في حرب ١٩٤٨، فجاءت على شكل مثلث بالغ الطول،

---

[1] The Jerusalem Post , 5/2/2012 .

[2] الحياة، لندن، ٢٠١١/٢/١٥.

[3] محسن صالح، الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي، من ضمن كتاب التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية لمجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٧٠ .

[4] المرجع نفسه، ص ٤٧٠ –٤٧١ .

ومن الملاحظ أن عرض الدولة يضيق في بعض المناطق ليصل إلى بضعة أميال، الأمر الذي يسهّل بترها بعضها عن بعض في حالة هجوم مباغت، فقد كانت الأراضي سهليّة خالية من التضاريس ومكشوفة امام سلسلة الجبال الممتدة من الشمال الى الجنوب وسط فلسطين، وكذلك فإنّ المثلث الحيوي المحصور بين تل أبيب وحيفا والقدس، يحوي أعلى كثافة سكانيّة، وأهم المراكز الاقتصاديّة والعسكريّة والمنشآت الحيويّة، ونتيجة هذا الوضع الجغرافيّ توصّل المخطّطين العسكريّين الإسرائيليّين، إلى استنتاج مفاده، أنّ "إسرائيل" لا تستطيع أن تخوض حرباً شاملة أو صغيرة على أراضيها، وكذلك فإنّ غياب عمق الحيّز المكانيّ يحول دون تمكّن الجيش من إعادة تشكيل قوّاته من الحالة الدفاعيّة إلى الحالة الهجوميّة. ويرى المخطّطون العسكريّون أنّ إفتقار "إسرائيل" إلى العمق الاستراتيجيّ يجعل الحرب الصغرى الّتي قد تدور رحاها على الأراضي الإسرائيليّة ستضرّ كثيراً، في حين أنّ الحرب الشاملة ستعرّض بقاء الدولة للخطر، هذا التفكير هو الذي ولّد لديهم مفهوم "نقل الحرب إلى الأراضي العربيّة" مهما يكن الأمر، ولأنّ الجيش الإسرائيليّ لا يملك الطاقة البشريّة الّتي تساعده على إحكام إغلاق حدود الدولة ضد متسلّلين مسلّحين، حاولت "إسرائيل" إرغام الدول العربيّة على وقف أعمال التسلّل هذه، وذلك عن طريق فرض ثمن يمكن أن تدفعه شعوبها وجيوشها[١].

إنّ أهمّ إنجاز تحقّق من وراء كسب "إسرائيل" لحدود جديدة في مرحلة ما بعد حرب عام ١٩٦٧م بالنسبة للأمن القوميّ الإسرائيليّ، هو عزل البلاد وإبعادها عن خطر التقهقر الكارثيّ في حرب تقليديّة شاملة. فلقد غيّرت نتيجة حرب عام ١٩٦٧م الوضع الإقليميّ للصراع العربيّ الإسرائيليّ تغيّراً جذريّاً[٢]، واستطاعت "إسرائيل" خلال الحرب من احتلال مساحات لا بأس بها من أراضي تلك الدول، إذ إنتزعت سيناء وقطاع غزة من مصر، والضفة الغربيّة من الأردن، ومرتفعات الجولان من سوريّة، الأمر الّذي وفّر لها جزءاً من العمق الاستراتيجيّ، حيث لم تعد مراكز التجمّع السكانيّ فيها، والمرافق الصناعيّة والعسكريّة، في مرمى الجيوش العربيّة أو القوات غير النظاميّة.

٢. المحدّد الديموغرافيّ

نشأت دولة "إسرائيل" بالأساس كموطن ليهود العالم ، لكنّها لم تتمكّن من استقطاب العدد الكافي من اليهود لتحقيق ذلك الهدف، ومن هنا بدأت تظهر مشكلة ديموغرافيّة في "إسرائيل"، فعدد سكان اليهود يمثل تقريباً٧٥,٥% من إجماليّ عدد السكان في "إسرائيل"، بينما يمثّل العرب حوالي ٢٠,٥% أمّا النسبة المتبقّية٤,٢% فهم مهاجرين غير مسجّلين على أنّهم يهود، والدراسات تشير إلى أنّ النمو

[١] عمر الشيخ، محددات إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول ، ٢٠١٦ ، ص ٢٥ .

[2] David Rodman, the Israeli security theory, Middle East Review of International Affairs, December2001.p188-207

السكانيّ بالنسبة للفلسطينيّين-عرب ٤٨- (٤%) أكبر من النمو السكانيّ لليهود (٢ %)[١].

وهذه المعطيات الديمغرافيّة تفسح مجالاً واسعاً أمام القلق الإسرائيليّ، من مستقبل الواقع الديمغرافيّ، لأنّها تشير كلّها إلى أنَّ "ساعة الرمل الديمغرافيّة" لا تسير وفقاً لمصلحة الدولة اليهوديّة ومستقبلها على الرغم من كلِّ الإجراءات المتخذة. فالخطر القادم على "إسرائيل" ينبع من الخلل في التوازن الديمغرافيّ، الذي سيؤدّي في المستقبل إلى غالبيّة عربيّة. وفي ظلِّ هذا الوضع، تبدو "إسرائيل" أمام مأزق جدّيّ وتهديد حقيقيّ، خصوصاً أنَّ الأمر يسير بشكل طبيعيّ ومن الصعب أن ينجح التدخّل لمحاولة تغييره أو تقليل أخطاره، ولا يمكن لأحد تجاهله[٢]. لذلك حاولت "إسرائيل" معالجة ذلك عن طريق التوسّع الإستيطانيّ الذي تمارسه دائماً على الرغم من الرفض الدولي لذلك، وأيضاً عن طريق تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين.

٣. محدوديّة القدرة البشريّة

يعود النقص في الموارد البشريّة الّذي تعاني منه "إسرائيل" مقارنة بالموارد العربية إلى طبيعتها كدولة ناشئة، لذلك اعتمدت في مراحلها الأولى على الهجرة والاستيطان. وكان الخيار الأساسيّ لتحقيق خططها التوسعيّة، التنشيط الدائم للهجرة اليهوديّة إليها من مختلف أنحاء العالم، واهتمت الصهيونيّة بتحويل المجتمع الإسرائيليّ إلى مجتمع عسكريّ ينخرط فيه أكثر من نصف القوى العاملة في تشكيلات القوات المسلّحة، وهي أكبر نسبة تحمل السلاح بين مختلف دول العالم، والّتي أدّت إلى الإعتماد على قوّات نظاميّة محدودة، والتعويض عن ذلك بالتقدّم النوعيّ والتكنولوجيّ للجيش الإسرائيليّ، وإقناع الخصوم بعدم جدوى الدخول في صراع مسلّح، مما نتج عن ذلك كلّه ضرورة اتّباع أساليب الحرب القصيرة الخاطفة والإستباقيّة، وسرعة نقلها إلى أراضي العدو[٣].

إنّ قلّة عدد سكّان "إسرائيل" جعلت الحفاظ على جيش محترف كبير العدد قياساً بالدول العربيّة أمراً متعذر، إذ أنّ هذا سيؤثر سلباً في قدرتها على بناء اقتصاد قويّ، لذا بُني الجيش على نمط ميليشيات مكوّنة من عدد محدّد من المحترفين ومعزّز بعدد كبير من الجنود الّذين يقومون بالخدمة الإجباريّة، الامر الّذي سمح بالحفاظ بصورة عامّة على أدنى عدد ممكن من الجنود في أوقات اللاحرب. وقد انعكست محدوديّة القدرة البشرية في العقيدة الأمنيّة أيضاً بتفادي خوض حرب على اكثر من جبهة لأنّ من شأن ذلك أن يشتّت القوّات كما جرى في حرب ١٩٧٣، عندما فُرض على الجيش الإسرائيليّ أن يُقاتل على جبهتين -السوريّة والمصريّة- بالتوازي في بداية الحرب.

---

[١] دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية دراسة مقارنة لما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ويونيو ٢٠٠٦، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص٦٧.

[٢] كتاب البلاد، الديمغرافيا وإستراتيجية التسوية الإسرائيليّة، نشر بتاريخ ١٥-٠٨-٢٠١٣ http://www.albiladdaily.com

[3] David Rodman, Ibid 188-207.

الفقرة الثانيّة: إستراتيجيّات "إسرائيل" القوميّة

إعتمدت "إسرائيل" من أجل تحقيق أهدافها القوميّة على إستراتيجيّات شاملة، وهي عبارة عن خطّة كبرى ترسم تنفيذ الغايات والأهداف القوميّة العليا بعيدة المدى على مراحل زمنيّة خمسيّة وعشريّة. وفي المقابل، فإنّ إستراتيجيّة الردع تسعى لإجبار خصوم "إسرائيل" على الكفّ عن العمل بخطّتهم الكبرى الّتي تستهدف القضاء على "إسرائيل" واستعادة كلّ فلسطين، وإجبارهم على اتباع سياسات وإستراتيجيّات متواضعة وأقل طموحاً في تعاملهم معها، ذلك لأنّ تخلّي الخصوم عن العمل بمواجهتها لفترة زمنية طويلة سيؤدّي تلقائيّاً إلى إسقاطها من حساباتهم نهائيّاً، هذا ما نجحت "إسرائيل" في تحقيقه ولو جزئيّاً من خلال عمليّة السلام. وتلجأ السياسة الإسرائيليّة إلى وسائل ضغط عديدة لإجبار العرب على ذلك، بدءاً بالتلويح بالردع العسكريّ والعمل به عند اللزوم، وانتهاءً بالضغوط الأمريكيّة السياسيّة والإقتصاديّة، مروراً بتصدير الإضطرابات إلى الجبهات الداخليّة في الدول العربيّة، لا سيما من خلال عملائها.

ومن هذا المنطلق فإنّ أبرز الأهداف القوميّة الإسرائيليّة المدرجة ضمن إستراتيجيتها العليا والّتي تسعى "إسرائيل" إلى تحقيقها نذكر ما يلي:

١. تأمين قيام الدولة وتوفير الحماية الخاصّة لحدودها الجغرافيّة والحفاظ على أمن سكانها.
٢. المحافظة على قيّم الدولة، باعتبارها دولة يهوديّة ديمقراطيّة، وأنّها بيت للشعب اليهوديّ.
٣. توفير الأمن الإقتصاديّ والإجتماعيّ لـ"إسرائيل".
٤. تقوية مكانة "إسرائيل" الدوليّة والإقليميّة عبر تحقيق السلام مع جيرانها.

أولاً:إستراتيجيّة شدّ الأطراف بهدف التجزئة والتفتيت في الوطن العربيّ

إرتكزت هذه الإستراتيجيّة على تبنّي سياسة "شدّ الأطراف ثمّ بترها" على حدّ تعبير الباحثين الإسرائيليّين؛ "بمعنى مدّ الجسور مع الأقلّيات وجذبها خارج النطاق الوطني، ثم تشجيعها على الإنفصال، لإضعاف العالم العربي وتفتيته وتهديد مصالحه. وفي إطار تلك الإستراتيجيّة قامت عناصر الموساد بفتح خطوط إتّصال مع الأقلّيات"[1]. وأكّد هذا المعنى الباحث العسكريّ الإسرائيليّ (زئيف شيف) إذ قال "إنّ إستراتيجيّة شد الأطراف الّتي تمّ تبنّيها في أواخر الخمسينيّات جرى تجاوزها، بحيث أصبح المرفوع الآن هو شعار البتر وليس الشدّ، وبمقتضى ذلك فإنّ الدعم الموجّه إلى الأقلّيات تطوّر ولم يعد يستهدف الموقف العربيّ في مواجهة "إسرائيل" فقط، وإنّما أصبح يولي أهميّة لعملية البتر لتلبية طموحات الجماعات العرقيّة والدينيّة في الإنفصال، وتشكّيل الكيانات

---

[1] فهمي هويدي، أوردهافي مقالته بعنوان " أصابع إسرائيل في الخرطوم " الخليج ٢٠١٤/٦/٨، عن كتاب موشي فرجي، إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الإنطلاق (تل أبيب: مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا ٢٠٠٣) .

المستقلة عن الدول العربيّة"[١].

ومن وجهة النظر الإسرائيليّة فإنّ العالم العربيّ تتنازعه الإنقسامات الطائفيّة والعرقيّة والإثنيّة، ومن السهل إختراقه وإضعافه من خلال التواصل مع الأقلّيات، وتشجيعها على التمرّد وإقامة دويلات منفصلة عن الوطن العربي، لأنّ إنتشار الدويلات الّتي تحكمها أقليّات دينيّة وإثنيّة هي الوسيلة الرئيسيّة لإضعاف الوطن العربيّ[٢]. ويتمّ التعامل الإسرائيليّ مع الأقلّيات والمناداة بحقوق الجماعات والأفراد في سياق إيجاد المبررات للتّدخلات الأجنبيّة – الإسرائيليّة في الوطن العربيّ، وهي ذريعة تستغلّها "إسرائيل" لتفتيت الوطن العربي، وتُعتبر إستراتيجيّة ثابتة في الفكر الصهيوني – الإسرائيليّ الذي يرى منطقة الشرق الأوسط عبارة عن مجموعة من الأقلّيات والقوميّات والشعوب والأديان والإثنيّات والأعراق، واعتبرت "إسرائيل" أنّ الإتّصال بالأقلّيات هو أقصر الطرق لتفتيت الوطن العربيّ، ولهذا فقد حاولت توظيفها في إستراتيجيّتها الهادفة إلى ترسيخ التجزئة في الوطن العربيّ[٣].

وترى "إسرائيل" أنّ من حقّها الدفاع عن الأقلّيات في الوطن العربيّ بوصفها "دولة الأقلّيات بإمتياز"، ومن مصلحتها المشروعة أن تشارك في الحفاظ على النسيج التعدّدي لكونه أساس وجودها وأمنها، ومن حقّها منع السيطرة العربيّة والإسلاميّة على مختلف الأقلّيات التي تعيش في المنطقة[٤]. كما أنّ زعماء الحركة الصهيونيّة لم يرفضوا وجود الأمّة العربيّة فقط، بل دعوا إلى إقامة نظام سياسيّ ثقافيّ جديد في الشرق الأوسط، لكي تختفي الثقافة العربيّة الإسلاميّة في المنطقة. وقال في هذا السياق البروفيسور (آري جابوتنسكي– Ari Jabotinski) إنّ في إمكان شعوب الشرق الأوسط غير العربيّة بمساعدة "إسرائيل" أن تزيل هيمنة العرب الثقافيّة عن المنطقة، كما إقترح البروفيسور (عزرا زوهر - Azra Zohar) إتّباع سياسة خارجيّة إسرائيليّة نشطة لتقسيم الدول العربيّة وإبدالها بكيانات إثنيّة وطائفيّة[٥]. ويعترف أحد الإسرائيليين المختصّين بالشؤون العربيّة، بأهميّة الأقلّيات بالنسبة لـ"إسرائيل" قائلاً: "الشرق الأوسط ليس سوى موزاييك شعوب وثقافات وأنظمة تحكم شعوباً ومجموعات غير راضية، فإذا إستطاعت "إسرائيل" الإتصال بهذه المجموعات المعادية للعروبة والإسلام، فإنّها ستتمكّن من تفتيت العالم الإسلاميّ قطعاً[٦]. ولهذا عمدت الحكومة الإسرائيليّة إلى

---

[١] أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦٥.

[٢] المرجع نفسه، ص ٤٩.

[٣] المرجع نفسه، ص ٥٤ .

[٤] ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧، ص ١٤٧

[٥] نور الدين مصالحة، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع ١٩٦٧–٢٠٠٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٥٣.

[٦] جوناثان رندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيليّة في لبنان، ترجمة بشار رضا، العهد للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٥٥.

"تشجيع إقامة الدويلات الطائفيّة لضرب النظام العربيّ وتهديد وجوده، فأقامت علاقات مع مجموعات طائفيّة مختلفة [1].

لذا يمكن القول أنّ إستراتيجيّة شدّ الأطراف عبارة عن مخطّط يستهدف حالة التجزئة في الوطن العربيّ، وتعميقها نحو مزيد من تفتيت المنطقة إلى دويلات صغيرة على أسس عرقيّة وطائفيّة ومذهبيّة، وذلك باستغلال مشاكل الأقلّيات المنتشرة في العالم العربيّ، والّتي تدعو إلى الإنفصال أو الإلتحاق بدول أخرى في الدائرة الإقليميّة، ويتمّ ذلك من خلال ضرب محاولات الوحدة العربيّة بصورة جزئيّة أو كليّة والعمل على فرض حزام من العزلة على الوطن العربي بواسطة ما يسمّى دول الجوار الجغرافي، ويعود سبب ذلك إلى علم "إسرائيل" باستحالة تحقيقها للتوزان الإستراتيجيّ مع العرب مجتمعين، لذلك وضعت نصب عينيها العمل على تفتيت وحدتهم لتحقيق التفوّق عليهم فرادى.

ثانياً: إستراتيجية التسوية مع الدول العربيّة

إتبعت "إسرائيل" إستراتيجيّة عقد معاهدات السلام مع دول المنطقة المتاخمة لها مثل مصر والأردن وفلسطين المحتلة، حيث اتّبعت إستراتيجيّات عقد المعاهدات الثنائيّة وقد بدى ذلك في اتفاقيّة "كامب ديفيد" مع مصر عام ١٩٧٩، واتفاقيّة "أوسلو" مع السلطة الفلسطينيّة عام ١٩٩٣، واتفاقيّة "وادي عربة" مع الأردن عام ١٩٩٤. ويعتبر المتابعون أنّ استراتيجية المعاهدات المنفردة نجحت في تحقيق هدفها حيث تعتبر "إسرائيل" أنّ تكتل العرب للتفاوض لعقد معاهدة معها، قد يجعل منهم قوّة تفاوضيّة مؤثرة، لذا عمد الكيان الصهيونيّ إلى عقد المعاهدات المنفردة.

ولقد لجأت "إسرائيل" إلى استراتيجيّة التسوية لمعالجة صراعها مع الدول العربيّة من منطلق أنّ هذه العمليّة تحقّق لها هدف أساسيّ من أهدافها القوميّة، ألا وهو "**تقوية مكانة "إسرائيل" الدوليّة والإقليميّة عبر تحقيق السلام مع جيرانها**"، وبما أنّ "إسرائيل" تشعر دائماً بتهديد وجوديّ، نابع من أنّها دولة أنشئت على حساب دولة أخرى وأقدمت على احتلال العديد من الأراضي العربيّة، ممّا أدى إلى خلق محيط معادٍ لها يُشعرها بأنّها مهدّدة بشكل دائم في وجودها. لذلك فإنّ مشاريع التسوية بالنسبة لـ"إسرائيل" تؤمّن لها هدفها الأساسيّ وهو الإعتراف بحقها في الوجود، إنطلاقاً من أنّ التنازل عن بعض الأراضي من هنا وهناك، حتّى لو كان مؤلماً بالنسبة لها وبخلاف رغباتها، إلاّ أنّه لا يعادل شيئاً أمام الإعتراف بها كدولة رسميّة من قبل العالم وجيرانها. وتهدف "إسرائيل" من خلال دولتها المنشودة إلى أن تكون دولة يهوديّة ديمقراطيّة، تعيش بانسجام مع الدول المجاورة من ناحية، ومن ناحيّة ثانية فإنّها تهدف من خلال التسوية إلى سقوط الحواجز بينها وبين الدول العربيّة، بحيث لا تعود هناك قطيعة، أو وسطاء بين الطرفين، لأنّ لدى "إسرائيل" مشاريعها للوصاية على منطقة

[1] عدنان السيد حسين، عصر التسوية: سياسة " كامب ديفيد " وأبعادها الإقليمية والدولية، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٣٢.

الشرق الأوسط، ومن جملة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من جرّاء عقد إتفاقات سلام مع الدول العربيّة هي محاولة التغلّغل إلى إقتصادات تلك الدول الضعيفة[١]. وبحسب وجهة النظر الصهيونيّة فإنّ "إسرائيل" بحاجة إلى تسوية تضمن بقائها، وأفضل وقت يمكن عقد تسوية فيه هو هذا الوقت الّذي إجتمعت فيه أربع عناصر قلّما تجتمع في ظرف تاريخيّ واحد وهي[٢]:

١) قوّة الكيان الصهيونيّ.

٢) قوة النفوذ اليهوديّ (الصهيونيّ) الدوليّ.

٣) وقوف الدولة الأقوى في العالم (الولايات المتحّدة الأمريكية) مع "إسرائيل".

٤) حالة الضعف والعجز والإنهزام الّتي تعيشها الدول العربيّة.

وقد عبّرت "إسرائيل" عن إستعدادها للسلام والتسوية في العديد من المواقف في فترة –ستينيّات القرن الماضي– وقد تجلّى ذلك في تصريحات (غولدا مائير) رئيسة وزراء "إسرائيل" حيث أعلنت إستعدادها لقبول قرار مجلس الأمن٢٤٢[*]، ومن خلال تصريح لوزير خارجيّة "إسرائيل" (أبا إيبان) الذي أعلن فيه أن العرب سيتفاجؤون من حجم التنازلات الإسرئيليّة في حال الجلوس للمفاوضات[٣].

١. دوافع "إسرائيل" للتسوية

يمكن تحديد العوامل الّتي تحضّ "إسرائيل" على التفاعل مع عملية التسوية – بغضّ النظر عن تهرُّبها ومواقفها المضطربة والمتفاوتة إزائها– في الجوانب الآتية:

أ. توجّه الولايات المتحّدة الأمريكيّة الّتي هيمنت على النظامين الدوليّ والإقليميّ، بعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ نحو إقامة نظام إقليميّ جديد في المنطقة، يمكّنها من تعزيز سيطرتها عليها ويكرّس زعامتها كقطب أوحد من خلال السيطرة على منابع النفط وعلى الموقع الاستراتيجيّ للمنطقة. ولا يمكن تحقيق مثل هذا النظام من دون نزع فتيل الصراع العربي– الإسرائيلي، وبالمقابل فإنّ "إسرائيل" لا يمكنها أن تعارض هذا الجهد، وأن تكون عائقاً أمام الإستراتيجيّة الأمريكيّة، لا سيما وأنّها ضمانة أمن "إسرائيل" وتفوقّها النوعيّ في المنطقة.

---

[١] إبراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجيّة، أهدافها ووسائلها وأدواتها، منظة التحرير الفلسطينيّة–مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص١١.

[٢] عادل ثابت، النظم السياسيّة: دراسة للنظم الرئيسيّة المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربيّة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندريّة، ١٩٩٨، ص ٦٢.

[*] قرار رقم ٢٤٢هو: قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ وجاء تعبيراً عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الذي لا شك كان نتيجة الهزيمة التي مني بها العرب في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة (يونيو/ حزيران ١٩٦٧).(المصدر :الجزيرة، موسوعة السياسة،المجلد الرابع، ص٧٧٣)

[٣] عبد الحفيظ محارب، موقف إسرائيل من مشروع روجرز، مجلة شؤون فلسطينيّة، العدد٢، بيروت،١٩٧١، ص ٥١–٥٢.

ب. إنّ المتغيّرات الدوليّة والإقليميّة الحاصلة منذ مطلع التسعينيات، وسيطرة الولايات المتّحدة الامريكيّة على النظامين الدوليّ والإقليميّ، هي بمثابة فرصة سانحة لـ"إسرائيل" لتمرير شروطها بشأن عملية التسوية، لا سيما أنّ الولايات المتحّدة هي الّتي ترعى هذه العملية، وقد عبّر عن ذلك (إسحاق رابين) –رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق– بقوله: "نحن نواجه منعطفاً تاريخيّاً في تاريخ دولة "إسرائيل"، بعدما حدث في الاتحّاد السوفياتي، تبقى الولايات المتحّدة الدولة العظمى الوحيدة –وهي تفرض نظاماً عالمياً جديداً– وترى فينا جزءًا مهمّاً في هذا النظام، إنّني أعرف ما يلي فقط: لا يجوز لنا أن نفوّت هذه اللحظة، علينا أن نمسك بها باليدين"[١].

ج. تزايد أهميّة العوامل الإقتصاديّة والتكنولوجيّة والقبول الدولي في تحديد موازين القوى للدول على حساب القدرة العسكرية ومساحة الدولة وعدد سكانها، ويرى تيار التسوية في "إسرائيل" ضرورة الإستثمار في الاقتصاد للحفاظ على قوّة "إسرائيل" وتعزيز مكانتها في المنطقة.

د. الاتّجاه الموضوعيّ نحو "العولمة" والإعتماد المتبادل والاندماجات الإقليميّة والدوليّة في المجالات السياسية والاقتصادية، لذا فإنّ تيار التسوية في"إسرائيل" يرى ضرورة الاستفادة من المجال الرحب للشرق الأوسط، وتعزيز مسار الإعتماد المتبادل بين "إسرائيل" وجيرانها.

٢. مشاريع التسوية

منذ بداية الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين عام ١٩٤٨ برز على الساحة الدوليّة مصطلح القضيّة الفلسطينيّة، وبدأت أطراف عدّة تقديم مشاريع وتصوّرات لتسوية سياسيّة سلميّة للصراع العربيّ الإسرائيليّ، وقد تطوّرت وتغيّرت هذه المشاريع مع تغيّر الأحداث الميدانية في فلسطين والمنطقة العربيّة، وقد استطاعت "إسرائيل" من خلال خوضها في مشاريع التسوية اكتساب شرعيّة دوليّة، وتثبيت أركان دولتها الحديثة النشأة وعزّزت من مكانتها الدوليّة، وفرضت على الأنظمة العربيّة طريقتها في تسوية الصراع من خلال حلول مرحليّة مستفردة بكلّ طرف على حدة، في حين أنّ مشاريع التسوية وحتّى اللحظة لم تصل إلى حلول بشأن القضيّة الفلسطينيّة، ولم تر الحقوق الفلسطينيّة المتفق عليها النور، وأبرز المشاريع السياسيّة الرسميّة الّتي تمّ توقيعها نذكر التالي :

أ. إتفاقية كامب ديفيد(١٩٧٨م)

شهدت مدينة "كامب ديفيد" بولاية ميريلاند الأمريكيّة في السادس من أيلول ١٩٧٨، محادثات مصريّة – إسرائيليّة برعاية أمريكيّة لمدة ثلاثة عشر يوماً متواصلة، إنتهت في الثامن من الشهر نفسه بمؤتمر صحفيّ عقده الرئيسان الأمريكيّ (جيمي كارتر) والمصري (أنور السادات) ورئيس

[١] ماجد كيالي، تحوّلات إسرائيل في عالم متغير، مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، لا مكان، حزيران ٢٠١٣، ص ٣٧.

الوزراء "الإسرائيلي" (مناحيم بيغن)، وقد أعلنوا فيه التوصل إلى إعلان مبادئ على مسارين[1]:

- المسار الأوّل: إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط.
- المسار الثاني: إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر و"إسرائيل".

وأبرز البنود الّتي نصّت عليها الإتفاقيّة نذكر ما يلي:

١) القاعدة المتفق عليها للتسوية السلميّة للصراع، هي قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكافّة مندرجاته.

٢) حل المشكلة الفلسطينيّة يكون بإقامة حكم ذاتيّ في الضفّة وغزّة ولمدّة لا تتجاوز خمس سنوات.

٣) يقوم الطرفان المصريّ والإسرائيليّ بإجراء مفاوضات لمدّة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لتحقيق السلام الكامل بينهما، وفقاً لما يلي:

- الممارسة التامّة للسيادة المصريّة حتّى الحدود المعترف بها دوليّاً بين مصر وفلسطين.
- إنسحاب القوّات الإسرائيليّة من سيناء وتحويل المطارات الّتي سيتركها الإسرائيليّون إلى مطارات مدنيّة فقط، وللسفن الإسرائيليّة الحق في المرور في خليج وقناة السويس، وإيجاد ترتيبات أمنيّة تكفل أمن "إسرائيل" عبر تحديد للقوّات المصريّة في سيناء وإيجاد قوات دوليّة.

وفي تقييم لإتّفاقيّة كامب ديفيد يمكن القول أنّه لأوّل مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيليّ اتّفقت دولة عربيّة مع الكيان الصهيونيّ على قيام علاقات دبلوماسيّة وطبيعيّة كاملة بينهما، وفق شروط لا تضمن بأي حال جلاءً إسرائيليّاً كاملاً، ولا تتضمّن أيّ إشارة إلى الجولان أو القدس، فضلاً عن أنّ الوجود العسكريّ الإسرائيليّ، إكتسب شرعيّة لم يكتسبها من قبل، وقد نجحت "إسرائيل" في الوصول إلى اتفاقيّة تحقّق لها هدفها الإستراتيجيّ الأساسيّ المتمثّل في عزل مصر عن المشرق العربيّ عبر إتفاق صلح معها[2]، وقد حقّق هذا الصلح لها إخراج مصر من معادلة القوى العربيّة ومن دائرة الصراع، بما يمكّن "إسرائيل" من إحكام السيطرة والثبات في الأراضي العربيّة المحتلة.

ب.مؤتمر مدريد

لقد تمّ عقد "مؤتمر السلام في الشرق الأوسط" في العاصمة الاسبانيّة مدريد في ٣٠ تشرين أول ١٩٩١، بعد أشهر قليلة من انتهاء حرب الخليج الثانية، إلاّ أنّ فكرة عقد المؤتمر جاءت بعد خطاب الرئيس الأمريكيّ (جورج بوش) أمام الكونغرس في ٦ آذار ١٩٩١، حيث قال: "آن الآوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام الّذي ينبغي أن يوفّر الأمن والإعتراف بـ"إسرائيل" واحترام الحقوق المشروعة

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١م، ج٥، ص٥٢.

[2] حنّة شاهين، إسرائيليات: ردود الفعل الأولية في إسرائيل على إتفاق كامب ديفيد، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ١٩٧٨، العدد ٨٤، ص١٦٩.

للفلسطينيين"[1]. وطلب الرئيس الأمريكيّ من وزير خارجيته (جيمس بيكر)، أن يقوم بالإتّصالات مع العواصم العربيّة وتل أبيب، والاتحاد السوفييتيّ والاتحاد الأوروبيّ، تمهيداً لعقد مؤتمر دوليّ للسلام، على أرضيّة المبادرة الأمريكيّة الّتي تحدث عنها الرئيس الأمريكيّ (بوش) في خطابه.

وكانت فكرة إجراء مفاوضات بين الدول العربيّة و"إسرائيل" مرفوضة لفترة طويلة، من الجانب العربيّ، في الوقت الّذي كانت فيه أحد المطالب الرئيسيّة لـ"إسرائيل"، ولكن حدثت تطورات دوليّة واقليميّة اسهمت في خلق بيئة مؤاتية للبدء في هذه المفاوضات، مثل الأوضاع الدوليّة الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتيّ، وحرب الخليج الثانية، والانقسام العربي، والضغوطات الأمريكيّة. ولم تكن ظروف إنعقاد مؤتمر مدريد سهلة، بسبب رفض "إسرائيل" مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، وشروطها التعجيزيّة لقبول حضورها، والرفض الفلسطينيّ والعربيّ لوجهة النظر الإسرائيليّة. إلا أنّ إصرار الولايات المتّحدة ، كان أحد الأسباب الرئيسيّة في انعقاده.

ج. الاتفاقيّات الفلسطينيّة الإسرائيليّة منذ أوسلو ١٩٩٣

منذ مؤتمر السلام بمدريد في تشرين الثاني ١٩٩١ تواصلت المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة وانتهت بالتوقيع على عدّة اتفاقيّات هي:

١) اتفاقيّة أوسلو الأولى١٩٩٣:

هي أوّل اتفاق فلسطينيّ إسرائيليّ وقّعه الرئيس الفلسطينيّ (ياسر عرفات) ورئيس الوزراء الإسرائيليّ (إسحاق رابين) في ١٣ أيلول ١٩٩٣ بواشنطن. وعُرف الاتفاق بأسماء مختلفة، منها اتفاقية أوسلو الأولى، واتفاقيّة إعلان المبادئ، وتمّ التمهيد لها بمباحثات سريّة بين وفدين من منظّمة التحرير الفلسطينيّة و"إسرائيل" في أوسلو[2]

٢) بالإضافة إلى إتفاقيّة أوسلو فقد وقّعت السلطة الفلسطينيّة عدّة إتفاقيّات نذكر منها:

اتفاقيّة غزة أريحا ١٩٩٤– اتفاقيّة طابا ١٩٩٥– اتفاق واي ريفر الأول ١٩٩٨– اتفاق واي ريفر الثاني١٩٩٩.

ويمكن القول أنّ "إسرائيل" إتّبعت أسلوب أو سياسة إدارة الصراع لا حلّه في المفاوضات الّتي جرت بينها وبين السلطة الفلسطينيّة، وبقي التصوّر الإسرائيليّ للحلّ قائم على أساس دولة فلسطينيّة منزوعة السلاح بدون القدس، على أن تبقى القدس الموحّدة عاصمة لـ"إسرائيل"، وتسيطر "إسرائيل"

---

[1] الموسوعة الفلسطنيّة، مؤتمر مدريد للسلام/ ١٩٩١، ٢٨ اوكتوبر ٢٠١٥، أنظر الرابط التالي:
https://www.palestinapedia.net/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D8

[2] الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو ١٩٩٣، الجزيرة أنظر الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/8/30/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D

على غور الأردن، وترفض حقّ العودة للاجئين الفلسطنيّين أو حتّى الإعتراف بالمسؤوليّة التاريخيّة عن هذه القضيّة، وطبعاً التشديد على شرط الإعتراف بـ"إسرائيل" كدولة يهوديّة في المنطقة.

د. معاهدة السلام الأردنيّة الإسرائيليّة (معاهدة وادي عربة ١٩٩٤)

هي معاهدة سلام وقّعت بين "إسرائيل" والأردن على الحدود الفاصلة بين الدولتين والمارّة بوادي عربة في ٢٦ اكتوبر١٩٩٤، ونصّت المعاهدة على أنّ حكومة المملكة الأردنيّة الهاشميّة وحكومة دولة "إسرائيل" إذ تأخذان بعين الاعتبار إعلان واشنطن المُوقّع من قِبلهما في ٢٥ تموز ١٩٩٤م وتتعهدان بالوفاء به. وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبنيّ على قراري مجلس الأمن٢٤٢ و ٣٣٨ بجوانبهما كلّها. وإذ تأخذان بعين الاعتبار أهميّة المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحريّة والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الأساسيّة، متخطّين بذلك الحواجز النفسيّة ومعزّزين للكرامة الإنسانيّة[١].

وبالنسبة إلى "إسرائيل" كانت هذه المعاهدة هي الثانية الّتي توقّعها مع إحدى الدول العربيّة المجاورة لها وساعدت في تأمين حدودها الشرقية الطويلة. وأتت هذه المعاهدة بعد فترة ليست ببعيدة عن تاريخ توقيع اتفاقيّات أوسلو مع الفلسطينيّين، وبالتالي طرحت إمكانية إقامة علاقات جديدة أيضاً مع دول عربية أخرى. أمّا بالنسبة إلى الأردن، فقد أتاحت هذه الإتفاقيّة ظهور مصادر جديدة للمساعدات الاقتصاديّة والعسكريّة من الغرب الّتي كان الأردن بحاجة ماسّة إليها. كذلك عزّزت المعاهدة من موقع المملكة الأردنيّة على قائمة دول الشرق الأوسط المواليّة للغرب.

ثالثاً: إستراتيجيّة الأطراف وإقامة تحالفات إقليميّة (عقيدة الأطراف)

في العقود الأولى لتأسيسها طوّرت "إسرائيل" إستراتيجيّة أمنيّة وإقتصاديّة لتخطّي العزلة الّتي وجدت فيها والّتي أسميت بـ"عقيدة الأطراف" (periphery doctrine) وبموجب هذه العقيدة الّتي تبنّاها (ديفيد بن غوريون)، إعتقد الإسرائيليّون أنّ بوسعهم القفز فوق التحدّي الّذي خلّفته لهم القوميّة العربيّة مع عبد الناصر، وتخطّي المقاطعة والعزلة التي فُرضت على كيانهم، وذلك من خلال أمرين: الأوّل إقامة علاقات مع دول غير إسلاميّة وإسلاميّة غير عربيّة تحيط بالعالم العربي جغرافياً. والثاني فهو إقامة حلف مع الأقليّات ومنهم الأكراد، والموارنة في لبنان، والبربر في المغرب العربيّ، وأقليّات جنوب السودان وغيرها[٢].

---

[١] وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيليّة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد٥، العدد٢٠، خريف ١٩٩٤، ص ١٨٣.

[٢] ليلى نقولا، الاستراتيجية الإسرائيلية: من عقيدة الأطراف إلى اختراق القلب، الميادين نت ٢٥ أيلول ٢٠١٧.
http://www.almayadeen.net/articles/opinion/826190/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D

وقد سعت "إسرائيل" منذ البداية لبناء تحالفات إقليميّة لمواجهة دول الطوق خصوصاً، ومحاصرتهم وإشغالهم، في سياقٍ متقاطع مع الرؤيّة الأمريكيّة للمواجهة مع الإتّحاد السوفياتيّ حينذاك[١]. وقد طالب (بن غوريون) بوضع مخطط عرف في ما بعد بـ"إستراتيجيّة الأطراف الإسرائيليّة" وضعه (رؤفين شيلواح – Reuven Shiloah) من وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، يقضي بتطوير علاقات "إسرائيل" مع الدول الأجنبيّة المحيطة بالدول العربيّة كتركيا وإيران (الشاه) وإثيوبيا لتهديد الدول العربيّة والضغط عليها وإبقاء بؤر الصراع قائمة بينها وبين الدول العربيّة لإضعافها[*]. وتنفيذاً لتلك العقيدة سارعت "إسرائيل" – مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتيّ – إلى الإعتراف باستقلال دول آسيا الوسطى، وأقامت علاقات إقتصاديّة وتجاريّة وثقافيّة معها.

وعملت "إسرائيل" على إقحام الدول العربيّة المتواجدة في أطراف الوطن العربيّ في صراعات جانبيّة، مع دول أخرى غير عربيّة في دائرة الجوار الجغرافيّ، وذلك بهدف جذب الدول العربيّة ومن ورائها دول القلب العربيّ (خاصّة مصر) إلى صراعات جانبيّة بعيداً عن الصراع الرئيسيّ بين العرب و"إسرائيل"، بحيث يخفّف الضغط على الأخيرة. وقد وجدنا تطبيقاً لهذا المخطّط في حرب الثمانيّ سنوات بين العراق وإيران، وفي النزاع الّذي كان قائماً بين سوريّة وتركيا الذي تؤججه اتفاقيّات التعاون الإستراتيجيّ بين تركيا و"إسرائيل"، وفي دعم "إسرائيل" لتركيا في عملياتها العسكريّة شمالي العراق، وكذلك الدور الإسرائيليّ في النزاعات القائمة بين السودان وإثيوبيا، وبين اليمن وإريتريا، وبين موريتانيا والسنغال في غرب أفريقيا.

وبالرغم من أنّ تلك العقيدة أثبتت عدم فعاليتها على المدى الطويل في الكثير من الساحات، فقد خسرت "إسرائيل" العديد من حلفائها، بعدما أطاح انقلاب عسكري بالامبراطور الأثيوبي عام ١٩٧٤، ثمّ أطاحت الثورة الإسلاميّة بالشاه في إيران عام ١٩٧٩، إلاّ أنّ "إسرائيل" لم تتخلَّ عن تلك العقيدة بالمطلق بل استمرّت بتطبيقها في بعض المجالات، بالرغم من اتفاقيّات السلام الّتي أقامتها مع كلّ من مصر والأردن والسلطة الفلسطينيّة.

وبالطبع لم تلغِ "إسرائيل" عقيدتها الاحتوائيّة، ولكنّ وجهتها تحوّلت، فمنذ الثورة الإسلاميّة ولغاية اليوم ترى "إسرائيل" أنّ الخطر الأكبر عليها يتجلّى في التهديد الإيرانيّ ومن تدعمهم الجمهوريّة الإسلاميّة من دول وكيانات في المنطقة، لذا تحوّلت عقيدة "الأطراف" إلى محاصرة إيران وتطويقها، ومحاولة إخضاع الدول والكيانات المُرتبطة بها كحزب الله وحماس والجهاد الإسلاميّ وغيرها.

---

[١] موشي آرينس ، وزير الحرب الإسرائيليّ في الثمانينات، معاريف ١٩٨٠/١١/٩ .

[*] من رسالة بن غوريون لموشيه شاريت في ١٩٤٥/٢/٢٧ ورسالة موشيه شاريت لبن غوريون في ١٩٤٥/٣/١٨ ورسالة ساسون لموشيه شاريت في ١٩٤٥/٣/١٩ نشرتها جريدة داغار الإسرائيلية في ١٩٧١/١٠/٢٩ ، عشية الحرب الأهلية اللبنانية، وتتحدث الرسالة عن لبنان والمشروع الصهيوني لتغذية الفتنة الطائفية وإقامة دويلات طائفية مارونية ودرزية وسنية وشيعية .

رابعاً: إستراتيجيّة الإستيطان وتشجيع الهجرة اليهوديّة

تعتبر الحركة الصهيونيّة أنّ الرابط بين مشاريع الإستيطان والعقيدة اليهوديّة قضية ثابتة وضروريّة للوصول إلى الأرض المقدسة، وإيجاد الظروف والعوامل المساعدة على إستقبال المهاجرين اليهود إليها وبناء المستوطنات لهم. وكان أوّل من دعا إلى الإستيطان في فلسطين الكاتب اليهودي (يهودا الكالاي) في عام ١٨٣٤، واعتبر أنّ "عودة اليهود إلى الأرض المقدّسة هي الوسيلة الفعّالة لتحقيق الخلاص اليهوديّ"[١]. وقد إعتبر (ديفيد بن غوريون) "أنّ الإستيطان هو الإستراتيجيّة الكبرى لتحقيق هدف إقامة "إسرائيل الكبرى" وهو "**العهد**" الذي قطعته الحركة الصهيونيّة وسط عمليّة شحن فكريّ وسياسيّ ليهود العالم كي يهاجروا إلى أرض فلسطين" ويقول (بن غوريون) عن هذا "**العهد**": "إنّ الهجرة والإستيطان يؤلّفان لوْحيّ العهد بالنسبة للحركة العالميّة الصهيونيّة، وهما محفوران بأحرف من دم ونار على راية حركتنا"[٢]. وبين المؤتمر الصهيونيّ الأوّل في بال بسويسرا عام ١٨٩٧ الذي حدّد بأن "غاية الصهيونيّة هي خلق وطن للشعب اليهوديّ في فلسطين يضمنه القانون العام"، وبين المؤتمر المنعقد بالقدس العام ١٩٨٧، كان موضوع الإستيطان اليهوديّ مسألة ثابتة في مؤتمرات المنظمة الصهيونيّة الّتي أرسى أسسها المؤسّس (ثيودور هرتزل)[٣].

ولقد اهتمّت "إسرائيل" بإقامة المستوطنات الزراعيّة بغية ربط الوافدين الجدد بالأرض، وقد تولّت هذه العمليّة العديد من المؤسّسات الصهيونيّة، وتمّ دعمها ماديّاً وتخصيص موازنات خاصّة لها. ثمّ طوّرت "إسرائيل" أهداف المستوطنات وأضافت إليها العامل الإستراتيجيّ العسكريّ، كأن يجري إختيار نقاط الإستيطان وفق أهداف حربيّة على المرتفعات أو بالقرب من الأنهار، أو لفصل التجمّعات السكنيّة العربيّة عن بعضها البعض. وكان رائد هذه النظريّة الوزير (إيغال آلون) صاحب المشاريع الإستيطانيّة في الضفة الغربيّة بالقرب من نهر الأردن، ثمّ تثبّت هذا العامل الإستراتيجيّ بعد حرب تشرين ١٩٧٣ عندما إخترقت الجيوش العربيّة نقاط الدفاع العسكريّة الإسرائيليّة، فتحوّلت المستوطنة القائمة على الحدود إلى خطّ دفاع أوّل ريثما تصل الإمدادات العسكريّة النظاميّة[٤]. وتُعتبر سياسة الإستيطان بمثابة السياسة التنفيذيّة لمفهوم التوسّع الصهيونيّ، فهي تهدف إلى زيادة عدد سكان "إسرائيل"، والسيطرة على المياه في الأراضي العربيّة المحتلّة، ودفع السكّان العرب إلى النزوح عن أرضهم، بما يمكّن "إسرائيل" من توسيع النطاق الجغرافيّ للإستيطان.

وتعتبر القوّة البشريّة إحدى القدرات الرئيسيّة للدولة لذلك من الضروريّ العمل على جذب يهود

---

[١] نظام محمود بركات، الإستيطان الإسرائيليّ في فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٤.

[٢] عدنان السيد حسين، التوسُّع في الإستراتيجية الإسرائيليّة، ط١، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ١٩٨٩، ص٢٢.

[٣] المرجع نفسه، ص ١٩.

[٤] المرجع نفسه، ص ٢٤.

العالم إلى "إسرائيل"، وشكّل ذلك أحد عناصر دعم وتطوير "إسرائيل" وتفوّقها. وقد خطّطت "إسرائيل" لموجات متتالية من الهجرة شكّلت العنصر الرئيسيّ الأكثر فاعليّة للمحافظة على كيان الدولة وبقائها، وكان آخرها في تسعينيّات القرن الماضي في أوروبا الشرقيّة بشكل رئيسيّ[١]. ويستهدف مخطّط تكثيف الإستيطان، تكريس الاحتلال الإسرائيليّ في الضفّة وجنوب غزّة والجولان، وإستكمال تهويد الأراضي، بما يخلق أمراً واقعاً يصعب تغيّيره في المستقبل أو حتّى التفاوض بشأنه، وبحيث تُشكّل هذه المستوطنات أرضاً رحبة لاستيعاب مزيداً من المهاجرين اليهود، وبما يخفّف وطأة المشكلة الديموغرافيّة، ويخلق حافزاً للتدخّل العسكريّ الإسرائيليّ مستقبلا ضد المناطق العربيّة.

ويرتبط بمخطّط الاستيطان المكثّف مخطّط آخر هو (الترانسفير) والّذي يسعى إلى تفريغ المناطق المحتلّة الّتي تقرّر ضمّها لـ"إسرائيل" من سكّانها العرب بأساليب الترغيب والترهيب، وبما يسهّل ضمّها لـ"إسرائيل". وبالرغم من إعلان "إسرائيل" عن تجميد الإستيطان في إطار التسوية، مع ذلك فقد قفز عدد المستوطنين في الضفة الغربيّة من ١١٢ ألفاً في عام ١٩٩٢ إلى ١٥٠ ألفا في عام ١٩٩٥، وذلك رغم توقيع اتفاقيّات أوسلو، والاتفاق على بدء مرحلة التسوية النهائيّة[٢].

وبقيت وتيرة الاستيطان في تصاعد مع عثرات مسار التسوية، إلى حد بات معه الحديث عن التسوية أمرا يكاد يكون عبثيّاً، بحكم أنّ أراضيّ الضفة الغربيّة لم تُبق منها البؤر الاستيطانيّة ما يصلح لإقامة حيّ سكنيّ فكيف بإقامة دولة؟! وما زالت "إسرائيل" تفرض سياسة الإستيطان كأمر واقع في ظلّ عدم المواجهة الحقيقيّة للمخطّطات الإسرائيليّة من قبل الدول العربيّة.

وبما أنّ الإستراتيجيّة الإسرائيليّة الشاملة إستهدفت تحقيق مجموعة من الأهداف والمنطلقات الأساسيّة الّتي تتوافق وتنسجم مع المخطّطات الصهيونيّة، وقد استندت هذه المخطّطات إلى عدد من المرتكزات الّتي تشكّل بعضها مع بعض القاعدة الأساسيّة للإستراتيجيّة الإسرائيليّة، وبما أنّ "إسرائيل" هي كيان غريب في بيئة إقليميّة تفرز العديد من المخاطر والتهديدات، فقد قامت بوضع إستراتيجيّات عسكريّة تنفيذيّة من اجل تحقيق أهدافها التوسعيّة، ومن أجل مواجهة التهديدات والحفاظ على أمنها القوميّ. وتعتبر الإستراتيجيّة العسكريّة هي الأداة التنفيذيّة لتحقيق الإستراتيجيّة الشاملة، ونجد أنّ الإستراتيجيّة العسكريّة تتغيّر بتغيّر الظروف والتطورات في المنطقة، وقد أدّت أحداث "الربيع العربيّ" إلى قراءة معمّقة من الجانب الإسرائيليّ لهذه الأحداث لأنّه من شأنها التأثير على "إسرائيل" من كافة الجوانب والمجالات ومن بينها إستراتيجيّاتها وخطّطها العسكريّة.

---

١ موقع مقاتل من الصحراء، الأمن القوميّ الإسرائيلي، http://www.moqatel.com تاريخ الدخول : ٢٠١٩/٨/٢٠ .

٢ موسوعة الجزيرة، الإستيطان، موقع الجزير الألكترونيّ : أنظر الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/18/%D

المبحث الثاني: الإستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيليّة وأحداث "الربيع العربيّ"

تتميّز الإستراتيجيّة العسكريّة عن مثيلاتها لكونها الدرع الذي يحمي الدولة والمجتمع معاً، وهذا الأمر ينطبق بقوّة على "إسرائيل"، فكان من الطبيعيّ أن تحتل الإستراتيجيّة العسكريّة فيها مساحة أرحب كونها كيان عسكريّ، كل فرد فيه مقاتل، ويظلّلها مفهوم أمن قوميّ مطّاطيّ التعريف والتحديد، ليخدم فكرة التوسّع الرافضة للحدود الثابتة، ولم يتورّع بعض الصهاينة عن إلباس إستراتيجيّتهم بعداً شبه كونيّ، رابطاً إيّاها بأمن الشتات أينما وجدوا.

وتعمل الاستراتيجيّة العسكريّة على تحقيق اهدافها المتمثّلة في تأكيد الوجود الصهيونيّ داخل المنطقة العربيّة عن طريق العدوان والتوسع الإقليميّ بصورة مرحلية تدريجيّة، وذلك بحكم أنّها تدرك حقيقة أنّ مختلف الظروف الدوليّة والمحليّة المحيطة بصراعها مع العرب لا تسمح بقدر كبير زمنيّاً من حريّة العمل العسكريّ العنيف المؤدّي الى تحقيق توسّعات اقليمية ضخمة، ولذلك فإنّها كانت تحرص – سواء قبل نشوء الدولة رسمياً او بعدها– على القيام بمناورات دعائيّة وسياسيّة في الحقل العالميّ لتحصل على تأييد قوى دوليّة مختلفة، وتحييد قوى دوليّة أخرى، وشلّ فاعليّة القوى المؤيّدة للعرب او إضعافها نسبيّاً لتتيح لنفسها قدراً معقولاً من حريّة العمل العنيف لفترة محدودة، ثمّ تلجأ إثر ذلك الى استخدام القوّة العسكريّة، لتحقيق الهدف المرحليّ الموضوع.

ومع بداية أحداث "الربيع العربيّ" وجدت "إسرائيل" نفسها أمام واقع وبيئة إقليميّة مستجدّة مليئة بالمتغيّرات السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة، ممّا أقلق صانع القرار الإسرائيليّ ليس فقط بسبب الفشل في رصد إرهاصات هذه الأحداث وترقب وقوعها، بل بسبب محدوديّة القدرة في التأثير على مجريات ومخرجات هذه المرحلة.

وإذا كانت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر ومخرجاتها، وصولاً إلى ما قبل الانقلاب على الرئيس المصريّ محمّد مرسي في٢٠١٣/٧/٣، والّتي شكّلت هاجساً ومصدراً تهديديّاً كبيراً على "إسرائيل" من الجهة الجنوبيّة للكيان، فإن أحداث الأزمة السوريّة الّتي اندلعت في٢٠١١/٣/١٥، ربما شكلت في بعض مراحلها تهديداً خطيراً على تل أبيب من الجهة الشماليّة.

وعلى ضوء ذلك، انشغلت الدوائر الأمنيّة والسياسيّة والأكاديميّة الإسرائيليّة بمتابعة التطورات في المنطقة ودراسة النتائج المحتملة لها على الأمن القوميّ الإسرائيليّ، وعلى علاقة "إسرائيل" مع دول المحيط العربي، كما انشغلت هذه الدوائر في وضع الاستراتيجيات المستقبليّة للتعامل مع الواقع الجديد الّذي ستنشئه أحداث "الربيع العربيّ".

الفقرة الأولى: الإستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيليّة ومحاورها

حدّد (ديفيد بن غوريون) ضوابط صياغة الإستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيليّة قائلا: "نحن دولة صغيرة لا نستطيع أن نخوض حروباً طويلة ولا نستطيع أن نسمح بدخول جيوش غازيّة إلى أرضنا ولو لدقائق، لأنّ اجتياح أرضنا أمرٌ خطير، لذلك يجب ألاّ يبدأ الخصم بالحرب"[١]. لقد تبنّت "إسرائيل" منذ تأسيسها إستراتيجيّة معالجة المخاطر الّتي تهدّدها، والغايات العدوانيّة التي تبتغيها، مع الأخذ بالإعتبار خصائصها الجغرافيّة والديمغرافيّة والإقتصاديّة، وطول إمتداد حدودها البريّة، وجميعها تعاني وهناً بنيويّاً.

إنّ إستراتيجيّة "إسرائيل" العسكريّة تجاه الدول العربيّة تنطلق من الحرب والردع وموازين القوى، وإستندت في إدارة صراعها إلى عوامل قوّتها الأساس وإلى عوامل ضعف الدول العربيّة. وهناك خوف في "إسرائيل" من أن تمسّ تحوّلات "الربيع العربيّ" على المديين المتوسّط والبعيد بجوانب من قوّة "إسرائيل" من ناحية، وأن تُنهي عوامل ضعف الدول العربيّة والقوى الفاعلة فيها من ناحية أخرى.

والإستراتيجيّة العسكريّة عادة ما تكون موصوفة بطابع الثبات النسبيّ، لكون صائغيها يضعون في جدول إعتباراتهم عناصر ثابتة، ترسم محدّدات البيئة المحلّية والإقليميّة والدوليّة، وتفاعلها فيما بينها، بينما تتّسم التكتيكات والخطط العملانيّة بالمرونة والحركيّة لمعالجة تبدّلات ظرفيّة والتكيّف معها. لكنّ الحديث عن "ثبات" الإستراتيجية العسكريّة ليس إطلاقيّاً، فهناك مؤثّرات تطرأ على المشهد الجيو–سياسي، تُلزم صانعي الإستراتيجيّات العسكريّة بالمراجعة وإعادة النظر فيها وأهمّها:

١) نتائج الحروب وتأثيراتها على العلوم العسكريّة وفنون القتال الّتي قد تكون نتاج خلاصة حرب يخوضها الطرف المعنيّ مباشرة، أو حصيلة اكتسابات حروب الآخرين. وينطبق هذا الأمر على "إسرائيل" الّتي شهدت إستراتيجيتها العسكريّة تبدّلات جوهرية، عقب حربيّ الخليج الثانية وكوسوفو الأمريكيّتين.

٢) إحراز قفزات تكنولوجيّة كبرى في مجالات إنتاج وسائط القتال، كالّتي طرأت على التقنيّة الأمريكيّة خلال سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي.

٣) حدوث متغيّرات جيوستراتيجيّة كبرى في العالم أو الأقاليم مثال: تفكّك الإتّحاد السوفياتيّ ومنظوماته، وعصف ما سمّيّ بـ"الربيع العربيّ" الّذي أسهمت تداعياته المباشرة بتبدّل أوضاع جيوش دول الطوق المحيطة بـ"إسرائيل".

---

[١] عزمي بشارة، هل خسرت المقاومة الحرب أم ربحت، الإنتصار المقاوم، المركز الإسلامي للدراسات الفكرية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٢٣ .

أولاً: العوامل المؤثّرة في بناء الإستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيليّة

يوجد عدّة عوامل أثّرت في بناء الإستراتيجيّة العسكريّة الإسرائيليّة نذكر منها ما يلي:

١. نشأة "إسرائيل"

لقد انفردت "إسرائيل" ككيان مُستحدث ليهود الشتات عن بقية المجتمعات البشريّة بخاصيّتين أثّرتا في تكوين إستراتيجيتها العسكريّة :

أ. **النشأة الشاذّة:** فهي مجتمع إحلاليّ؛ حلّ شعب مكان شعب آخر وسط محيط معادٍ.

ب. **الوظيفة:** كقاعدة إستيطانيّة مكلّفة حراسة مصالح الغرب في الإقليم مقابل تلقّي مشروعها القائم على ثلاثية (الهجرة – الإستيطان – التوسّع) الدعم والرعاية الكاملتين.

وهاتان الخاصيّتان أسهمتا في تشكّلها كقلعة عسكريّة حصينة لتلبية المهام الموكلة إليها.

٢. العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة

تتميّز العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة بتبنيها للفكر الأيديولوجيّ المتطرّف، والإستفادة من دروس التاريخ العسكريّ العالميّ، والإعتماد المطلق على الدّعم الأمريكيّ، وثمّة ترابط وعلاقة إجتماعيّة بين الجيش والمجتمع الإسرائيليّ، حتى إنّهم يطلقون عليه "جيش الشعب". وهكذا بات المجتمع الإسرائيليّ مجتمعاً عسكريّاً متطوّراً. فالقوّة العسكريّة هي أداة لتحقيق أهداف الدولة، لذلك فإنّ العقيّدة العسكريّة الإسرائيليّة هي جزء أساسيّ من النظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة.

وتكمن مهام الجيش الإسرائيليّ المعلنة في: "الدفاع عن وجود وسلامة دولة "إسرائيل"، وحماية سكّانها ومواجهة كافة أشكال الإرهاب من خلال وجود جيش صغير الحجم مجهّز بنظام إنذار مبكر وقوّات جوّيّة وبحريّة، إضافة إلى قوّات احتياط فعّالة يمكن تعبئتها من خلال نظام نقل فعّال"[(١)].

وترتكز العقيّدة القتالية للجيش الإسرائيليّ على المبادئ التالية:

أ. ألاّ تتعرض"إسرائيل" لخسارة ولو لحرب واحدة.

ب. معدل خسائر ضئيل للغاية.

ج. حسم نتيجة الحرب سريعاً.

د. سرعة نقل المعركة إلى أرض العدو.

ولقد اعتمدت العقيّدة القتاليّة الإسرائيليّة على النظريّة الهجوميّة بسبب الإحساس بالضعف وعدم الإحساس بالأمان مما يدفعها لمهاجمة مصادر التهديد منذ ظهوره أو إتباع نهج الحرب الوقائيّة ضد

---

[١] طارق ثابت، العقيدة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي، المركز العربي للبحوث والدراسات،٦/نوفنبر/٢٠١٦، أنظر الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/40381

العرب، وهو ما جعل القيادة العسكريّة الإسرائيليّة تعمل على دعم سلاحها الجويّ، والحصول على أجهزة إنذار مبكر، والعمل على نقل المعركة إلى أرض العدو، وتقصير أمد الحرب.

والعقيدة العسكريّة الإسرائيليّة تتطوّر بشكل دائم إرتباطاً بالمتغيّرات الداخليّة والخارجيّة، وتعتمد الإستراتيجية العسكريّة (القتاليّة) للجيش الإسرائيليّ على مبادىء نظريّة الأمن القوميّ، من أجل تحقيق الأهداف التالية: الإنذار، الردع، الحسم والإنتصار الساحق في المعركة.[١]
وقد إعتمدت "إسرائيل" في مواجهاتها العسكريّة على ثلاث قواعد هامّة لخوض أيّ حرب هي:

أ. الحرب الخاطفة.

ب. الضربة الإستباقيّة.

ج. تحقيق التفوّق العسكريّ على البلدان العربيّة مجتمعة، وإستمرارية هذا التفوّق عن طريق تنظيم الجيش ومواكبة التطوّرات التكنولوجيّة الحاصلة في مجال التسلّح في العالم[٢].

٣. الظروف الموضوعيّة

تتميّز الاستراتيجيّة الإسرائيليّة بأنّها حدّدت أغراضها بدقّة، ورسمت الطرائق والأساليب الّتي توصلها إلى تلك الأغراض، وعيّنت مراحل تحقيقها وفق الظروف المتاحة، وأهمّ هذه الأغراض: منع العرب من القتال، وشلّ قواهم بحرب وقائيّة أو ضربة إستباقيّة، وجعل ميزان القوى يميل دائماً لصالح "إسرائيل". وتستند "إسرائيل" في تخطيط استراتيجيّتها على عدّة معطيات تعتبرها وقائع أوليّة خاصّة بها، وأهمّ هذه المعطيات:

أ. الوضع الجغرافيّ العسكريّ.

ب. قلّة عدد سكّانها بالنسبة إلى العرب.

ج. عدم القدرة على تحمّل حرب طويلة الأمد.

د. خطر الهزيمة على الكيان الإسرائيليّ.

هـ. ضرورة ربح معركة بعد معركة.

و. إنعدام حرية المناورة لديها.

ز. الإعتماد على القوى الكبرى.

لقد عمدت "إسرائيل" في حروبها على تبنّي مجموعة إستراتيجيّات تمّ تطبيقها بحسب طبيعة المعركة، بحيث أنّ لكلِّ معركة ظروفها العسكريّة الخاصّة بها، وقد ارتبطت الإستراتيجيّات بتطوّر الظروف والمتغيّرات على مستوى الإقليم، وتبدّل مصادر التهديد والقوى المكوّنة له من ناحية، وبتبدّل

---

[١] الجيش الإسرائيلي، "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي"، ترجمة عدنان أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، أيلول ٢٠١٥ ص١٣.

[٢] علاء طاهر، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٥٣.

الإمكانيات وتطوّر وسائل القتال، والإعتماد على التكنولوجيا من ناحية ثانية.

ثانياً: إستراتيجيّة الحرب الإستباقيّة

الحرب الاستباقيّة أو الإجهاضيّة، وتسمّى أيضا "الحرب الإحباطيّة" أو الوقائيّة"، وتعني قيام أحد الأطراف المتخاصمين بشنّ حرب "مدبّرة ومفاجئة" على الطرف الآخر إستباقاً أو إجهاضاً أو إحباطاً أو منعاً لأيّ حرب قد يشنّها الأخير على الأوّل أو وقاية منها.

ولقد عرّفها الباحث (ميشال نوفاك) بأنّها: "هي ذلك الهجوم الأحاديّ الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانيّة هجوم الخصم المحتمل في المستقبل". واعتبرها(صمويل هنتغتون) بأنّها: "عمل عسكريّ تقوم به دولة واحدة ضد دولة أخرى، وهذا بهدف منع حدوث تغيّر في ميزان القوى بين الدولتين، مّما يؤدّي إلى التقليل من الأمن العسكريّ للدولة الأولى". كما يعرّفها (مايكل والزر) – منظر الحروب العادلة وغير العادلة – بأنّها: "حرب يتمّ شنّها لأجل الحفاظ على ميزان القوى القائم وإيقاف ما يعتقد أنّه يشكّل تحوّلاً من حالة التوازن إلى علاقة السيطرة والخضوع" [١].

لقد اعتمدت العقيدة القتاليّة الإسرائيليّة منذ (ديفيد بن غوريون) على النظريّة الهجوميّة، بسبب الإحساس بالضعف والتوجّس بشكل كامل من جيرانها وعدم الإحساس بالأمان، مّما يدفعها لمهاجمة مصادر التهديد منذ ظهوره، أو اتباع نهج الحرب الوقائيّة ضد العرب وهو ما جعل القيادة العسكريّة الإسرائيليّة تعمل على دعم سلاحها الجويّ، والحصول على أجهزة إنذار مبكر، والعمل على نقل المعركة إلى أرض العدو، وتقصير أمد الحرب[٢].

إنّ إستراتيجيّة الحرب الإستباقيّة صفة اتّسمت بها معظم الحروب الّتي شنّتها "إسرائيل" ضد العرب وخاصّة حرب ١٩٦٧م. وتُشكِّل الحرب الإستباقيّة أحد أنماط التعبير عن مصداقيّة الردع، وتعتمد على إجهاض الخصم، وتدمير كلّ الوسائل الّتي تمكّنه من تحقيق أيّ نصر.

ونظريّة "الحرب الاستباقيّة" هي نظريّة أساسيّة وأصيلة في استراتيجيّة "إسرائيل" العسكريّة، فهي تعتبرها رداً على حرب لم تقع بل هي محتملة الوقوع، وتعتبرها هجوماً مضاداً لهجوم لم يقع بل هو محتمل الوقوع، إضافة إلى أنّها تشكل نمطاً من أنماط التعبير عن مصداقيّة الردع عندما يتحوّل إلى عقاب، ويقترن باتّخاذ خطوات عملانيّة، فحواها القيام بالهجوم ضد القوّة المعادية، وعليه فمن الأسس الّتي تقوم عليها نظريّة الردع الإسرائيليّة هي المصداقيّة، والّتي تعتبر أنّ قيمة الردع تكمن في درجة العزم والتصميم الّذي يظهره الرادع على تنفيذ التهديد بالعقاب.

---

[١] حسن لافي، وكالة كنعان الإخبارية، أنظر الرابط التالي: https://www.kanannews.net/post/4647

[٢] طارق ثابت، العقيدة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلى ، ٦/نوفمبر/٢٠١٦، المركز العربي –آفاق جديدة (دراسات)، أنظر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40381

ثالثاً: نظريّة الحدود الآمنة

إنّ مفهوم الحدود الآمنة يرتبط بالعمل على ضمان أمن "إسرائيل" من خلال ضمان "حدود آمنة" لـ"إسرائيل"، وهو مفهوم متحرّك يتغيّر بتغيّر الظروف الذاتيّة والموضوعيّة الّتي تعيشها "إسرائيل"، والحدود الآمنة كما يفهمها قادة "إسرائيل" تقوم على جملة قواعد منها:

- حدّدها (إيغال آلون) بالإرتكاز "على عمق إقليميّ، وموانع طبيعيّة كمجاري المياه، والجبال، والصحراء، والممرّات الضيّقة لمنع تقدّم الجيوش..."[١].
- ويعتبرها (أبا ايبان) أنّها "الحدود الّتي يمكن الدفاع عنها"، وهي "الحدود الرادعة" بحسب (غولدا مائير)[٢].
- وبحسب برنامج حزب العمل الإسرائيليّ في العام ١٩٦٩ فالحدود الآمنة هي: "أن يكون نهر الأردن حدود أمن بحيث لا يجوز عبوره غرباً بقوّات أجنبيّة" [٣].

وتعتمد "إسرائيل" أسلوب التوسّع التدريجيّ بحجّة إعتبارات أمنيّة وإقتصاديّة وديمغرافيّة، وفق نظريّة الحدود الآمنة الّتي باتت تعني الحدود المفتوحة غير المقيّدة بإتفاقيّات دوليّة. وهذا ما يفسّر رفض "اسرائيل" لإعلان حدود رسميّة لها، بما يتعارض مع كافّة القواعد الدوليّة المعاصرة[٤].

ويمكن القول بأنّ نظريّة الحدود الآمنة لم تكن مدرجة في المفهوم الإسرائيليّ قبل حرب ١٩٦٧ حيث كانت إستراتيجيّتها تعتمد على الحرب الإستباقيّة ونقل الحرب إلى أرض العدو، ولكنّ إنتصار ١٩٦٧ وتبنّي نظريّة الحدود الآمنة دفعها إلى إعتماد إستراتيجيّة الدفاع الثابت المرن أو الإيجابي مع إستراتيجيّة الردع. ولكنّ حرب ١٩٧٣ نسفت كلّ آمال "إسرائيل" وأحلامها بحدود آمنة، وثبّتت بشكل قاطع أنّ كلّ الخطوط الدفاعيّة الّتي إعتمدت فيها "إسرائيل" على هذه الحدود وإعتبرتها آمنة فشلت عند أوّل تجربة لها في هذه الحرب، وهو ما جعلها تعود إلى إستراتيجيّتها القديمة والأصيلة القائمة على الحرب الإجهاضيّة أو الإستباقيّة ونظريّة "الردع". إلاّ أنّ نظريّة "الحدود الآمنة" ظلّت تحتلّ مركزاً مهمّاً في الإستراتيجيّة الإسرائيليّة، بإعتبارها التبرير الوحيد لإحتفاظ "إسرائيل" بالأراضي المحتلّة، ويبدو بشكل واضح أنّ هذه النظريّة أصبحت جزءاً من الإستراتيجيّة السياسيّة أكثر من كونها جزءاً من العقيدة العسكريّة، فقد تحوّلت "الحدود الجغرافية الآمنة" إلى "حدود سياسيّة آمنة"، وأصبح من المهم لأمن "إسرائيل" أن تتدخل في شأن كل بلد عربيّ سواء كان مجاوراً لها أو غير مجاور، بإعتباره بؤرة معادية لها. وهكذا يصبح مفهوم الأمن الإسرائيليّ مزدوجاً، فهو مفهوم سياسيّ

---

[١] إبراهيم العابد، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧١، ص٢٦.

[٢] الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤، ص٥٩٨.

[٣] إبراهيم العابد، المرجع نفسه، ص ١٣.

[٤] عدنان السيد حسين، التوسُّع في الإستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٦.

بمعنى أنّ لـ"إسرائيل" الحقّ في إبداء رأيها في أيّة مشكلة تخص العالم العربيّ، ولها الحقّ في الوصول إلى "حدود آمنة ومعترف بها" وهي وحدها تحتفظ بحقّ تحديد هذه الحدود ورسمها.

رابعاً: نظريّة الإقتراب غير المباشر

في العام ١٩٢٩ نشر (ليدل هارت) مشروع نظرّية الإقتراب غير المباشر، بعد أن تأثّر بمعارك الحرب العالميّة الأولى، وما خسره الجيش البريطانيّ خلال الحرب وتطلّع إلى إيجاد نظريّة قتاليّة تحل محلّ نظريّات الحرب العالميّة الأولى المعتمدة على إستراتيجيّة الهجوم المباشر. ويتلخّص مفهوم (ليدل هارت) في تحديده لجوهر نظريّة الإقتراب غير المباشر في: "أنّ النصر يتحقّق من خلال الإنهيار النفسيّ للعدو، وليس بالتدمير المادي لقواته"[١]، ويتمّ ذلك من خلال المناورة بالقوّات وحشدها في أضعف الإتجاهات في دفاعات العدو، لتأمين سرعة الوصول إلى عمق ومؤخّرة العدو بهدف إنهاكه وليس تحطيمه، على أن يتمّ تفتيت العدو على مراحل، مع إستغلال طرق الإقتراب غير المتوقّعة من العدو والعمل على قطع خطوط الإمداد في العمق، وإجبار العدو على العمل في مواجهة واسعة، عن طريق الأعمال الهجوميّة الخداعيّة والتثبيتيّة، بهدف تفتيت إحتياطاته وتشتيتها.

١. مفهوم نظريّة الإقتراب غير المباشر

إنّ نظريّة الاقتراب غير المباشر تعني: "إستخدام وسائل غير مباشرة في التعامل مع الأعداء فتتضمّن المناورة وعدم الإصطدام بصورة مباشرة؛ بمعنى أنّها تقوم على طرق وأساليب غير مباشرة. وهذه الاستراتيجيّة تتضمّن عدم الإقتراب من الخصم إلاّ بعد أخذ الإحتياطات اللاّزمة لإزعاجه ومفاجأته بهدف زعزعة توازنه بهجوم غير متوقّع تقوم به من اتجاهات متعدّدة"[٢].

ونظريّة الإقتراب غير المباشر تعتمد على عنصريّ المفاجأة والسرعة الكبيرة في التنفيذ، قبل أن يتمّ تجميع القوى بشكل كافٍ لإفشال المخطّط، وقبل تدخّل القوى الغربيّة والعالميّة لإيقاف الأعمال العسكريّة قبل تحقيق الأهداف الموضوعة، ويتمّ تنفيذ هذه الإستراتيجيّة في إطار إستراتيجيّة شاملة غير مباشرة على حدّ تعبير (اندريه بوفر) الّذي يقول: "أنّها مناورة تتحقّق على مراحل متتالية، تبدو أهدافها متواضعة نسبياً، وتتخلّلها مفاوضات"[٣]. ولقد وصف الإستراتيجيّ (ليدل هارت) إسلوب الإقتراب غير المباشر بأنّه: "يأخذ أبعادًا أوسع وأشمل إذا ما تضمّن المناورات على المؤخّرات"[٤].

---

[١] خليل حسين، حسين عبيد، الإستراتيجيا "التفكير – الحروب وإستراتيجية الإقتراب غير المباشر"، مرجع سابق، ص ٢٣٩

[٢] عمر يحيى أحمد، الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة دراسة مقارنة بين نظريتي الاقتراب المباشر و غير المباشر، الحوار المتمدن- العدد: ٥٠٧٤ -٢٠١٦/٢/١٤.

[٣] محمود عزمي، دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٥٢ .

[٤] ليدل هارت، "الإستراتيجية وتاريخها في العالم"، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ٤٤.

ولبُّ هذا الأسلوب مهاجمة الخصم في الاتّجاهات غير المتوقّعة.

ويتطلّب نجاح مخطّط الإقتراب غير المباشر، تطبيقاً مرناً وذكيّاً لمبدأ تجميع القوى ضد نقاط الضعف المعاديّة في توقيت مناسب، ذلك لانّ التجميع يتعارض مع نشر القوّات لمشاغلة العدو على جبهة واسعة، ولهذا يجب أن تكون هناك نسبة كافية من القوّات للقيام بحركات لفت انتباه العدو بعيدا عن خطّ التقدّم الحقيقي، على أن يتمّ التجميع للقوّة الرئيسيّة الّتي تقوم بحركة الإقتراب غير المباشر، إمّا بتقدّم تشكيلات مبعثرة نحو هدف واحد، وإمّا بتشكيلات مبعثرة نحو سلسلة متعاقبة من الأهداف، وإمّا بتشكيلات مبعثرة نحو أهداف عدّة في وقت واحد.

٢. أهداف نظريّة الإقتراب غير المباشر

يتلخّص جوهر نظريّة الإقتراب غير المباشر في الأهداف الآتية:

أ. تجنّب إستخدام القوّة العسكريّة بصورة مباشرة.

ب. الحصول على النصر من خلال تحقيق الإنهيار النفسيّ للخصم وليس بالتدمير المادّيّ لقدراته

ج. استخدام محاور تقدّم غير متوقعة، وحشد الإمكانيّات وتوجيه الضربات الرئيسة ضد أضعف نقاط الخصم لسرعة الوصول إلى العمق والمؤخّرة مع إنهاكه من الداخل، بدلاً من تدميره كاملاً.

د. تفتيت الخصم وتدميره على أجزاء ومراحل متتالية، من خلال تحقيق الانهيار النفسيّ له مع استغلال الثغرات المفتوحة أو المدافع عنها بقوّات محدودة.

هـ. إنّ أفضل الأعمال القتاليّة هو تحطيم مقاومة الخصم دون قتال، ويتمّ ذلك من خلال قطع خطوط مواصلات العدو ومحاور إمداده في العمق، وإجباره على العمل في مواجهة واسعة عن طريق الأعمال الهجوميّة الخداعيّة أو التثبيتيّة على طول المواجهة، بهدف إرباكه أو إفقاده السيطرة على قوّاته وتفتيت احتياطاته أو تثبيتها[١].

٣. مبادئ نظريّة الإقتراب غير المباشرة

لقد لخّص (ليدل هارت) المبادىء العمليّة أو القواعد العامّة المستفادة من إستقرار النماذج التاريخيّة الناجحة لهذه المناورة الإستراتيجيّة والتي يجب على القادة العسكريين مراعاتها، وتمّ تحديد سبعة مبادئ أساسيّة لإستراتيجيّة التقرب غير المباشر وهي:

أ. مطابقة الهدف مع الإمكانات لأنّه من الخطأ أن ترغب في أشياء لا تستطيع تحقيقها.

ب. إستمرار المحافظة على الهدف مع تعديل المخطّط تبعاً لتغيّر الظروف.

---

[١] عمر يحيى أحمد، الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة ، الحوار المتمدن، مرجع سابق .

ج. إختيار الخطّ الأقل توقعاً من جانب العدو وإستثمار خط المقاومة الأضعف.
د. إتّباع خطّ عمليات يؤدّي إلى أهداف متتالية وبديلة.
هـ. مراعاة المرونة في التخطيط وتشكيل القوّات لملاءمة الظروف[١].
و. عدم إستخدام كافة الإمكانات إذا كان العدو مستعدّاً.
ز. عدم إعادة الهجوم عند فشله في المرة الأولى؛ وهذا يعني عدم تكرار الهجوم في نفس الإتّجاه أو بنفس الأسلوب بعد فشله في المرّة الأولى حتّى لو حصلنا على قدرات هجوميّة جديدة، لأنّ العدو يمكن أن يكون قد حسّن إمكاناته إضافة إلى إرتفاع روحه المعنويّة [٢].

٤. إسرائيل ونظريّة الإقتراب غير المباشر

لقد أشار (بوفر) في حديثه عن مناورة الإقتراب غير المباشر وأمثلة تطبيقها إلى تبنّي "إسرائيل" لها، ولكنّه قرن هذا التطبيق بالطابع الدفاعيّ تماشياً مع ما كانت تزعمه "إسرائيل" من أنّها كانت تلجأ للأعمال الهجوميّة لتفسد مخطّطات عربيّة كان من المفروض أن تتمّ لولا إقدامها على هذه الهجمات المضادّة الإجهاضيّة، وذلك حتّى ينفي عن الدولة العبريّة طابع العدوان والتوسّع التدريجيّ. وأضاف الأخير أنّه: "وعلى نموذج دفاعيّ، تصنّف كلّ المعارك الاسرائيليّة في سيناء عام ١٩٥٦ في نفس هذه المجموعة"[٣]؛ أي مجموعة المناورة الّتي تحقّق أهدافاً متتالية.

وتجدر الإشارة أنّ الجيش الإسرائيليّ قد تبنّى – منذ تأسيسه – إستراتيجيّة "الإقتراب غير المباشر"، كضرورة واجبة فرضتها خصائص الكيان الصهيونيّ المتعلّقة بـ: ضيق الجغرافيا، وضعف الديمغرافيا، وقلّة الموارد الطبيعيّة، فضلًا عن إحاطته بطوق من الأعداء يُفترض امتلاكهم فائضاً من القدرات المتنوعة، وحول هذا الأمر قال رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق (اسحاق رابين): "إنّ عقيدة (ليدل هارت) الخاصّة بالاقتراب غير المباشر قد تواءمت إلى حدّ كبير مع اختيار "إسرائيل" لوسائل ترمي إلى التغلّب على نقص العديد والأسلحة في فترة الحرب الأولى (١٩٤٨–١٩٤٩)"[٤]. وكان قصده حرب الإستيلاء على فلسطين، حيث إستخدم الإسرائيليون هذا الأسلوب مرارًا ضدّ الجيوش العربيّة وجيشيّ الجهاد والانقاذ، في جولتَيّ القتال الثانية والثالثة من حرب العام ١٩٤٨.

ولقد إعتمدت "إسرائيل" على إستراتيجيّة الإقتراب غير المباشر في العمل العسكريّ خلال الصراع العربيّ – الإسرائيليّ بسبب محدوديّة الفترة الزمنيّة الّتي يجب تنفيذ الأعمال العسكريّة ضمنها، ولأنّ

---

١ محمود عزمي، دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٤٩.

٢ المفاهيم النظرية لإستراتيجية الإقتراب غير المباشر، موقع مقاتل من الصحراء، أنظر الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/sec05.do

٣ محمود عزمي، المرجع نفسه، ص ٥٣ .

٤ بريان بوند، "الفكر العسكري عند ليدل هارت"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ،بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٢٩.

هذه الإستراتيجيّة تراعي مبدأ الإقتصاد في القوى، وبسبب إختلال ميزان عناصر القوّة العسكريّة في مجاليّ الموارد البشريّة والإقتصاديّة لصالح العرب، الذين يتفوّقون على "إسرائيل" في حالة القتال الطويل الأمد، لذلك قامت "إسرائيل" بتنفيذ مناورة القضم المتتابع لتحقيق الأهداف التوسعيّة.

خامساً: إستراتيجيّة الحرب الخاطفة

على الرغم من الادّعاء الصهيونيّ التاريخيّ بالعداء مع النازيّة، فقد تأثّرت "إسرائيل" بالعقيدة العسكريّة الألمانيّة ومرتكزها إستراتيجيّة "الحرب الخاطفة"، وهي خلاصة الفكر العسكريّ الغربيّ، والتجربة التطبيقيّة للجيش الألمانيّ في الحرب العالميّة الثانية. ومن أجل تطبيق مبدأ الحرب القصيرة بنجاح من الناحية العمليّة، كان لا بد للإستراتيجيّة الإسرائيليّة من أن تتبنّى أسلوب عمليات وتكتيكات الحركة السريعة (أي الحرب الخاطفة) والّتي تستند على ثنائيّ "الطائرة والدبابة" في تحقيق خرق بقطاعات محدودة من الجبهة الّتي يتمّ تركيز القوى المدرّعة والميكانيكيّة فيها، ثمّ تندفع المدرّعات نحو العمق العملياتيّ مدعومة بالقاذفات المقاتلة كالمدفعيّة الثقيلة المتحرّكة، لتقطع خطوط المواصلات وتبثّ الإضطراب والفوضى في مراكز القيادات الخلفّية والشؤون الإداريّة.

وقد أحدثت هذه الاستراتيجيّة تبدّلاً جوهريًا في مفاهيم الحرب حيث نقلتها من حال الثبات والجمود إلى الحركيّة السريعة في ميادين القتال. ويمكن القول إنّها ولدت كنقيضٍ لحرب الخنادق الرتيبة، والقتال الجبهويّ المباشر اللّذين طبعا الحرب العالميّة الأولى بطابعهما. ولم يكن بالإمكان إبصارها النور لولا القفزة التكنولوجيّة خلال عقود ما بين الحربين العالميتين، ولاسيما في حقلَيْ صناعة الطائرات والمدرّعات جناحيّ "إستراتيجيّة الحرب الخاطفة".

لقد تبنّت "إسرائيل" إستراتيجيّة هجوميّة، ممّا أتاح لها معالجة نقاط ضعفها الجيوبوليتيكيّة، والتعويض عنها ببناء جيش مبادر متحرّك، قادر على نقل المعركة خلال وقت وجيز إلى أرض الخصم. ويؤكّد الإستراتيجيّ المصريّ (محمود عزمي): "أنّ إفتقار "إسرائيل" لعمق جغرافيّ – إستراتيجيّ كان له الأثر الأكبر في تحديد معالم الإستراتيجيّة الهجوميّة الّتي تتّبعها"[١].

إنّ اسلوب "الحرب الخاطفة" يُمكِّن "إسرائيل" من الاستفادة القصوى من ميزة الحركة على الخطوط الداخليّة الّتي فرضتها عليها الظروف الجغرافيّة لموقعها المحاط من ثلاث جهات بدول عربيّة ثلاث (سوريّة من الشمال والأردن من الشرق ومصر من الجنوب) والّتي تمكّنها من نقل المجهود الرئيسيّ لقوّاتها من جبهة إلى أخرى بسرعة مستفيدة في ذلك من شبكة الطرق البريّة الجيّدة الّتي تربط الجبهات ببعضها البعض، وقد أشار الجنرال (تال) إلى أهميّة ميزة الحركة على الخطوط الداخليّة

---

[١] محمود عزمي، دراسات في الحرب الخاطفة، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٤٦ .

فقال: "كان لدينا تفوّق استراتيجيّ آخر هو الخطوط الداخليّة، أي أنّنا استطعنا تركيز القوى أسرع من العدو، واستطعنا تغيير مراكز الثقل في المعركة بسرعة نسبيّة بالإضافة الى تركيز الجهود والتعزيزات"[١].

وقد إعتمدت "إسرائيل" في حرب ١٩٦٧ على إستراتيجيّة الحرب الخاطفة، ويقول (جي لارون) في كتابه ("حرب الأيام الستة": تدمير الشرق الأوسط): "كانت الحرب خاطفة فعلاً، فقد أخرج الاسرائيليّون الجيش السوريّ من مرتفعات الجولان ودمّر القوّة الجوّيّة المصريّة واحتلّ شبه جزيرة سيناء، واحتلّ الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وانتزع القدس الشرقيّة من الأردن بعد أن هزم جيشها، وتمكّنت "إسرائيل" بفضل تلك الحرب من مضاعفة كتلتها الجغرافيّة ثلاث مرات بين عشيّة وضحاها، كما أصبحت تتحكّم في حياة أكثر من مليون فلسطينيّ في الضفّة الغربية وقطاع غزّة والقدس الشرقيّة"[٢].

من هنا يتبيّن لنا أنّ تبنّي الجيش الإسرائيليّ إستراتيجيّة "الحرب الخاطفة"، كان هدفه التمثّل بسمة العصر المتميّزة بالسرعة، وتوفير الحماية الجوّيّة للقوّات المدرّعة، المتوغّلة في جبهة العدو، بقصد الوصول إلى مركز ثقله العملياتيّ لتدميره وإذا تعذّر ذلك، فأقلّه إفقاده الرغبة على مواصلة القتال.

سادساً: خطط الجيش الإسرائيليّ من العام ٢٠٠٣ وحتّى العام ٢٠١٣

١. خطّة "كيلع" ٢٠٠٣-٢٠٠٨ (إستراتيجيّة "تفعيل القوّة")

في صيف ١٩٩٩ شكّل رئيس الأركان الجنرال (شاؤول موفاز) لجنة بحث برئاسة الجنرال غابي أشكنازي، خلصت إلى وضع أسس مفهوم "**تفعيل القوّة**"، للتعامل مع الجبهة اللبنانيّة، وإرتكز المفهوم القتاليّ الجديد على المزج المتزامن بين النيران الدقيقة والجهد البرّيّ الّذي تبدّل مضمونه، بحيث لم يعد يعني الزجّ بتشكيلات مدرّعة كبيرة في مواجهات مفتوحة وواسعة، والإستعاضة عنها باستخدام وحدات برّيّة صغيرة ضد الأهداف الّتي تعصى على سلاح الجو[٣]. وقد تطابق مفهوم "تفعيل القوّة" مع رؤية وزير الدفاع الأميركي الأسبق (رونالد رامسفيلد) القائل: "اليوم يمكن للسرعة وخفّة الحركة والدقّة أن تحلّ محل الحجم الكبير، بحيث أصبح من الممكن فعل ما هو أكثر، بما هو أقل"[٤]. وتدريجيّاً بات هذا المفهوم أساس المذهب العسكريّ الإسرائيليّ.

---

[١] تال اسرائيل، "الحربان ، يديعوت احرونوت (الملحق) عدد ١٩٧٥/٦/٦ .

[٢] جي لارون، قراءة في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد مرور ٥٠ عاماً ، الجزيرة نت، ٢٠١٧.

[٣] محمد خواجة، الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٤ .

[٤] بيتر سينجر، الحرب عن بعد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٠ ، أبو ظبي، ص ٣٠٥

إنّ خطّة الجيش الإسرائيليّ المسمّاة "كيلع" عبارة عن: "خطة خمسيّة لتطوير الإستراتيجيّة العسكريّة لمواجهة التحدّيات الجديدة، وتطوير الجيش الإسرائيليّ بتخفيض حجمه ورفع كفاءته التكنولوجيّة، بما فيها القوات الجوية"، وجاءت هذه الخطّة نتيجة ورشة عمل عقدتها قيادة الأركان الإسرائيليّة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، برئاسة رئيس الأركان (موشي يعلون) لبلورة الخطّة الخمسيّة للجيش الإسرائيلي[١]، وقد خيضت حرب لبنان الثانية تموز ٢٠٠٦ على أساسها.

لقد إرتكزت خطّة "كيلع" على الدروس المستقاة من حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) عام ١٩٩١م، حيث أحدثت هذه الحرب تغيّراً جوهريّاً في العقل الإستراتيجيّ الإسرائيليّ، الذي رصد مجرياتها بانتباه شديد، بعد أن أدّت غارات التحالف الدوليّ إلى إضعاف الجيش العراقيّ وتكبيده خسائر كبيرة، وقد أطلقت تلك الحرب نقاشات حيويّة بين الجنرالات والخبراء الإسرائيليّين تمحورت حول إعادة النظر في بنيان الجيش الّذي تضخّم كثيراً. وضرورة الإستغناء عن عدد من قطعاته البرّيّة ليصبح أكثر مرونة وديناميّة، وكذلك تعديل بعض مفاهيم الحرب الخاطفة، وأهمّها مبدأ "الحركة والنار" لمصلحة مفهوم "تكثيف النيران". حينها عبّر رئيس الأركان الجنرال (أيهودا باراك) عن الرؤية الجديدة قائلاً: "يلزمنا جيش صغير وذكيّ لا مكان فيه لمن لا يطلق النار"[٢]. ومنذ ذلك الحين أصبح مصطلح "جيش صغير وذكيّ" قيد التداول بين القادة وأهل الإختصاص الصهاينة.

لقد أجرى الجيش الإسرائيليّ تطبيقاته الأوليّة على هذا الأنموذج المنشود خلال عمليتيّ تصفية الحساب (١٩٩٣) وعناقيد الغضب(١٩٩٦) ضد المقاومة في لبنان. رغم ذلك لم يتحوّل ذلك الأنموذج إلى خيار عملانيّ إلاّ بعد إثبات فعاليّته في الحرب الأمريكيّة ضد يوغوسلافيا عام ١٩٩٩ م، وإجبار القوات الصربيّة على الخروج من إقليم كوسوفو، من دون الحاجة إلى عمليات برّيّة.

وفي مطلع عام ٢٠٠٣، تسلّم الجنرال (موشيه يعلون) رئاسة الأركان فعيّن فريق عمل المسمّى (طاقم التفكير الآخر) وبعد جولات من النقاشات المغلقة أصدر كتيّباً بعنوان "جزئيات ديناميكيّة" أوجز فيه رؤيته تجاه المخاطر المستقبليّة المتمثّلة بحركات المقاومة، وكيفيّة مواجهتها بواسطة أسلوب "القتال المتفرّق" وبحسب مضمون الكتيّب فهذا النوع من القتال لا يحتاج إلى فرق مدرّعة لإخضاع الخصم، إذ يكفي إستخدام نيران سلاح الجوّ والمسح الإستخباريّ، والصواريخ العالية الدقّة، ووحدات برّيّة نخبويّة لتدمير قوّة الخصم والسيطرة على أرض المعركة، وقد مهّدت هذه الأفكار ولادة خطّة "كيلع" الّتي صُدّقت في هيئة الأركان في صيف ٢٠٠٣.

---

[١] إنعكاس نظرية الأمن الإسرائيلي على المؤسسة العسكرية، خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، موقع مقاتل من الصحراء، أنظر الرابط :
http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec27.doc_cvt.htm

[٢] كهانا افرايم، صحيفة معاريف، ٢٠١٢/٩/٣.

وفي أعقاب فشل حرب لبنان الثانية تموز ٢٠٠٦، صبّ العديد من الجنرالات والخبراء الإسرائيليين جام غضبهم على خطّة "كيلع" منتقدين أسلوب إدارة الحرب، ومغالاة القيادة العسكريّة في الإعتماد على سلاح الجوّ، وإهمال دور الجهد البرّيّ، واتهموا تلك القيادة بعدم التنبّه إلى الفروق الواضحة بين طبيعة الخصم الغامضة وهرميّته اللاّمركزيّة، وبين التركيبة الكلاسيكيّة المكشوفة للجيوش، وعلّق الخبير العسكريّ (عمير ربابورات)[*] قائلاً: "لقد تبنّى الجيش الإسرائيليّ المقاربة الّتي ترى أنّ سلاح الجوّ المدعوم بإستخبارات قويّة هو الحل لكلّ المشاكل، فالسلاح الذي ولد كمساند للقوات البرّيّة تحوّل إلى السلاح المفترض به أن يهزم العدو"[١].

ورأى الباحث الإسرائيليّ (رون تيرا)[*]: "إنّ المشكلة تكمن في التبنّي الزائد عن الحدّ للنظرة الأمريكيّة Effects Based Operation "[٢]. وكان عدد من جنرالات سلاح الجوّ الأمريكيّ قد صاغوا نظريّة مستخلصة من خبراتهم في حروب العراق وكوسوفو وحدّدوا ثلاثة شروط لنجاحها[٣]:

أ. وجود بُنى واضحة للعدّو لديها قدرات متدنّية دون مستوى القوّة المهاجمة.
ب. أن يكون لهذه البنى مفاصل حسّاسة يمكن تحطيمها .
ج. أن تكون البنى والمفاصل معروفة لدى الطرف المهاجم.

وعلّق (رون تيرا) على خطأ التماثل مع النظريّة الأمريكيّة، ولو بحلّة مفهوم "كيلع" الإسرائيليّ، قائلا: "على خلفيّة نجاح هذه الأفكار في حروب كلاسيكيّة هناك من وقع في وهم إدارة حرب من خلال إحتكاك قليل، ولقد سعت "إسرائيل" لإحداث تغيير في لبنان، فأدارت المعركة ضد مجموعات حرب عصابات، وكانت معرفتها بالبنى العسكريّة الخاصّة بحزب الله محدودة جدّاً"[٤] .

بعد فشل "إسرائيل" من تحقيق أهدافها في حرب تموز ٢٠٠٦، وتخبّط الإستراتيجيّة العسكريّة خلال الحرب بين العمليّة الجويّة والعمليّة البرّيّة، وفشل نظريّة الجيش "الذكيّ الصغير"، في التعامل مع عناصر مسلّحة شبه نظاميّة، أعادت "إسرائيل" النقاش حول الإستراتيجيّة العسكريّة الواجب إتّباعها في مواجهة الجبهة الشماليّة (حزب الله) وباقي الجبهات، فكانت خطّة "تيفين" للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٣).

---

[*] عمير ربابورات: خبير عسكري في صحيفة معاريف .

[١] ربابورات عميرا، فشل المفاهيم مرة أخرى، معاريف، ٢٠٠٦/٨/١٨ .

[*] رون تيرا، هو من كبار المختصين والباحثين الإسرائيليين ، مؤلف كتاب "النضال حول سجية الحرب"، الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨، ترجمة ثروت محمد حسن حسنين، الطبعة الأولى، إصدار الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠١٠.

[٢] رون تيرا ، تكسير عظام الأمبيا، يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٦ /٩/١٩ .

[٣] محمد خواجة، حرب لبنان الثانية تكشف المفاصل الرخوة للجيش الإسرائيلي، السفير، ٢٠٠٧/٨/١٤ .

[٤] رون تيرا ، المرجع نفسه.

٢.خطّة " تيفين" لسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢

إنّ الإنتقادات الشديدة الموجّهة لقادة الحرب وخطّة "كيلع"، فضلاً عن توصيات لجنة فينوغراد(*)، حثّت رئيس الأركان آنذاك الجنرال (غابي أشكنازي) للبحث عن خطّة بديلة، تكون أكثر ملاءمة، وأبرز ما جاء من إنتقادات هو أنّ مفهوم الردع الذي اعتمدت عليه المؤسّسة العسكريّة يلزمه تغيّير، لأنّه لم يمنع الحرب، وفي الذكرى الأولى لحرب لبنان الثانية، عقدت هيئة الأركان ورشتها السنويّة يوميّ ٢١ و٢٢ آب ٢٠٠٧ في القاعدة الجوّيّة "سرفين" وخلُصت إلى إقرار خطّة "تيفين" لسنوات ٢٠٠٨ – ٢٠١٢.

١. الهدف من الخطّة:

"إعادة بناء الجيش الإسرائيليّ وتسليحه، وزيادة قدراته لتأدية مهمّته الرئيسيّة في الدفاع عن دولة إسرائيل ومواطنيها" [١]. وتعكس الخطّة إعدادها لحرب قادمة ولذلك فإنّ أهدافها تتمحور حول التالي:

أ. تعزيز كفاءة القوّات البرّيّة، كماً ونوعاً، ورفع قدرتها على المناورة وسرعة الحركة.

ب. تقوية الذراع الطويلة للقوّات الجوّيّة وأنظمة الإنذار والتجسّس الفضائي.

ج.تحسين التفوق النوعيّ للقوّات البحريّة ورفع قدرتها للعمل في المياه العميقة.

د. الوصول إلى "جيش متعدد الأهداف" قادر على الإنتقال من مهمّة إلى أخرى .

٢. العقيدة القتاليّة الّتي تبنّتها الخطّة :

أ. إيقاف تبنيّ حسم المعركة بالحرب الجوّيّة فقط، والعودة إلى الحروب التقليديّة بالهجوم البريّ المدعّم بنيران القوّات الجوّيّة، في إطار حرب خاطفة.

ب. العمل بنظريّة الحرب الإستباقيّة، وليس الحرب كردّ فعل على الأعداء.

ج. مواجهة ضعف الجبهة الداخليّة من خطر الصواريخ القادمة من سوريّة أو من حزب الله.

٣. الأخطار التي تعالجها الخطّة[٢]:

أ. إيران والإسلام المتطرّف (في لبنان وفلسطين والقاعدة).

ب. معالجة سناريوهات محتملة من الخطر العسكريّ القادم من تجدّد الحرب مع حزب الله.

ج. إندلاع حرب تقليديّة مع سوريّة.

---

* لجنة فينوغراد: هي لجنة تحقيق برئاسة القاضي اليهودي الياهو فينوغراد، قررت الحكومة الإسرائيلية تشكيلها بعد حرب لبنان الثانية، تموز ٢٠٠٦، بهدف إجراء تقييم للأداء السياسيّ والعسكريّ الإسرائيليّ خلال الحرب على لبنان(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٨، عدد ٢٠٠٧،٧٠) إنظر الرابط :https://www.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/36100

١ ملحق الخطة الخمسية للجيش الإسرائيلي تيفين ٢٠١٢، (٢٠٠٨-٢٠١٢)، موقع مقاتل الصحراء إنظر الرابط :
http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/mol20.doc_cvt.htm

٢ إنعكاس نظرية الأمن الإسرائيلي على المؤسسة العسكرية، خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، موقع مقاتل من الصحراء، أنظر الرابط :
http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec27.doc_cvt.htm

د. عملية برّيّة واسعة ضد حركة حماس في غزّة.

هـ. شنّ هجوم وقائيّ ضد إيران .

٤. أبرز بنود الخطة [١]:

أ.زيادة موازنة القوّات البرّيّة .

ب. الإهتمام بسلاح المدرّعات ومواصلة إنتاج دبابة الميركافا(٤) .

ج. تطوير منظومات الدفاع ضد صواريخ العدو الموجّهة ضد الدبّابات والعربات .

د. التوسّع في إستخدام الذخائر الذكيّة.

هـ. زيادة قدرة المناورة بالقوّات والنيران لمخزون عملياتيّ من الإمدادات اللوجستيّة.

و. زيادة عدد القوّات الخاصّة في الخدمة النظاميّة، وتوفير دور لهم في حالات الطوارئ.

ز. تزويد سلاح الجوّ بـ٥٠ مقاتلة قاذفة حديثة من نوع إف٣٥، بتكلفة ثلاثة مليارات دولار حتّى عام ٢٠١٢-٢٠١٣، والحصول على الطائرة إف ٢٢ المحضور تصديرها أمريكيّاً.

ح. تعزيز القوّات البحريّة من خلال شراء فرقاطتين شبح قاذفة من أمريكا، وتسريع إستلام غوّاصات دولفين ألمانيّة، وتطوير منظومات دفاعية في البوارج ساعر-٥.

ط. التصدي للصواريخ أرض- أرض، من خلال العمل على شراء منظومة "ثاد" المضادّة للصواريخ ، وتطوير منظومة القبّة الفولاذيّة المضادّة للصواريخ الميدانيّة.

ي. ربط أنظمة الدفاع الجوّيّ الصاروخيّ مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة. من خلال الربط العملياتيّ بين أنظمة الدفاع الصاروخيّة، وتوحيد الإنذار القادم من أقمار التجسّس الأمريكيّة، ونشر صواريخ أمريكيّة على الأراضي الإسرائيليّة.

وبعد إقرار الخطّة أكّد رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي حينها (غابي أشكنازي) أنّه: "لا يوجد بديل من القوّات البرّيّة، لا في الجيش الإسرائيليّ ولا في غيره من الجيوش، وإنّ التغييرات التكنولوجيّة والتحديث، والنيران الموجّهة عن بعد، وتعزيز قوّة الأسلحة الجوّيّة والبحريّة، لا يمكنها أن تشكّل بديلاً من القوّات البرّيّة "[٢]

ولقد أعادت خطّة "تيفين" إلى الجيش الإسرائيليّ روحيّة المناورة والحركة والنار، وحملت في طيّاتها إلغاءً عمليّاً لخطّة "كيلع" ونظرية "النار عن بعد"، وأرجعته إلى المربّع الأوّل في إستراتيجيّته القائمة على الحرب الخاطفة السريعة، وعمادها تقويّة القوّات البرّية إلى جانب سلاح الجوّ.

---

[١] ملخص عن الخطة الخمسية للجيش الإسرائيلي "تيفين ٢٠١٢" (٢٠٠٨-٢٠١٢)، موقع مقاتل الصحراء إنظر الرابط :
http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/mol20.doc_cvt.htm

[٢] جيروزاليم بوست، ٢٠٠٨/٤/١ .

الفقرة الثانية : التحوّلات في دول "الربيع العربيّ" (على ضوء القراءة الإسرائيليّة)

منذ عدّة عقود لم يشهد الوطن العربيّ أيّ تحوّلات بنيويّة، بالرغم من المعاناة الكبيرة الّتي عاشتها الشعوب العربيّة المحرومة من أبسط حقوقها الإنسانيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة والسياسيّة، حتّى أصبح الإنطباع السائد أنّ هذه الشعوب غير قادرة على إحداث التغيّير أو الإنتفاضة على الواقع المرير، وأنّها لم تصل الى الوعي الكافي الذي يخرجها من أتون الصراعات القائمة على أسس مذهبيّة وطائفيّة وعرقيّة إلى دولة المواطنة والديمقراطيّة.

لقد عزّزت القراءة المؤسّساتيّة والأكاديميّة الإسرائيليّة لـ"الربيع العربيّ" ما كان متداولًا حول الترابط العضويّ والتداخل العميق بين المؤسّسة السياسيّة الأمنيّة الإسرائيليّة والدوائر الأكاديميّة المختصّة بالدراسات الإسلاميّة والشرق أوسطيّة. وقد أوضحت دراسة الباحث الإسرائيليّ (غيل إيالGil Eyal) أنّ أبحاث الدوائر الأكاديميّة المختصّة بالدراسات الإسلاميّة والشرق أوسطيّة تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من تكوين وعي وعقليّة المؤسّسة الأمنيّة السياسيّة الإسرائيليّة، واستمرارًا لذهنية الإستشراق الّتي قامت على معرفة الآخر من منطلق كشف مواطن ضعفه وتسخير هذه المواطن للسيّطرة وللهيّمنة.

ويحلّل الاستشراق الإسرائيليّ ويدرس المحيط العربيّ الإسلاميّ من منطلق ثابت هو المصلحة الأمنيّة الإسرائيليّة، كمعيار قِيميّ يحدّد الحكم الأخلاقيّ والموقف السياسيّ من المحيط العربيّ، وتُظهر دراسة إيال أنّ الخبراء الإسرائيليّين في مجال الدراسات الشرق أوسطيّة – ومنذ قيام الدولة – لعبوا دورًا مركَزيّاً، ليس في صياغة رؤية المجتمع الإسرائيليّ للمحيط العربيّ فحسْب، إنّما أيضًا في رسم الحدود الثقافيّة والسياسيّة بين "إسرائيل" ومحيطها(١).

أوّلاً: تحوّلات الربيع العربيّ

إنطلقت الثورات العربيّة من تونس، وكانت بداية شرارتها بعد أن أضرم الشاب التونسيّ محمد البوعزيزي النار في نفسه دفاعاً عن لقمة عيشه وعن كرامته الّتي أهينت على يد شرطيّة في ١٧ كانون الأوّل٢٠١٠، في بلدة (سيدي أبو زيد). فانتفض المجتمع التونسيّ بإحتجاجات عديدة، حيث بدأت سلسلة من الإضرابات والتظاهرات عمّت مختلف المدن، إحتجاجاً على ما يعانيه أبناء تونس من إنتشار البطالة، وتفشّي الفساد، والظروف المعيشيّة المترديّة، وإرتفاع الأسعار، بالإضافة إلى إستمرار القمع وإصدار الأحكام الجائرة، وإحتكار الحزب الحاكم للشأن العام، وهيمنته على مقدّرات الدولة، وإنتهاج النمط العائليّ في الحكم، والسيّطرة على الإعلام والقضاء. وكان الوطن العربيّ قد عاش فترة طويلة تحت نير الظلم والإستبداد، والحكم الشموليّ، الأمر الذي إنعكس على كافّة نواحي

---

[1] Gil Eyal, 2006. The Disenchantment of the Orient Expertise in Arab Affairs and the Israeli State, Stanford: Stanford University Press, p. 185.

الحياة، فانتشر الفساد ونهبت الثروات، وتحوّلت الدولة إلى ملكيّة خاصّة للطبقة الحاكمة.

بالنتيجة إنتفض الشعب العربيّ في الأقطار العربيّة، بسبب الحالة الإجتماعيّة الصعبة الّتي وصل إليها، وعدم إستجابة الأنظمة لمطالب الإصلاح، الّتي أطلقها بعض أبناء هذا الوطن منذ سنوات طويلة، فجاء الحراك العربيّ بشكل مفاجيء وفي وقت متزامن بحيث ما يشبه العدوى الثوريّة.

١. مصطلح الربيع العربيّ

يعود لفظ "الربيع" إلى ثورات أوروبا منتصف القرن التاسع عشر (١٨٤٨)، الّتي عادةً ما يشار لها أيضاً باسم "زمن **ربيع الأمم**"، كما يعود اللفظ إلى "**ربيع براغ**" (١٩٦٨) حينما وقعت تظاهرات شعبيّة ضد الحكم الشيوعيّ الموالي والمدعوم من قبل الاتّحاد السوفياتيّ آنذاك. كذلك إستُعمل التعبير بعد حرب احتلال العراق من قبل عدد من الصحافيّين والمعلّقين السياسيّين وكتّاب وسائط التواصل الاجتماعيّ الّذين تنبؤوا بموجة من الحركات الاجتماعيّة المطالبة بديموقراطيّة الحياة السياسيّة، وربما يعود الإستخدام الأوّل لتعبير "الربيع العربيّ" إلى المجلّة السياسيّة الأمريكيّة (السياسة الخارجيّة) في إشارة إلى الأحداث الّتي وقعت في البلدان العربيّة. ويقول (مارك لينش– Marc Lynch) في إشارة إلى مقال نشره في مجلة (السياسة الخارجيّة) بتاريخ ٦ يناير ٢٠١١ أنّه: "هو صاحب الفضل في صياغة هذا اللّفظ من غير قصد"[١]. بينما يؤكّد (جوزيف مسعد) أنّ: "اللفظ جزء من إستراتيجيّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لمراقبة غايات وأهداف الحراك الاجتماعيّ في الوطن العربيّ، وتوجيهه نحو الديمقراطيّة الليبراليّة على الصيغة الغربيّة"[٢]. وقد أدّى النجاح الإنتخابيّ للأحزاب الإسلاميّة عقب ذلك الحراك الإجتماعيّ في العديد من البلدان العربيّة إلى شيوع تسمية هذه الأحداث، تارة "بالربيع الإسلاميّ" وتارة أخرى "بالشتاء الإسلاميّ"، حسب اختلاف المواقف من هذه الأحزاب ومشاريعها.

ويمكن تعريف "الربيع العربيّ" على أنّه موجة ثوريّة من التظاهرات والإحتجاجات العنيفة وغير العنيفة، وأعمال الشغب، والحروب الأهليّة، في العالم العربيّ الّتي بدأت في أواخر عام 2010 في تونس إحتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشيّة، ثمّ ما لبثت أن امتدّت على أثرها موجة من الإحتجاجات إلى مصر والأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان وفلسطين، وهناك إحتجاجات ثانويّة وقعت في الكويت والبحرين والمملكة العربيّة السعوديّة وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربيّة، كما اندلعت الإنتفاضات في سوريّة، وأدّت أحداث "الربيع العربيّ" إلى الإطاحة بأربعة حكّام

[١] عنصر العياشي، الربيع العربي– في الذكرى الخامسة لاختطافه، الحوار المتمدن– المحور: الثورات والانتفاضات الجماهيرية العدد: ٥٠٦٨، ٢٠١٦.

[2] Joseph, M., (2012).*The Arab Spring' and other Americanseasons*. Al Jazeera, Retrieved 29 August 2012.

دول عربيّة في تونس، مصر، ليبيا واليمن[1].

وقد إشتركت الإحتجاجات ببعض أساليب العصيان المدنيّ في حملات مستمرّة لتشمل الإضرابات والتظاهرات والمسيرات والتجمعات، فضلاً عن الإستخدام الفعّال لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعيّ، بهدف التنظيم والتواصل وزيادة الوعي في مواجهة محاولات الدولة الراميّة إلى القمع والرقابة على الإنترنت. وقد قوبلت العديد من تظاهرات "الربيع العربيّ" بردود عنيفة من قبل السلطات، وكذلك من القوى الموالية للحكومة ومكافحة المتظاهرين، وقد تمّ الردّ على هذه الهجمات عن طريق العنف من طرف المتظاهرين في بعض الحالات والساحات، وكان الشعار الرئيسيّ للمتظاهرين في العالم العربي "الشعب يريد إسقاط النظام" [2].

أمّا عن الخصائص الّتي ميّزت الثوارت والاحتجاجات العربيّة فيمكن القول إنّها:

أ. ثوارت غير نمطيّة سمتها السلميّة والمدنيّة في بداياتها، ثمّ تحوّلت إلى ممارسات غير سلميّة في بعض الحالات مثل في سوريّة واليمن.

ب. هي عبارة عن حراك مجتمعيّ غير مُنَظَّم تغلب عليه العفويّة التلقائيّة والحماسة.

ج. المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعيّ.

د. غياب مرجعيّات قياديّة، وإفتقادها إلى مشروع سياسيّ أو أيديولوجيّ بل كانت مطالبها إجتماعيّة بالدرجة الأولى.

هـ. إسقاط بعض الأنظمة بسهولة نسبيّاً (تونس ومصر)، والتعثّر في بناء أنظمة جديدة على أسس ديمقراطيّة، والتعثّر في حلّ المشكلات الإجتماعيّة.

و. إزدواجيّة المعايير في مواقف القوى العالميّة والإقليميّة.

٢. الربيع العربيّ الدوافع والنتائج

يُعتقد أنّ "الربيع العربيّ" وعلى نطاق واسع قد نجم عن عدم الرضا بشأن سيادة الحكومات المحليّة، وخاصّة من قبل الشباب والنقابات، وقد أدّت عوامل عديدة إلى الاحتجاجات، بما في ذلك قضايا مثل: الدكتاتوريّة أو الحكم المطلق، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد السياسيّ، والتدهور الاقتصاديّ، والبطالة، والفقر المدقع. وكان من المحفّز أيضاً على الثورات في البلدان العربيّة تركيز الثروة في أيدي المستبديّن في السلطة لعقود من الزمن، والإفتقار إلى الشفافيّة في إعادة التوزيع، وقد كان لرفض الشباب قبول الوضع الراهن، ووجود وسائل الاتّصال الحديثة كالمحطّات الفضائيّة والإنترنت والخلويّ والكاميرات الرقميّة وغيرها، الأثر الأكبر في كشف عوارت الأنظمة في دول

[1] Perrin, A., (2013). Introduction to the Special Issue on the Arab Spring, *University of Pennsylvania Journal of International Law*, 34 (2), Art. 8.
[2] Abulof, U., (2011). *What Is the Arab Third Estate?* Huffington Post. Retrieved 1 May 2011.

"الربيع العربيّ"، وفي انتشار الثوارت والاحتجاجات، حيث قامت تلك الوسائط بنقل الوقائع أوّلاً بأوّل وبشكل مباشر في بعض الأحيان إلى العالم أجمع، ممّا أثّر في موقف كثير من الأطراف، بل أسهم في تدخّلها بشكل مباشر في دعم تلك الثوارت والضغط على تلك السلطات وفرض العقوبات عليها وحتّى في النهاية إسقاطها، بل إنّ تلك الوسائل قد أسهمت في فضح كذب تلك الأنظمة وتعريتها مما جعل بعضها يتنازل ويفرّ من المواجهة بعد أيّام قليلة(كما في الحالات التونسيّة والمصريّة واليمنيّة) وبعضها الآخر زاد إصراراً على المواجهة وقتل في النهاية (كما في الحالة الليبيّة) والبعض الآخر لا زال يقاوم(كما في الحالة السوريّة)، والحالات الأخرى لا زالت في حالة تجاذب، والمفارقة العجيبة أنّ كلّ واحد ينفي عن نفسه أن يكون بلده كالبلد الآخر[١].

لقد إستطاعت "الثورة البيضاء" الّتي إنطلقت في تونس والّتي باتت تعرف بثورة "الياسمين" تحقيق نتائج مهمّة، أبرزها إسقاط الرئيس (زين العابدين بن علي) بعد أن بقي في الحكم طيلة ربع قرن، وإلهام الشعوب العربيّة للتحرّك ضد إستبداد حكّامها، فإنطلقت الثورات إلى مصر واليمن وليبيا والبحرين وسوريّة وغيرها من الدول العربيّة وإن بإختلاف في المستوى، فأحدثت تحوّلات وتبدّلات غير متوقّعة كاستقالة الرئيس (حسني مبارك)، ومقتل الرئيس (معمّر القذّافيّ)، وتنحي الرئيس اليمنيّ (علي عبدالله صالح)، وانفجار الوضع عسكريًّا في سوريّة بين النظام والفصائل المسلّحة.

ثانياً: مراحل تبلور التصوّر الإسرائيليّ للتحوّلات جراء "الربيع العربيّ"

كان عامل الصدمة والمفاجأة أبرز ما ميّز رّدة الفعل الإسرائيليّة الأولى على إندلاع الثورات في تونس ومصر، فرغم قدراتها الإستخباريّة لم تتوقّع "إسرائيل" ذاك الزخم الثوري الشعبيّ، الذي أدّى إلى سقوط سريع لأنظمة طالما صنّفتها "إسرائيل" كأنظمة معتدلة موالية للغرب، ومساندة لمشروع التسوية ومحاربة للإسلام السياسيّ. ولم تتوقّع دوائر البحث والإستخبارات العسكريّة أن تكون الأحداث التونسيّة بداية سلسلة من الأحداث على المستوى الإستراتيجيّ في المنطقة، وفي هذا الصدد يتحدّث (أفرايم عنبار) – مدير مركز بيغن– سادات للدراسات الإستراتيجيّة– التابع لجامعة بار إيلان– عن المفاجأة الّتي أصابت الدوائر البحثيّة، السياسيّة والإستخباراتيّة، من "الربيع العربيّ" موضّحاً أنّه: "خلال سنوات شيّدت "إسرائيل" منظومة إستخباراتيّة كبيرة ومحكمة، ولكنّها مرة أخرى تفاجأت من الأحداث في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة" [٢].

---

[١] ماجد احمد الزاملي، ثوارت الربيع العربي :الأسباب والنتائج، الحوار المتمدن، المحور: مواضيع وابحاث سياسية، العدد ٤١٠٥،٢٠١٣.

[٢] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليميّة، التحوّلات الإستراتيجيّة والحالة الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجية(مسارات)، الطبعة الأولى، البيرة، ٢٠١٦، ص ١٦ .

وإعتبرت (كارميت فيلنسي) – باحثة إسرائيليّة – "أنّ البحث الأكاديميّ الإسرائيليّ حول المنطقة يحتاج إلى تحوّل تاريخيّ، ففشله في توقّع التحوّلات في العالم العربيّ نابع من اعتماده على أطر تحليليّة قديمة ومحافظة، مثل: رأي عام غير مبال، نظم سياسية مستقرّة، وجيوش قوية"[١]. وفي الموضوع نفسه، يشدّد المؤرخ الإسرائيليّ (شاؤول مشعال) على أهميّة تغيير المنظومة التحليليّة والمعرفيّة الإسرائيليّة بعد "الربيع العربيّ"، فيقول في هذا الصدد: "الإطار العلميّ الذي سيطر على الخطاب الأكاديميّ والسياسيّ في الفترة الّتي سبقت "الربيع العربيّ"، يتعرّض إلى خطر وجوديّ، في ظلّ الفراغ الذي تركته المنظومة القديمة، وتشكّل إطار معرفي جديد لم تتضح معالمه بعد"[٢].

وتابعت دوائر المؤسّسة الأمنيّة ومراكز صنع القرار السياسيّ والعسكريّ في "إسرائيل" أحداث "الربيع العربيّ" لحظة بلحظة، بعد أن إستفاقت من هول الصدمة الّتي لم تكن من إعجاب المُحبّ، بل من تشاؤم الّذي يرى كل تغيير خارج عن سيطرته تهديداً مباشراً له[٣].

لقد دقّ في تل أبيب ناقوس الخطر مع توالي سقوط الأنظمة بشكل دارماتيكيّ سريع وغير متوقّع، حيث قرأ الإسرائيليّون ما جرى بأنّه استرجاعٌ لعنصر القدرة على ممارسة الضغوط على صانع القرار من قبل الشارع العربيّ من جهة، وفوضى قد تفسح المجال أمام مجموعات وأفراد لزعزعة أمن "إسرائيل" من جهة أخرى، عدا عن الصعود المتوقّع لقوى إسلاميّة سياسيّة، قد تسعى لتغيير المعادلة بشكل كاملٍ في المنطقة بأسرها. ومن أبرز المخاوف الإسرائيليّة، الخشية من خسارتها ورقة الديمقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط الّتي لطالما استخدمتها في خطابها الموجّه للغرب، وانتقال عدوى الثورة إلى المدن والبدات العربيّة في" إسرائيل" عدا عن الضفّة الغربيّة والقطاع.

لقد رأت تل أبيب بعد قراءة نتائج "الربيع العربيّ" وما آلت إليه الأوضاع أنّ عمليات التغيير في الدول العربيّة بالمجمل، تنحو نحو استقطاب حادّ على أسس أيديولوجيّة أو مذهبيّة أو عرقيّة، أو نحو سيطرة للعسكر وعودة لغياب الديمقراطيّة كما في مصر، وفي توقّع لمصير "الربيع العربي" زعم (إفرايم عنبار) "أنّ الاحتجاجات على الأوضاع البائسة في العالم العربيّ، وحتى نجاح الثورات في إسقاط الحكّام والأنظمة الديكتاتوريّة ليست ضمانة لجلب الديمقراطيّة، بل إنّ الثورات العربيّة ستسهم في صعود نوع جديد من الديكتاتوريّات"[٤] .

---

[١] كارميت فيلنسي "من التفاؤل غير الحذر إلى الإدراك :الربيع العربي من البرج العاجي" مجلة الشرق القريب، ٢٠١٥ ، انظر الرابط: http://www.near-east.co.il.(بالعبرية)

[٢] شاؤول مشعال، مستقبل الربيع العربي، هرتسليا: معهد السياسات الإستراتيجبة،٢٠١٤ ، ص ٢(بالعبرية).

[3] Daniel Byman, Israeli`s Pessimistic View of the Arab Spring, The Washington Quarterly, 34 (3), 2011, p. 123-136.

[4] Inbar Efraim, **Israel’s and Uprisings Arab 2011 The** , *95 .No Studies Policy and Security Mideast* , **Security National,** STUDIES STRATEGIC FOR CENTER BEGIN-SADAT THE 2012 April , 28.Bulletin,No BESA , spring Arab What?.

ثالثاً : تطوّر الموقف الإسرائيليّ من التحوّلات في مصر

١. الموقف الإسرائيليّ من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

إنّ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كان أمر مفاجئ للعالم كلّه وخاصّة لـ"إسرائيل"، فقبل اندلاع الثورة أكّدت الاستخبارات الإسرائيليّة أنّ النظام المصريّ مستقرّ، وليس هناك أيّ تغيّرات جذرية في البلاد، وبالتالي فإنّ اندلاع الثورة كان دليل على فشل الاستخبارات الإسرائيليّة. وتعود الصدمة الإسرائيليّة ليس إلى المفاجأة الّتي أصابت الأوساط الإسرائيليّة فحسب، بل أيضاً بسبب غياب الخطط البديلة للتعامل مع الأحداث، بما تحمله من سرعة وعمق تغيير.

ومع اندلاع الثورة ابدت "إسرائيل" تخوّفها بسبب سقوط الرئيس الأسبق (حسني مبارك) الذي تعتبره بمثابة حليف استراتيجيّ لها في المنطقة، حيث أنّه وخلال فترة رئاسته حافظ على معاهدة السلام المصريّة الإسرائيليّة، وبالتالي اصبح لدى "إسرائيل" تخوّف على معاهدة "كامب ديفيد"، الّتي من الممكن أن يتمّ تعديلها أو إلغائها، ممّا يؤدّي إلى الإضرار بأمنها القوميّ[١]. وفي تصريح شهير لوزير الصناعة والتجارة الإسرائيليّ في ذلك الوقت (بنيامين بن أليعازر) قال: "مبارك كنز إستراتيجيّ لإسرائيل"، فمن وجهة نظر "إسرائيل" كان نظام مبارك يقوم بأدوار لا يمكن تقدير أهميّتها الإستراتيجيّة، وهناك الكثير ممّا يبرّر وصف مبارك بأنّه "الكنز الإستراتيجيّ لإسرائيل" ففي عهده تمّ منحها أكبر مساحة زمنيّة وجغرافيّة ممكنة من الأمن الإستراتيجيّ والإقتصاديّ وأزال عنها خطر الحرب الشاملة والتقليديّة، ولم يتحقّق السلام الموعود إلاّ بالنسبة إليها[٢].

وتُعتبر مصر، ذات الأهمّيّة الخاصّة عربيًّا وإقليمياً باعتبارها دولة عربيّة كبيرة وتمتلك أكبر جيش عربيّ في المِنطقة، وترتبط مع" إسرائيل" بمعاهدة سلام مستقرّة منذ عام ١٩٧٩ م. عدا عن الحدود الطويلة لها مع "إسرائيل" ومع قطاع غزّة، إضافةً إلى البعد الاقتصاديّ الذي يتمثّل في تزويد "إسرائيل" بالغاز الطبيعيّ المصريّ المستخدم لتشغيل محطّات توليد الكهرباء، يُضاف إلى ذلك تخوّف كل من مصر و"إسرائيل" من الإسلام السياسيّ، وهذا الأمر ظهر جليّاً خلال عمليّة "الرصاص المصبوب" الّتي شنّها الجيش الإسرائيليّ ضدّ حركة حماس في قطاع غزّة عام ٢٠٠٨ م، ويوضح ذلك ما قاله (مارك هيلر) –من معهد دراسات الأمن القوميّ في تل أبيب–"أنّ سياسة مبارك جاءت – إلى حدّ بعيد– متلائمة ومتناغمة مع المصالح الأمنيّة العليا لدولة "إسرائيل"، لأنّ مبارك

---

[1] Byman, Daniel, Israel’s pessimistic view of the Arab spring, Washington quarterly 34, No.3, 2011, p124.

[٢] مجدي حمّاد، إزالة "إسرائيل"، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت–لبنان، ٢٠١٧، ص ٥٤٧ .

كان يعتبر معاهدة السلام مع "إسرائيل" مصلحة عليا لمصر، عدا عن أنّه شاركها هاجسها المتخوّف من الإسلام السياسيّ والقوى الرافضة لمشروع التسوية"[١].

لقد شغلت الثورة المصريّة ونتائجها مراكز البحث في "إسرائيل" بشكل كبير، على اعتبار أن الرأي السائد في "إسرائيل" ينطلق من افتراض مفاده أنّ التحوّلات الجارية والمفاجئة في مصر سيكون لها انعكاسات بالغة الخطورة على البيئة الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل"، وقد تفضي إلى مراكمة مخاطر وجوديّة عليها، لذا شُغل الباحثون الإسرائيليّون في صياغة توصيات موجّهة لدوائر صنع القرار في تل أبيب تتعلّق بكيفيّة تقليص الأضرار، وقد أشار بعضهم أنّ تعديل بعض بنود اتفاقية "كامب ديفيد" هو شيء وارد لكن ما هو غير مقبول، المساس بالاتفاقيات الاقتصاديّة وخاصّة "اتفاقيّة الكويز"[٢] حيث اذا حدث ذلك فـ"إسرائيل" مستعدّة لشن حرب اقتصاديّة على مصر، حيث تقدّر حجم المصانع الّتي تعمل في إطار هذه الاتفاقيّة حوالي ١٨٠ مصنع وبالتالي أيّ تعديل في الاتفاقيّة سوف يكبّد "إسرائيل" خسائر كبيرة .

وفي ظلّ الأحداث المصريّة، بدأت "إسرائيل" بخطوات ممزوجة بالحذر الشديد، حيث قامت بإعادة نشر قوّاتها على الحدود المصريّة وبناء الجسور العازلة، واعتقدت "إسرائيل" بأنّ السلام البارد بينها وبين مصر سوف يدخل مرحلة حرب باردة، كذلك تخوّفت "إسرائيل" من تخلي مصر عن مكافحة حركة حماس في سيناء، بعد الاتفاق على ذلك مع الرئيس الأسبق (حسني مبارك)، وقد رأى رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو): "أنّ التعامل مع هذه التطوّرات الّتي تحدث في مصر قد يدفع "إسرائيل" لاحتلال سيناء"[٣]، خاصّة وأنّه مع زيادة التوتّرات والانتفاضات في مصر سوف يزيد ذلك من عدم الاستقرار في سيناء وعلى الحدود المصريّة، بما يهدّد الأمن القوميّ الإسرائيليّ[٤].

وقد تحوّلت سيناء إلى واقع مضطرب، ومن هنا بدأت مصر تطلب موافقة "إسرائيل" على إدخال قوّات إضافيّة من أجل محاربة الإرهاب، وقد وافق الجانب الإسرائيليّ على ذلك، وكان وزير الخارجيّة (أفيغدور ليبرمان) عبّر عن قلقه من هذه التطوّرات معتبراً أنّه: "على الرغم من أنّ القوّات الّتي أدخلتها مصر إلى سيناء لمحاربة الإرهاب بناء على موافقة الطرف الإسرائيليّ، إلا أنّها لا تقوم

---

[١] مارك هيلر، ٢٠١٢، عام على الربيع العربي: التداعيات الدولية والإقليمية، معهد بحوث الأمن القومي، تل–أبيب: نشرة رقم ١١٤ ، ص٧٧

[٢] للمزيد حول اتفاقية الكويز انظر الاتي:

Qualifying Industrial Zones (QIZs) in Jordan and Egypt: Background and Issues for Congress,congressional Research servicem 23 August 2013 at: https://www.everycrsreport.com/files/20130823_R43202_2f48bd3c6671a55402f17cf7b26cf65fb860bfcd.pdf

[٣] طلعت المغربي، إسرائيل ما بعد مبارك، اختبار كامب ديفيد، مختارات إسرائيلية، العدد١٩٩، ٢٠١١، ص١٠٥–١٠٧.

[4] Gold, zack, sinia security: Opportunities for Unlikely Cooperation Among Egypt, Israel, and hamas,The saban center for middle east policy at Brookings, No.30, 2013, p1

بدور فعليّ أو نشاط حقيقيّ لمكافحة الإرهاب ويخشى أن يؤدّي ذلك إلى إدخال مزيد من القوّات بما يُعدّ خرقاً لإتفاقيّة السلام وتهديداً للأمن القوميّ الإسرائيليّ، مضيفاً أنّ الوضع الاقتصاديّ المتأزّم في مصر والتفرقة الحادثة في صفوف الشعب المصريّ، قد يدفع الرئيس الجديد لتوحيد الشعب حول عدوّ معيّن و"إسرائيل" هي أفضل مرشح لذلك"[١].

وفي الفترة الإنتقاليّة التي أعقبت الثورة أعلنت القوّات المسلحة – التي تسلمت قيادة البلاد بشكل مؤقّت– إلتزام مصر بكافّة المعاهدات الدوليّة بما فيها معاهدة "كامب ديفيد"، حيث كان هناك تخوّف من صعود الإسلاميّين وعلى رأسهم الاخوان لأنّهم كانوا شديدي الانتقاد للرئيس الأسبق (أنور السادات) ومن بعده (مبارك) بسبب إبرام اتفاقيّة السلام مع "إسرائيل" التي تعتبر بمثابة العدوّ. لذلك كان من الأهداف الّتي سعت إليها جماعة الإخوان المسلمين أثناء الثورة هو إنهاء اتفاقيّة السلام وبالتالي قطع العلاقات مع "إسرائيل"[٢]، ومن ناحية أخرى كان هناك خشيّة من وصول الإسلاميّين إلى الحكم بسبب علاقاتهم القويّة مع حماس والجماعات الجهاديّة التي تحارب ضد "إسرائيل" .

أ. الموقف الإسرائيليّ من إنتخاب الرئيس المصريّ محمّد مرسي

لم تجرِ الأمور وفقًا لرغبات "إسرائيل"، وكان إنتخاب مرشّح حركة الإخوان المسلمين (محمد مرسي) رئيسًا لمصر في أوّل انتخابات رئاسيّة بعد ثورة يناير ٢٠١١، وهو أمر كان متوقعاً من جانب "إسرائيل" حتّى أنّ وزير الدفاع الإسرائيليّ كان يطلق على "الربيع العربيّ" بصفة عامّة "الشتاء الإسلاميّ"[٣]. واعتبرت "إسرائيل" أنّ إنتخاب"إخواني" يعني سيادة البرنامَج العامّ للإخوان الذي يرفض الإقرار بشرعيّة دولة "إسرائيل"، ويهدّد استقرار معاهدة السلام معها، وقد زاد التخوّف الإسرائيليّ نتيجة السلوك السياسيّ اليوميّ للحكم الإخوانيّ، الّذي شكّل دعمًا معنويًّا لحركة حماس، والّتي تُعتبر أحد فروع الإخوان الهامّة على حدودها الشماليّة في قطاع غزّة، وتجلّى ذلك أكثر حين زار رئيس الحكومة المصريّة(هشام قنديل) غزّة خلال عملية "عمود السحاب" في تشرين الثاني٢٠١٢ [٤].
كما أثار إنفتاح الحكم المصريّ الجديد على إيران الهواجس في "إسرائيل"، وأقلّقتها زيارة الرئيس الإيرانيّ السابق (أحمدي نجاد)، لمصر كأوّل زيارة لمسؤول إيرانيّ بهذا المستوى منذ اندلاع الثورة الإسلاميّة فيها عام ١٩٧٩م، وكان قد سبقها مشاركة الرئيس المصريّ (محمّد مرسي) في مؤتمر دول عدم الانحياز في طهران. ورغم أنّ هذه الزيارات لم تؤدِّ إلى استئناف العلاقات الدبلوماسيّة بين

---

[١] بن كسبيت، ليبرمان محذرا نتنياهو: مصر مقلقة أكثر من إيران، مختارات إسرائيلية، العدد٢٠٩، مايو ٢٠١٢، ص٥٥.

[٢] طلعت رضوان، تأثير ثورة ٢٥ يناير علي العلاقات بين مصر وإسرائيل، مختارات إسرائيلية ,العدد١٩٩، ٢٠١١، ص١١٢

[3] Shabaneh, Ghassan, **Report: Egypt and Syria’s effect on the Israeli- Palestinian Conflict**, new york: Al Jazeera Center for Studies, 2013, p4.

[٤] آفي ساخاروف وعاموس هرئيل ، "مصر تصعّد لهجتها إلا أنّها تسعى لتحقيق وقف لإطلاق النار"، هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٦

البلدين إلاّ أنّها كانت مدعاة قلق بالنسبة إلى" إسرائيل"[١]، وشكّلت خطوة الرئيس(مرسي)، إقالة قادة الجيش المصريّ في آب عام ٢٠١٢، قلقًا خصوصًا أنّ وزير الدفاع (محمد حسين طنطاوي)، كان معروفًا بعلاقاته الوثيقة مع المؤسّسة السياسيّة والعسكريّة في "إسرائيل"، واعتُبر هذا القرار إنقلابًا مدنيًّا على الجيش، وخطوة إضافيّة نحو تعزيز سلطة وهيمنة الإخوان المسلمين على الدولة.
ولقد تمثّل موقف "إسرائيل" الرسميّ بعد إنتخاب (محمّد مرسي)، في الاعلان عن رغبتها في الحفاظ على معاهدة السلام المصريّة الإسرائيليّة، ومن ناحية أخرى عزّزت من قوّاتها العسكريّة على الحدود مع مصر تحسّباً لأيّ تغييرات محتملة. وتمّ نشر أنظمة رادار على طول الحدود المصريّة، للتحذير من القذائف الصاروخيّة الّتي من المحتمل أن تطلقها الجماعات الإرهابيّة على "إسرائيل" من سيناء.

وعلى الرغم من الشعارات الّتي كانت ترفعها جماعة الاخوان المسلمين قبل الثورة من قطع العلاقات المصريّة الإسرائيليّة، إلاّ أنّ فترة حكم الإخوان أظهرت عكس ذلك، حيث إستمرّت العلاقات المصريّة الإسرائيليّة واستمرّت اتفاقيّة السلام، بالإضافة إلى التعاون بين البلدين في عدد من المجالات منها محاربة الإرهابيّين في سيناء، وتدمير الأنفاق الّتي من خلالها يتمّ تهريب السلاح وغيرها من الأعمال الّتي قد تؤثّر على الأمن الإسرائيليّ[٢]. وبالنتيجة فإنّه في مرحلة حكم الإخوان المسلمين، إستمّر العمل باتفاقية "كامب دايفيد"، والّتي كانت من أكثر الأمور الّتي أقلقت "إسرائيل"، في تلك المرحلة من الأحداث المصريّة.

ب.الموقف الإسرائيليّ من ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

تنبّأت "إسرائيل" بإمكانيّة اندلاع الثورة مجدّداً في مصر على عكس ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وبالتالي فقبل اندلاع ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ قامت "إسرائيل" بالعديد من الإجراءات الأمنيّة لتأمين حدودها مع مصر ضد التهديدات الموجودة في سيناء، أو الّتي من المحتمل حدوثها مع اندلاع مثل هذه الثورة [٣]. ولقد أثارت حركة الاحتجاج الّتي اجتاحت مصر ضد سياسة الرئيس (مرسي)، والانقلاب العسكريّ الذي نفّذه الجنرال (السيسي)، ارتياحًا في "إسرائيل"، فقد ظهر لها الانقلاب كعودة للنظام القديم بقالب جديد، فالجنرال (السيسي) هو نتاج النظام القديم وممثّل المؤسّسة العسكريّة الّتي تحظى بثقة الولايات المتّحدة و"إسرائيل" معًا، واعتبر الباحث (يورام ميطال)، المختصّ بتاريخ مصر، أنّ السبب الرئيسيّ لإسقاط حكم (مرسي) هو "فشل الإخوان المسلمين فشلًا ذريعًا في استغلال الفرصة الّتي أتيحت لهم للحكم في مصر، فهم لم يقنعوا الشعب بأنّهم يستحقّون

[١] تسفي برئيل، "أحمدي نجاد في القاهرة :أوّل زيارة لرئيس إيراني لمصر منذ عام1979 " ، هآرتس، ٢٠١٣/٢/٢ .
[٢] محسن صالح، الموقف الإسرائيلي من الاحداث والتغيرات التي شهدتها مصر، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص١
[٣] موران أزولاي، ليبرمان(مصر لم تكتب بعد الفصل الأخير من ثورتها)، مختارات إسرائيلية، العدد٢٢٤، أغسطس٢٠١٣، ص٢٦.

الثقة الّتي حصلوا عليها من جهة، أو أنّهم قادرون على الحكم من جهة أخرى"[1].

وأمّا الموقف الرسميّ الإسرائيليّ من ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وسقوط الرئيس (مرسي)، فقد كان هناك تكتّم شديد، لأنّ الّذي يحدّد موقف "إسرائيل"، هو قدرة النظام مهما كان راديكاليّ أو ديمقراطيّ أو ديكتاتوريّ في ضمان أمن سيناء والإبقاء على معاهدة السلام، وهذا حدث بالفعل فترة حكم الإخوان المسلمين. وخلال تلك الفترة من الأحداث كان هناك خشية من تفاقم الإرهاب وإنشاء ما تسمّية "إسرائيل"، "دولة الإرهاب في سيناء" وهذا هو حلم الجماعات الاسلاميّة الّتي ترغب في استخدام سيناء للإضرار بمصالح "إسرائيل" واقتصادها[2]. وأيضاً كان هناك تخوّف من قيام جماعة الإخوان المسلمين بتجنيد الجناح العسكريّ لحركة حماس، لتنفيذ عمليات انتقاميّة، رداً على عزل الرئيس (مرسي)، وقد أظهرت الأحداث الّتي تلت الإنقلاب عن وجود تعاون كبير بين القوّات المسلّحة المصريّة والإسرائيليّة لعدم الإضرار بأمن "إسرائيل".

إنّ الحرب على غزّة عام ٢٠١٣ كشفت مدى التناغم ما بين نظام السيسيّ والحكومة الإسرائيليّة، فقد إتّضحت رغبة نظام السيسي بخروج حماس مهزومة ومستضعفة من الحرب وكأنّ الحرب على القطاع كانت مكمّلة لجهوده في تصفية رديفتها الأيديولوجيّة، حركة الإخوان في مصر[3].

صحيح أنّ "إسرائيل" خسرت برحيل (مبارك) وإنهيار السيطرة الأمنيّة للدولة المصريّة في سيناء، إلاّ أنّ الإنقلاب الّذي قاده الجيش ضد حكم الإخوان ، شكّل نوعًا من التعويض عن الخسارة. الأمر الّذي يوحي بأنّ المعادلة السياسيّة– الأمنيّة الّتي تحكم العلاقة بين "إسرائيل" ومصر لم تتأثّر كثيرًا بالثورة، وبقيت مرتكزة إلى حدّ بعيد على المصالح الأمنيّة المشتركة، والحاجة إلى الحفاظ على استقرار معاهدة السلام من جهة، والعداء المشترك لكلّ ما يمثّله الإسلام السياسيّ من جهة أخرى.

رابعاً: موقف "إسرائيل" من الحراك في الأردن

تميّزت العلاقات الأردنيّة الإسرائيليّة، منذ توقيع إتفاق السلام بينهما، بالاستقرار نسبيّاً ما عدا بؤر التوتّر الّتي نتجت بسبب الموقف من الموضوع الفلسطينيّ، أو تصريحات كان يطلقها سياسيّون من اليمين الإسرائيليّ من أنّ حلّ القضيّة الفلسطينيّة يكون من خلال إقامة دولة فلسطينيّة في الأردن، إلّا أنّ العلاقات الإستراتيجيّة بين البلدين بقيت أقوى من هذه المواقف.

وتعتبر "إسرائيل" أنّ الأردن دولة مركزيّة في المنظومة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة، كونها تمتلك معها

[1] يورام ميطال، "فشلَ الإخوان المسلمون في إقناع الشعوب بأنّهم قادرون على الحكم أو يستحقّونه"، الصنارة، ٦ حزيران ٢٠١٤.

[2] اينان هابر، سيناريوهان وعدو واحد، مختارات إسرائيلية، العدد٢٢٥، سبتمبر٢٠١٣، ص٢٢.

[3] يورام جوسنسكي وغاليا ليندنشتراوس، "حملة الجرف الصامد في حلبة إقليمية متهاوية"، مركَز دراسات الأمن القومي، تل–أبيب، عدد٥٧٨، ٢٠١٤/٧/٢٣.

الحدود الأطول من المناطق الفلسطينيّة، واعتبرت أنّ استقرار الأردن هو عامل مهمّ من عوامل الأمن القوميّ الإسرائيليّ، وبالمقابل فإنّ للأردن مصالح حيويّة مع "إسرائيل" تتعلّق بقضايا المياه، والمسألة الفلسطينيّة، والأماكن المقدّسة في القدس، حيث اعترفت "إسرائيل" بمكانة الأردن الخاصّة في المسجد الأقصى في إطار إتّفاق السلام [1].

ولقد تابعت الدوائر الإسرائيليّة عن كثب ما عاناه الموقف الرسميّ الأردنيّ ممّا أسمته "ارتباكاً" إزاء التعامل مع تقلّبات الثورات العربيّة، حيث لم نجد قراءة موحّدة لدى جهات صنع القرار السياسيّ أو الجهات العسكريّة والأمنيّة، فالدراسات أشارت إلى أنّ أحد مواطن القلق الإسرائيليّ من الربيع العربيّ يتعلق بمصير النظام الأردنيّ، وأجمع الباحثون الإسرائيليّون أنّ الأردن يمثل عمقاً إستراتيجيّاً لـ"إسرائيل"، حيث يمنع اشتعال الجبهة الشرقيّة، ويمنح "إسرائيل" وقتا كافياً للإستعداد لمواجهة أيّ خطر يمكن أن يتهدّدها من الجهة الشرقيّة، وفي هذا المجال أكّد (داني ياتوم–Danny Yatom) رئيس جهاز الموساد الأسبق "أنّ أكثر ما يثير القلق من الحراك الديمقراطيّ في العالم العربيّ أن يمسّ بوجود أنظمة تُقدِّم خدمات إستراتيجيّة كبيرة لـ"إسرائيل"، وتحديداً النظام الملكيّ في الأردن لأنّ بقاءه يمثل مصلحة إستراتيجيّة من الطراز الأوّل لها"[2]، والعوامل الجغرافيّة لها دوراً مهمّاً وأساسيّاً في جعل إستقرار النظام الأردنيّ مصلحة عليا لـ"إسرائيل"، لأنّه يفصل بين الأردن وفلسطين بحدود تبلغ مئات الكيلومترات، ممّا يجعل تأمينها أمراً مستحيلاً دون التعاون الأردنيّ.

وقد عبّر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيليّ الأسبق (ميخائيل غور Mordechai Gur) عن دور النظام الأردنيّ في تأمين المصالح الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل" بالقول:" إنّ تأمين الحدود المشتركة يتطلّب نشر عدّة فرق عسكريّة مكوّنة من عدد كبير من الألوية والكتائب، ممّا سيؤدّي إلى تبديد طاقات القوى البشرية للجيش، وبدلاً من إستثمار الوقت والإمكانيات في التدريب وإجراء المناورات، ستكون قطاعات واسعة من هذه القوى مسخّرة لحماية الحدود، ناهيك عن الإستثمار الهائل في مجال التقنيات المتقدّمة وبناء العوائق، وما يعنيه هذا من إرهاق لخزانة الدولة"[3].

بالمقابل يدرك النظام الأردنيّ أنّ العلاقة مع "إسرائيل" تشكّل أحد أهمّ ضمانات بقائه واستقراره، في حال تعرّض لتهديد من الخارج، ويقول البروفيسور(إفرايم عنبار) "إنّ الأردن يمثّل لـ"إسرائيل" منطقة عازلة تمنح إسرائيل إنذاراً مسبقاً قبل توجّه أيّ طرف ثالث(zone buffer) لشنّ عدوان عليها، منوّهاً بأنّ تجربة الماضي دلّلت على أنّ "إسرائيل" لم تتردّد في التدخّل لضمان بقاء النظام

---

[1] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية، التحولات الإستراتيجية والحالة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٦٤.

[2] داني ياتوم، العلاقة بين المؤسسة الإسرائيلية والأردن متكاملة، موقع فلسطينيو ٤٨، ٢٠١٥/١/١٥ أنظر إلى الرابط التالي:
http://2fwww.pls48.net/?mod=articles&ID=1192885

[3] عدنان عبد الرحمن أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،الطبعة الأولى، بيروت–لبنان، ٢٠١٦، ص ٩٢–٩٣.

عندما تعرّض للتهديد، لوعيها بأهميّة بقائه على الأمن القوميّ الإسرائيليّ، كما حدث عندما منع الجيش الإسرائيليّ اجتياحاً سوريًا للأراضي الأردنيّة في أعقاب أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠"[١]، وبالتالي فإنّ سقوط النظام الحاليّ، يعني تحوّل الحدود مع الأردن إلى حدود معادية تستبيحها الجهات الّتي تتربّص بـ"إسرائيل"، وخطورة الحدود مع الأردن لا تكمن في حقيقة أنّها أطول حدود مع دولة عربيّة فحسب، بل لأنّ هذه الحدود – بخلاف الحدود مع الدول العربيّة الأخرى – قريبة من المدن الهامّة في "إسرائيل"، مثل القدس وتل أبيب وحيفا، وهي المدن الّتي تضمّ الأغلبيّة الساحقة من المستوطنين.

إنّ "إسرائيل" تدرك حساسيّة الموقف الّذي يمرّ به الأردن وتسعى لمساعدته سياسيّاً، حيث إنّ قدرتها على مساعدته اقتصاديّاً محدودة جدّاً، فقد حذّر الدكتور (أساف ديفيد) – الباحث في معهد "ترومان" في الجامعة العبريّة في القدس المحتلة والمتخصّص في مجال العلاقات الأردنيّة الإسرائيليّة– من خطورة قيام بعض المسؤولين الإسرائيليّين بالردّ على الانتقادات الّتي يوجّهها الملك (عبد الله) لـ"إسرائيل" في الآونة الأخيرة، ويجزم بأنّ الانتقادات الّتي يوجّهها الملك تأتي للإستهلاك المحليّ وتهدف بشكل أساسيّ إلى إرضاء الجمهور المحليّ، ولا تعني أن هناك تحوّلاً في نظرة النظام الأردنيّ لـ"إسرائيل" حليفاً هامّاً له[٢].

وفي "إسرائيل"، هناك من يحذّر من أنّ سقوط النظام الأردنيّ سيؤدّي إلى توجيه ضربة اقتصاديّة شديدة لإسرائيل، تتمثّل في زيادة النفقات الأمنيّة الناجمة عن متطلّبات تأمين الحدود الطويلة، مع كلّ ما يتطلّبه ذلك من توفير تجهيزات عسكريّة ولوجستيّة وتمويل عسكرة قوّات كبيرة على طول الحدود.

وأمّا بالنسبة لتقاطع المصالح بين الأردن و"إسرائيل"– فيما يتعلق بعدم الاستقرار في المنطقة– فإنّ الدولتين تعتقدان أنّ مصالحهما مشتركة في تجاوز هذه الفترة، ويقترح الخبير في الشؤون الأردنيّة (عوديد عيران)، أنّ على "إسرائيل" مساعدة الأردن في تجاوز هذه الفترة الحرجة، لأنّ مصالح البلدين مشتركة، ويقترح أن تقوم "إسرائيل" بالعمل على دفع الدول لتقديم المساعدات الماليّة إلى الأردن، ومنها "إسرائيل"، من خلال زيادة كمية الماء المخصّصة إلى الأردن وبأسعار أقلّ من الحاليّة، وتشجيع الاستثمار في الأردن، واستمرار التعاون والدعم الأمنيّ بين البلدين[٣]. وتعمّقت العلاقات الأردنيّة الإسرائيليّة خلال تلك الفترة، بسبب صفقة الغاز الّتي تمّ توقيعها بين "إسرائيل" والأردن في العام ٢٠١٤ وشكّلت هذه الاتفاقية تعميقاً للعلاقات بين الدولتين، فبالإضافة إلى إتفاقيّة

---

[1] *Inbar Efraim,* **Israel's** *and Uprisings Arab 2011 The ,.Ibid , Security National Israel's.*

[٢] أساف ديفيد، نحن والملك :ضبط النفس من القوة، موقع صحيفة يديعوت أحرونوت ١٥-٩-٢٠١١.

html.00,4122445 -L,7340,0/http://www.ynet.co.il/articles

[٣] عوديد عيران، "استقرار المملكة الأردنية"، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٧، العدد ٢ ، ٢٠١٤ ، ص ٣٤-٣٥ .

المياه الّتي توفّر بموجبها "إسرائيل" كميّات محدّدة للأردن بموجب إتّفاق السلام، فإنّ الغاز سيشكل المورد الطبيعيّ الثاني الّذي تستورده الأردن من إسرائيل، وفي العام٢٠١٤، تمّ توقيع إتفاق تفاهمات بين البلدين، وبخاصّة بين شركة الكهرباء الأردنيّة وشركة "نوبل إنيرجي" الّتي تشغِّل مخزون الغاز البحريّ، وبموجب الاتفاق سوف تستورد الأردن غالبية احتياجها للغاز من "إسرائيل"، وتمتد الاتفاقيّة إلى فترة١٥ عاماً، وتقدّر ب١٥ مليار دولار[1].

إنّ الكابوس الّذي كانت تخشاه "إسرائيل" بعد حرب العام 1973 هو أن تُشن حرب ضدها عبر الحدود مع الأردن الّتي تمتدّ لأكثر من 500 كلم، لكنّ هذا الخطر تلاشى فيما بعد، بسبب طابع العلاقة مع النظام الأردنيّ من جهة، ودور الجيش والمخابرات الأردنيّة في منع انطلاق أيّ نشاط حربيّ ضد "إسرائيل" من هذه الحدود .

من هنا نجد أنّ "إسرائيل" تنظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنيّة الّتي يمكن أن يؤدّيها كعازل بين "إسرائيل" وبين الدول العربيّة المجاورة، لذلك فهي عملياً جزء من أمنها القوميّ، وهناك حرص في "إسرائيل" على إستقرار نظام الحكم في الأردن والمحافظة على إتفاقيّة السلام، والحؤول دون تفعيل تأثير الإخوان المسلمين فيه لجهة تمدّد الحراك العربيّ أو الموجات التكفيريّة إليه. وقد نجحت الرعاية الإقليميّة والدوليّة في إستيعاب الحراك في الأردن رغم أزمات الحكم وتحدّيات النظام الداخليّة، والتحدّيات الإقتصاديّة والإجتماعيّة الّتي أوجدتها موجة اللاجئين من سوريّة.

خامساً: "إسرائيل" والحرب في سوريّة

تصدّرت المسألة السوريّة مساحة كبيرة من الإهتمام الإسرائيليّ على المستوى الإقليميّ، وكان الموقف الإسرائيليّ من الأحداث في سوريّة مركّباً ومعقداً، وتتنازعه عوامل عديدة ومتضاربة، يدفع بعضها نحو إسقاطه، في حين يدفع بعضها الآخر عكس ذلك، وتباينت تقديرات الباحثين الإسرائيليّين بشأن تأثير مآلات الثورة السوريّة المحتملة على الدولة العبريّة، بحيث إنقسمت هذه التقديرات إلى إتّجاهين، فهناك من رأى في سقوط النظام السوريّ الحاليّ مصلحة عليا لـ"إسرائيل"، وهناك من رأى أنّ سقوط النظام سيترتب عليه –ولو في المرحلة الانتقاليّة –تداعيات سلبيّة.

١.منطلقات الداعمين لسقوط النظام

ومن أهمّ العوامل الّتي دفعت الموقف الإسرائيليّ نحو تحبيذ إسقاط النظام السوريّ نذكر ما يلي :

أ. إزالة التحالف الّذي أقامه النظام السوريّ مع إيران و"حزب الله" وبعض التنظيمات الفلسطينيّة،

[1] هدي كوهن وعميرام بركات، صفقة كبيرة :غاز من إسرائيل للأردن بأكثر من١٥ مليار دولار،غلوبوس(مجلة اقتصادية)،٢٠١٤/٩/٣، انظر الرابط:

http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000968817.

والّذي أصبح محوراً مهمّاً في مناهضة السياسة الإسرائيليّة– الأمريكيّة في المنطقة، وإنّ أيّ تراجع في قوّة النظام السوريّ يشكّل ضربة لإيران، الّتي تواصل سعيها لزيادة تأثيرها في ساحات مختلفة، وتدعم حلفاءها بالمال والسلاح، حسب كلام رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيليّة –أمان– اللواء (أفيف كوخافي Aviv Kochavi) أمام لجنة الخارجيّة والأمن في الكنيست الإسرائيليّ[١].

ب. تمسّك النظام السوريّ بموقفه المناهض لشروط السلام الإسرائيليّة– الأمريكيّة، وإصراره على إنسحاب إسرائيل من الجولان السوريّ إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ .

ج. إنّ تغيير النظام السوري، قد يؤدّي إلى قيام نظام ديموقراطيّ "مؤمن بالتسوية السلمية"، يعمل على قطع العلاقات مع قوى المقاومة الفلسطينيّة وحزب الله وإيران.

وتظهر هذه العوامل من خلال تصريحات الجنرال المتقاعد(عاموس يادلين) الّذي إعتبر أنّ ما يحدث في سوريّة يحمل في طياته فرصاً لـ"إسرائيل"، تتمثّل في[٢] :

أ. خروج سوريّة من المحور الراديكاليّ الّذي يضم إيران وحماس وحزب الله.

ب. وضع حدّ للجدل في"إسرائيل" بشأن الإستعداد للإنسحاب من هضبة الجولان مقابل السلام مع سوريّة، حيث إنّه في ظلّ ما يحدث في سوريّة لم يعد هناك طرف إسرائيليّ يمكن أن يوافق على الإنسحاب من الجولان. فالذين كانوا يطالبون بالانسحاب من الجولان مقابل السلام مع سوريّة كانوا يقولون إنّ هذه الخطوة ضرورة لإبعاد سوريّة عن" محور الشرّ"، وما دام هذا المحور يتفكّك، فإنّه لم يعد هناك ما يسوّغ مواصلة التعلّق بهذه الفكرة، علاوة على أنّ النظام القائم فقد الشرعيّة، ممّا يجعل أيّ تسوية سياسيّة معه غير مطروحة.

ويتّفق الجنرال (شلومو بروم) مع (يادلين)، ويشير إلى أنّ التحوّلات في سوريّة تمثّل نتيجة إيجابيّة، حيث إنّه في حال سقوط النظام، ستميل موازين القوى لصالح "إسرائيل"، حتّى في ظلّ مواصلة النظام الجديد انتهاج خطّ معاد لـ"إسرائيل"، لأنه لن يكون متحالفا مع إيران وحزب الله[٣].

ولم تُخفِ إسرائيل سعادتها بإندلاع الأحداث في سوريّة في مواجهة النظام السوريّ، الّذي لطالما اعتُبر إسرائيليًّا الحلقةَ الأهمّ في "محور الشّر" الممتدّ من طهران إلى بيروت، ففي كانون الأول ٢٠١١ صرّح وزير "الدفاع" الإسرائيليّ (إيهود باراك) مبشّراً بأنّ نظام الأسد آيل إلى السقوط، وأنّ سقوطه سيكون خلال أسابيع، وأنّ هذا التحوّل سيوجّه ضربة مميتة لمحور إيران – حزب الله[٤].

---

[١] صحيفة الحياة، لندن، 2011/7/6.

[٢] صالح النعماني، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، قراءة في الثورات العربية وإستشراف لمآلاتها، مرجع سابق، ص ٢٦.

[٣] المرجع نفسه، ص٢٦.

[٤] عاموس هرئيل، "إهود براك يرجّح :الأسد آيل إلى السقوط خلال أسابيع"، هآرتس، 11 كانون الأوّل ٢٠١١ .

وعبّر (عاموس جلعاد)-رئيس القسم السياسيّ الأمنيّ في وزارة الدفاع- عن قراءة مماثلة، حيث قلّل من خطر التهديد الّذي تشكّله التنظيمات الجهاديّة في حال إستيلاء الإسلاميّين على السلطة في سوريّة، وقال إنّه "مع الاحترام الشديد لمثل هذا الخطر إلّا أنّ التهديد الّذي يشكّله محور إيران – سوريّة – حزب الله هو أكبر بكثير بالنسبة إلى "إسرائيل"[١] .

ولقد شاب السياسة الإسرائيليّة نوع من الحذر فيما يتعلّق بالبديل عن نظام الرئيس (الأسد)، فيما لو سقط، حيث بدا هناك خشية عند تيّار عريض في "إسرائيل" من الصعود الإسلاميّ كبديل، مقابل خطّ آخر كان مرحباً دون أيّ تحفّظ بالتغيّرات الحاصلة وحتّى لو كانت إسلاميّة، في هذا المجال يتحدّث (موشيه معوز) المختصّ بالشؤون السوريّة، والّذي عمل – في السابق – رئيسًا لمعهد ترومان للسلام في الجامعة العبريّة، عن موقف غير قلق من صعود الإسلاميّين إلى السلطة في سوريّة، حيث يرى أن "إسرائيل" تستطيع أن تستثمر هذا التحوّل لصالحها، بمعنى أنّه إذا استجابت "إسرائيل" لمبادرة السلام العربيّة واتّجهت نحو تسوية الصراع مع الفِلَسطينيين فإنّ من شأن ذلك أن يشكّل أساسًا لتحالف إستراتيجيّ بين "إسرائيل" والدول العربيّة السنّيّة، في مواجهة الخطر الإيرانيّ في المِنطقة[٢]. ويجب على "إسرائيل" أن لا تتخوّف من صعود حركة الإخوان المسلمين إلى السلطة، لأنّ هذه الحركة ستدخل إلى نادي الدول الإسلاميّة المعتدلة مثل أندونيسيا وتركيا، المتحالفة مع الغرب، والأهمّ من ذلك أنّ أيّ نظام في سوريّة سيكون بدون أدنى شك معاديًا لحزب الله وإيران[٣].

٢.منطلقات المحبّذين لبقاء النظام

وفي مقابل هذه النظرة يوجد نظرة ثانية تقول بوجود عوامل مهمّة تدفع الموقف الإسرائيليّ نحو تحبيذ بقاء النظام السوريّ إعتقاداً منها أنّ سيناريو بقائه في الحكم هو الأقل سوءاً بالنسبة إليها ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي [٤]:

أ. إحترام النظام السوريّ منذ عام ١٩٧٤ إتفاق وقف إطلاق النار على الجبهة السوريّة .

ب. إتّخاذ النظام السوريّ قراراً تاريخياً مؤدّاه أنّ السلام مع "إسرائيل" هو خياره الإستراتيجيّ، وأنّ مسألة إستعادة الجولان تعالج بالطرائق السلميّة وبالمفاوضات غير المباشرة مع "إسرائيل".

ج. إجراء النظام السوريّ مفاوضات جديّة وطويلة مع "إسرائيل" -في تسعينيات القرن الماضي- بوساطة أميركيّة، وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بواسطة تركيّا، وإلى إستعداده لتوقيع إتّفاق سلام

---

[١] أمير بوحبوط، "عاموس چلعاد :نشطاء القاعدة ينتظرون الفرصة للاستيلاء على سوريه"، موقع والا الإخباري، ٢ نيسان ٢٠١٣ . http://news.walla.co.il/?w=/9/2629505

[٢] موشِه معوز، الإسلام السياسي والربيع العربي، تل-أبيب :معهد ميتاقيم ، 2013، ص٤.

[٣] المرجع نفسه ص ٥-٦.

[٤] أوري سجي، اليد التي تجمدت، تل أبيب: مسكال، يديعوت أحرنوت، ٢٠١١ .

مع "إسرائيل" وإقامة علاقات طبيعيّة معها في مختلف المجالات في مقابل إستعادة الجولان.

ويجزم الباحث (غابي سيبوني) "بأنّ سقوط نظام الأسد سيزيد من تدهور البيئة الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل" بشكل كبير، ويقول إنّه في حال سقط النظام، فإنّ هناك أساساً للإعتقاد بأنّه سيسدل الستار على حالة الهدوء الّتي نعمت بها الحدود مع سوريّة لعشرات السنين"[1]. ومن المتوقّع بحسب البعض في "إسرائيل" أن يؤدّي سقوط النظام أو إضعافه إلى تسلّل الكثير من الجهات المعادية إلى داخل سوريّة، الّتي ستكون معنية بتنفيذ عمليات عبر الحدود ضد الأهداف الإسرائيليّة، ممّا يعني مضاعفة الأعباء العسكريّة والأمنيّة على الجيش الإسرائيليّ، الّذي سيكون مطالباً بأخذ أقصى درجات الحيطة والحذر، وتجهيز منظومات دفاعيّة قادرة على التصدّي لمثل هذا السيناريو في ظلّ تكثيف الاستثمار في مجال جمع المعلومات الاستخباريّة، وإعادة صياغة القوّات العاملة على الحدود، إلى جانب وجوب تعزيز التعاون والتنسيق مع قوّات الأمم المتّحدة العاملة في المنطقة.

٣.التعاطي الإسرائيليّ من تطورات الأزمة السوريّة

لقد كان الموقف الإسرائيليّ الواضح هو الرغبة في إسقاط النظام، إلاّ أنّ طموح "إسرائيل" هو أن يساعدها المشهد السوريّ على تحقيق أهدافها الإستراتيجيّة على المديين القريب والبعيد، ومنها تفكيك السلاح الكيميائيّ السوريّ (وهو ما حدث فعلاً)، إضافة إلى الهدف الإسرائيليّ بمنع نقل أيّ نوع من السلاح خارج الحدود السوريّة لجهات معادية لـ"إسرائيل"، وبالذات الأسلحة الّتي لها مميّزات نوعيّة، وقد تؤثّر على الميزان الإستراتيجيّ والتفوّق النوعيّ لـ"إسرائيل" في المنطقة.

وعلى الرغم من إعلان "إسرائيل" الرسميّ عن أنّها لا تتدخّل في الأزمة السوريّة مع حفاظها على مبدأ المبادرة في إفشال أيّ عمليّة نقل للسلاح من سوريّة إلى حزب الله، وعلى الرغم من أنّ التوجّه الإسرائيليّ من أنّ إستمرار الأزمة يصبُّ في مصلحة "إسرائيل"، لأنّه يضعف كافة الأطراف، وعلى الرغم من الإعتقاد أن سقوط النظام يندرج في مصلحة "إسرائيل"، لأنّ ذلك يضعف المحور الإيرانيّ من جهة، ويضعف حزب الله من جهة أخرى، فقد أثبتت الوقائع أنّه مع إقتراب المعارك من حدود "إسرائيل" ومع تطوّر الأزمة وتعقّدها، دخلت "إسرائيل" بشكل أكثر وضوحاً ومباشرة على خطّ الأزمة، إن من خلال علاقات سياسيّة علنيّة مع بعض فعاليات الإئتلاف المعارض، أو من خلال ما قدّمته من دعم لوجستيّ مباشر لقوى المعارضة السوريّة المسلّحة (جبهة النصرة، داعش وغيرها) على الحدود مع الأردن وفلسطين المحتلة بغية خلق مناطق عازلة .

وإستناداً إلى ما تقدّم، نستطيع القول أنّ "إسرائيل" شجّعت على سقوط النظام الحاليّ واستبداله بنظام

[1] صالح النعماني، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، قراءة في الثورات العربية وإستشراف لمآلاتها، مرجع سابق، ص ٢٦.

معتدل مقرّب من السعوديّة، يصبح رأس حَربة في مواجهة إيران وحزب الله، ويؤيّد ذلك ما اقترحه (ميخائيل هرتسوج) السكرتير العسكريّ السابق لوزير الأمن (شاؤول موفاز) ومدير مكتب وزير الدفاع (إهود براك) سابقًا، حيث "دعا إلى تدخّل دوليّ وإقليميّ لدعم المعارضة وتعجيل سقوط النظام"[١]. كما دعا (عاموس يدلين) إلى تدخّل "إسرائيل" عسكريًّا في سوريّة من أجل إسقاط النظام الّذي يقتل شعبه، لأنّ إسقاط الأسد ليس مصلحة إستراتيجيّة لـ"إسرائيل" فقط، بل مسؤوليّة أخلاقيّة تحتّم على دولة "إسرائيل" أن تتدخّل حتّى وإن كان ذلك خارج الإجماع الدوليّ[٢]. والخيار البديل إذا ما وصل إلى الحكم حتّى لو كان معادياً لـ"إسرائيل"، رغم ما يمكن أن يخلّفه من تهديدات وتداعيات سلبيّة في المرحلة الإنتقاليّة، فإنّه لن يكون حليفاً لإيران وحزب الله.

ويبدو أنّه كان لدى الجانب الإسرائيلي خيارات مفضّلة فيما يتعلق بالأزمة السوريّة، منها:[٣]

أ. **استمرار أمد الصراع:** وهو أفضل الخيارات لديهم لما يؤدّي ذلك إلى إضعاف الدولة السوريّة واستنزاف جميع الأطراف.

ب. **تفكّك الدولة السوريّة:** أي تفكّكها إلى دويلات مذهبيّة وعرقيّة متناحرة، وبذلك تخرج الدولة السوريّة من معادلة الصراع العربيّ الإسرائيليّ، وإنصرافها إلى مشاكلها الداخليّة.

ج. **قيام دولة مركزيّة جديدة تحلّ محلّ النظام السوريّ:** في هذه النقطة برز الإختلاف حيث هناك من يرى أنّ قيام دولة مركزيّة في سوريّة إذا كانت من المعارضة المدعومة أمريكيّاً وخليجيّاً، سيصب في النهاية في مصلحة "إسرائيل"، وهناك من يقول إنّ المعارضة الإسلاميّة إذا ما سيطرت على الدولة فإنّها ستكون أشدّ خطراً وعداوة لـ"إسرائيل".

د. **بقاء النظام الحاليّ:** الّذي سيستمر في سياساته السابقة، في المحافظة على الهدوء على الجبهة مع "إسرائيل".

ولقد إستحوذت أحداث "الربيع العربيّ" على إهتمام بالغ من قبل "إسرائيل"، وقد تدرّجت في التعاطي مع التحوّلات، وقامت من خلال مراكز البحث العلميّ، والمؤتمرات القوميّة، بدراسة وقراءة هذه التطوّرات بشكل دقيق في كافة الساحات (مصر وسوريا والأردن)، وقد كان تعاطيها مع الأحداث بشكل حذر ومدروس، خاصّة وأنّ ما توصلت إليه من نتائج يهمّها في صياغة إستراتيجيّاتها المقبلة بما يؤمّن مصالحها في المنطقة ، وبما يحافظ على أمنها القوميّ.

---

[١] ميخائيل هرتسوج، "إستغلال الفرصة في سورية"، هآرتس، ١٨ حزيران ٢٠١٢.

[2] Elhanan Miller, "Ex-intel Cheif: Israel should punish Assad for killing civilians", **The Times of Israel**, May 13, 2014: http://www.timesofisrael.com/ex-intel-chief-israel-should-punish-assad-for-./killing-civilians .28

[٣] علي عاطف، اليد الخفية طبيعة الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، موقع مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/٥/٢٤.

الفصل الثاني : التحوّلات الإقليميّة والدوليّة لـ"الربيع العربيّ" وأثرها على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة

مرّ حوالي العقد على أحداث "الربيع العربيّ"، وما رافقها من تحوّلات وإنقلابات وصراعات، و"إسرائيل" تتكيّف باستمرار مع التقلّبات والمظاهر الجديدة الّتي تتشكّل وتتغيّر طيلة الوقت، وهي تنجح حتّى الآن على أغلب حدودها في التعامل مع التهديدات الناشئة وفقاً لمفاهيم محدّدة، فاتّفاقيات السلام مع مصر والأردن بقيت مستقرّة على حالها بسبب المصلحة المشتركة في ذلك، وبقيت القضيّة الفلسطينيّة حتّى الآن معزولة إلى حدّ ما عمّا يحصل في المنطقة، الأمر الّذي يتيح في أغلب الأحيان إلى إحتواء اللاّعبين الموجودين (حماس والسلطة الفلسطينيّة). أمّا المنطقة المختلفة عن باقي المناطق فهي المنطقة الشماليّة الّتي تشمل سوريّة ولبنان، وحيث حصلت التغييّرات الأكثر دراماتيكيّة، من تعزيز الإرتباط بين النظام في سوريّة وحزب الله وإيران، بالإضافة إلى الحرب على تنظيم (داعش) وفصائل الجهاد العالميّ، وتدخل روسيّا على خط الأزمة من جهة والولايات المتّحدة والإئتلاف العربيّ– الغربيّ من جهة ثانية، بالإضافة إلى التبدل الدائم في موازين القوى ومشهد اللاّعبين المؤثرين.

وهناك العديد من التغيّرات الّتي تؤثّر على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة، ومنها وجود عدد من المنافسين الإقليميّين لـ"إسرائيل" وتأتي في مقدّمتهم إيران، فإيران تعتبر قوّة إقليميّة كبيرة في المنطقة ويتّضح تهديدها لـ"إسرائيل" في دعمها لحزب الله، وتمدّد نفوذها في الإقليم، والّذي تعتبره "إسرائيل" تهديد رئيسيّ ولا بدّ من إنهائه، وأيضا من هذه التغيّرات، الثورات الّتي شهدتها الدول العربيّة (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، وسوريّة) وقد أدّت هذه الثورات إلى فراغ أمنيّ في المنطقة وتفكّك العديد من الدول مثل (ليبيا واليمن) بالإضافة الى الحرب الّتي شهدتها سوريّة، مع العلم أنّ "إسرائيل" تاريخيّاً كانت تنظر إلى سوريّة على أنّها دولة عربيّة عدوّ، بسبب إيدولوجيّتها القوميّة العربيّة الّتي تتبنّاها، وتعتبر "إسرائيل" عدوّاً لها[1].

إنّ الأزمة في الشرق الأوسط لا تزال تتفاعل، ومن السابق لأوانه الحكم عليها أو التوصّل إلى تقديرات إستراتيجيّة بعيدة المدى بشأن الواقع. ولأنّ عدداً من الدول العربيّة لا يزال يواجه تبعات ومقتضيات تلك الموجة بأشكال ودرجات مختلفة، فإنّ التطوّرات على مختلف الساحات تشير إلى أنّ تحوّلات مهمّة تجري بالفعل في منطقة الشرق الأوسط، وبتأثير من القوى الإقليميّة والدوليّة بصورة كبيرة.

---

[1] Rabinovich, Itamar, Israel’s view of Syrian crisis, available at http://www.brookings.edu/research/papers/2012/11/israel-syria-rabinovich, access on: 31/1/2016.

المبحث الأول : التحوّلات الإقليميّة والدوليّة في أعقاب "الربيع العربيّ" :

شهد النظام الإقليميّ الشرق أوسطيّ بعد "الربيع العربيّ" تحوّلات جذريّة، وبرز دور الفواعل الإقليميّة والدوليّة في رسم مسار الأحداث وفقاً للمصالح الجيوسياسيّة لهذه القوى. ولقد مثّلت ثورات "الربيع العربيّ" تغيّراً واضحاً في الخريطة والمنظومة العربيّة والشرق أوسطيّة ككلّ، حيث دخلت المنطقة وحتّى اللحظة مرحلة تغيّر إستراتيجيّة، وما زالت تعيش تفاعلاتها وارتداداتها، سواء على الصعيد السياسيّ أم على الصعيد الجغرافيّ والديمغرافيّ[١] .

إنّ منطقة الشرق الأوسط لا تزال محطّ اهتمام القوى الدوليّة والقوى الإقليميّة البارزة، الّتي تسعى من خلال مواقفها من "الربيع العربيّ" للمشاركة في ترتيبات هذا النظام الإقليميّ الجديد، الّذي ما زال في طور التشكيل، وهي تتحرّك ضمن أولويات تحقّق مصالحها، وليس مصالح الشعوب العربيّة، كما أنّ دخول بلدان المنطقة في مرحلة عدم الاستقرار والتراجع والصراعات، جعل دور النّظام العربيّ في النفوذ والهيمنة محدود الأثر لصالح الدول الإقليميّة الكبرى الفاعلة فيه، والمتمثّلة في (إيران، تركيا، و"إسرائيل").

وتعيد تحوّلات "الربيع العربيّ" التذكير بأجواء أطروحات التعاون الإقليميّ، الّتي واكبت بدايات عمليّة السلام العربيّ– الإسرائيليّ، والّتي جرى محاولات لتأطيرها في عدّة صيغ، منها الشرق الأوسط الجديد، والشرق الأوسط الكبير. ولكنّ الفارق الأساسيّ فيما تشير إليه الأوضاع الحاليّة، أنّ الصيغ السابقة تستند إلى هدف تحقيق تنمية إقتصاديّة من خلال تعاون إقليميّ، وإقامة منظومة تعاون إقليميّ جماعيّ تكون "إسرائيل" جزءا منه. بينما تبدأ التحوّلات الحاصلة من وجود تحدّيات وتهديدات مشتركة تجمع دولاً في المنطقة ومن خارجها، كما أنّها تنبع أيضاً من سياسات وأدوار دول في المنطقة ومن خارجها، ممّا يعني للمراقب أنّ الصيغ السابقة للشرق الأوسط الموسع أو الكبير كانت فلسفتها تعاونية تجميعيّة، بينما ما تشير إليه التحركات الراهنة يبدو في جوهره دفاعيّاً لمواجهة السيّء أو ربما الأسوأ.

---

[١] غازي دحمان ، مسارات التحولات الشرق أوسطية، مجلة شؤون عربية، عدد 157، ربيع ٢٠١٤، ص90 .

الفقرة الأولى: التحوّلات بعد "الربيع العربيّ" ودور القوى الإقليميّة المؤثّرة فيها

بعد أحداث "الربيع العربيّ" تنامت علاقات مضطربة بين الأقاليم الفرعيّة للنظام الإقليميّ الشرق أوسطيّ، تنذر بتحوّلات عميقة بجوهر النظام، وظهر تحوّل إستراتيجيّ في بنية الإقليم، عنوانه العريض بداية معركة الاستقطاب المذهبيّ الإقليميّ المسلّح، وبداية حقبة من الصراعات الدوليّة على أرض الإقليم، واختفاء مبدأ حرمة التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول، حيث بدأ التدخّل العسكريّ رسميّاً وفعليّاً خاصة في سوريّة و اليمن. كما عمدت دول المحور المركزيّ في النظام الإقليميّ الشرق أوسطيّ على استغلال وضع الثورات وسقوط أنظمة الحكم، في السعي لبناء علاقات أقوى مع النّظم الجديدة، والتدخّل من أجل دعم أطراف داخليّة محدّدة. وسوف يتوقّف مستقبل النظام الإقليميّ الشرق أوسطيّ على المسارات الّتي سيأخذها التحوّل السياسيّ الجاري في النظام الإقليميّ العربيّ بعد الثورات، والفترة الّتي تأخذها حقبة عدم الاستقرار السياسيّ.

أوّلاً: مفهوم القوّة الإقليميّة

يعدّ مفهوم القوّة الإقليميّة أحد المفاهيم ذات الدلالات المتعدّدة في حقل العلاقات الدوليّة، كما أنّه يتداخل مع العديد من مفاهيم ومصطلحات الحقول الأخرى، وقد يعود ذلك إلى اختلاف وتعدّد المعايير الّتي يضعها كلّ تعريف للقوّة الإقليميّة، وإلى إرتباط وتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل القوى الكبرى والقوى المتوسّطة، فضلاً عن مفاهيم الهيمنة والقيادة.

وقد استند البعض أنّ الدولة لكي تكون قوّة إقليميّة كبرى ينبغي أن تكون أوّلاً جزءاً من منطقة معيّنة جغرافيّاً، وقادرة على الوقوف ضد أيّ تحالف من الدول الأخرى في المنطقة ولها تأثير كبير في الشؤون الإقليميّة، كما أنّها يمكن أن تكون أيضاً قوى كبرى على النطاق العالميّ بالإضافة إلى موقعها الإقليميّ[١]. فيما أضاف البعض إلى ذلك رغبة الدولة في القيادة، وإستعدادها لتكون وسيطاً في الأمن الإقليميّ أوّلاً، وفي الشؤون الإقتصاديّة ثانياً، وأن تتوافر لديها الموارد الكافية للتأثير على الساحة الدوليّة فيما يتعلّق بشؤونها الإقليميّة، وأخيراً أن يتمّ الإعتراف بها من جيرانها جبراً أو عن طيب خاطر[٢].

أمّا أهمّ التعريفات الّتي تناولت مفهوم القوّة الإقليميّة، فهو التعريف الّذي وضعه (ديتلف نولتي Detlef Nolte) حيث وضع عدداً من المعايير المحدّدة للقوّة الإقليميّة على النحو التالي[٣] :

[1] Detlef Nolte, **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, **Review of International Studies** , No 36, 2010, p 890

[2] Burak Kuntay, **Regional Competition In The Middle East In The 21st Century: Turkey And Egypt, The Journal of Economics, Sociology & Politics** . Jan2014, Vol. 10 Issue1 , Pp10-11.

[3] - Detlef Nolte , **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, op, cit, p 893.

١) رؤية الدولة الذاتيّة(self-conception) أو مطالَبتها بمكانتها الرائدة في المنطقة المحدّدة، جغرافيّاً وإقتصاديّاً وسياسيّاً.

٢) عرض (projection) إمكانيّاتها المادّيّة والتنظيميّة والأيديولوجيّة لإستخدامها إقليميّاً.

٣) أن يكون لها تأثير في الشؤون الإقليميّة .

ويجب أن تتوافر للقوّة الإقليميّة المميّزات التالية :

١) أن تكون مترابطة إقتصاديّاً وسياسيّاً وثقافيّاً مع المنطقة، وتؤثّر بشكل كبير على ترسيم الحدود الجيوسياسيّة والبناء السياسيّ – الفكريّ – في المنطقة.

٢) أن تمارس هذا التأثير عن طريق هياكل إداريّة، وتضع هويّة أو مشروع إقليميّ مشترك.

٣) أن توفّر المنافع العامة (collective good) للمنطقة أو تشارك في توفيرها.

٤) أن يكون منصبها القياديّ في المنطقة معترف به أو على الأقلّ يتمّ احترامه من الدول الأخرى داخل وخارج الإقليم، وخاصّة من قبل القوى الإقليميّة الأخرى.

وبناء على ما تقدّم يمكن القول أنّ "القوّة الإقليميّة هي تلك الدولة الّتي تمتلك موارد مادّيّة تفوّق ما تمتلكه أيّ دولة أخرى من دول الإقليم، ومن أبرز هذه الموارد عدد السكّان والإتساع الجغرافيّ والإمكانيّات الإقتصاديّة، والمشاركة والتفاعل الواضح مع مختلف القضايا الإقليميّة والدوليّة، والقوّة الإقليميّة هي الدولة الّتي تمارس دوراً رياديّاً في منطقتها ولها القدرة على التأثير في المنطقة الّتي تتواجد فيها، كما أنّها تمثّل هذه المنطقة في المؤسّسات الدوليّة. والإقليم قد يعتمد على دولة واحدة قويّة يدور في فلكها، وينشأ هذا الوضع بسبب أنّ الدولة المهيمنة، تستطيع فرض إرادتها والتأثير على الدول الأخرى، بفضل ما تحوزه من مقوّمات القوّة، ومن خلال وسائل مختلفة أبرزها المنافع الاقتصاديّة الّتي توفرها لدول الإقليم، والحفاظ على الأمن الإقليميّ، وقد تنشأ القوّة الإقليميّة بفضل الدعم الّذي توفّره قوى أخرى من خارج الإقليم.

ثانياً: دور القوى الإقليميّة المؤثّرة في تحوّلات "الربيع العربيّ"

أثّرت ثورات "الربيع العربيّ" في تفاعلات العلاقة بين القوى الإقليميّة الشرق أوسطيّة وتطوراتها، وخصوصا القوى المركزيّة الّتي تحتفظ بلقب "قوّة إقليميّة"، وهي: إيران، مصر، تركيّا، إسرائيل، المملكة العربيّة السعوديّة ومؤخّراً قطر. فالصراع الإسرائيليّ – الإيرانيّ يزداد حدّة، وهذا الصراع إنعكس على زيادة حدّة التنافس بين إسرائيل وإيران على كسب الدور الإقليميّ الموازن . كما شهد حدوث تحوّلات في التوجّهات الإستراتيجيّة التركيّة نحو السعوديّة وعلى حساب العلاقات مع إيران ومع "إسرائيل". فالأزمة السوريّة في بداياتها باعدت كثيراً بين تركيّا وإيران، حيث دعمت تركيّا المعارضة ودفعت باتّجاه الحسم العسكريّ، في مقابل دعم النظام الإيرانيّ للنظام السوريّ، وتأييد الحلّ السياسيّ للأزمة استناداً إلى بنود مؤتمر جنيف لعام ٢٠١٢ الّذي أعطى الأولويّة للحلّ

السياسيّ للأزمة، وتحدّث عن فترة إنتقاليّة وحوار بين الحكم والمعارضة، وتأسيس حكومة ذات فاعليّة تدير البلاد خلال تلك الفترة الانتقاليّة. وهنا جاء الالتقاء التركيّ مع "إسرائيل" التي تدفع باتجاه استخدام الحلّ العسكريّ لإسقاط النظام السوريّ. كما باعدت الأزمة السوريّة من التقارب الروسيّ التركيّ، الّذي وصل حدّ التصادم العسكريّ، وخصوصًا بعد التدخل الروسيّ المباشر في سوريّة، ولكن بعد حسم الصراع في سوريّة، إلى حدّ كبير لمصلحة النظام، ظهر إلتقاء مصالح بين روسيّا وتركيّا وإيران من خلال إجتماعات أستانة المتكرّرة، من أجل حلّ الأوضاع في سوريّة، وخلق مناطق وقف إطلاق النار، وضمان ترتيبات بين كافة الجهات المتصارعة، وتقاسم لمناطق النفوذ.

١.الدور الإيرانيّ في أعقاب أحداث "الربيع العربيّ"

نجحت إيران، في فرض نفسها كلاعب إقليميّ أساسيّ في مرحلة "الربيع العربيّ"، وفي رعاية مشروع إقليميّ يمتد ما بين العراق وسوريّة ولبنان. حيث أصبح لها نفوذ في سوريّة واليمن والعراق، واصطدم هذا النفوذ بحضور فاعلين إقليميّين: "تركيّا والسعوديّة وإسرائيل" ودوليّين: "الولايات المتّحدة". ونظرت إيران بحذر أقرب إلى القلق نحو التقارب المتسارع بين بعض دول "الربيع العربيّ" وتركيّا، حيث تعدّ تركيّا منافساً إقليمياً تقليدياً لإيران، على مستوى النظام الإقليميّ الشرق أوسطيّ .

أ. مكاسب إيران الإستراتيجيّة جراء التحوّلات الناتجة عن "الربيع العربيّ"

لقد حقّقت إيران العديد من الأهداف الإستراتيجيّة على مستوى الإقليم بعد "الربيع العربيّ" يمكن إيجازها بالتالي:

- **الاعتراف بإيران كقوّة إقليميّة ولاعب هام في الشرق الأوسط** : إستطاعت إيران أن تربح على المدى القصير من التحوّلات الإستراتيجيّة في منطقة الشرق الأوسط الناتجة عن الثوارت العربيّة، وإستفادت من تقدّم داعش في العراق، حيث أتيحت لها الفرصة لتتصرّف كشريك طبيعيّ داخل المجتمع الدوليّ في السعي لإعادة الإستقرار للمنطقة. وقامت إيران في سبتمبر ٢٠١٥ بتشكيل ائتلاف مشكل من روسيّا والحكومة السوريّة وحزب الله اللبنانيّ والحشد الشعبيّ العراقيّ بالإضافة إليها، لمواجهة داعش في مقابل التحالف الدوليّ الّذي تمّ تشكيله، وحدّدت إيران الهدف منه بمكافحة الإرهاب من خلال التنسيق الإستخباراتيّ والأمن. كما تمّ فيما بعد إنشاء مركز مشترك لتبادل المعلومات الإستخباراتيّة (يمثّل إيران والعراق وروسيّا وسوريّة) والّذي كان له دور هامّ في تنسيق العمليات العسكريّة، وقد استُخدمت هذه المعلومات لتوجيه الطلعات الجوّيّة العراقيّة ضدّ أهداف داعش في سوريّة في أوائل أكتوبر ٢٠١٥. وبنتيجة التطوّرات أصبحت إيران طرف في أيّ معادلة للقوّة في الشرق الأوسط لا يمكن للولايات المتحّدة أن تتجاهلها سواء في سوريّة أو العراق. والدليل على ذلك من دعوة طهران

لأوّل مرّة لحضور مفاوضات السلام في أكتوبر ٢٠١٥[1]. وبيّنت الأحداث أنّ التحوّلات الإستراتيجيّة في المنطقة، قد أنتجت فرصاً لإيران في أن تصبح قوّة إقليميّة قادرة على تشكيل التفاعلات، بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها.

- **الحفاظ على إستمراريّة النظام السوريّ الحليف في السلطة:** ساعدها في ذلك تزايد الدور الروسيّ في المنطقة، فقد كانت المشاركة الروسيّة في الأزمة السوريّة ذات أهمية شديدة لأهداف طهران الإقليميّة، المتمثّلة في الحفاظ على النظام السوريّ، وتحويل المعركة إلى مقاومة ضد التدخّل الغربيّ. وعلى الرغم من أنّه لم يتمّ إقامة تحالف رسميّ بين الدولتين، فقد ظهرت بوضوح شراكة إستراتيجيّة تقوم على رؤى مشتركة للنظام الإقليميّ. وقد بلغ التعاون الروسيّ الإيرانيّ ذروته في أغسطس٢٠١٦، عندما استخدمت روسيّا قاعدة حمدان الجوّيّة الإيرانيّة لشنّ هجمات ضد قوّات المعارضة داخل سوريّة.

ب.النظرة الإسرائليّة لتأثير "الربيع العربيّ" على إيران

إنّ الإهتمام الإسرائيليّ بتأثيرات "الربيع العربيّ" على إيران مفهوم، في ظلّ الافتراض السائد في "إسرائيل" بأنّ توسّع نفوذ إيران في المنطقة ومشروعها النوويّ يمثّلان تهديداً وجوديّاً لها، وبالتالي فقد حاول الباحثون الإسرائيليّون دراسة الدور الإيرانيّ في دول الجوار العربيّ وتأثير ذلك على "إسرائيل"، معتبرين أنّ محصّلة أحداث "الربيع العربيّ" سلبيّة لإيران، لاسيما في أعقاب تفجّر الوضع في سوريّة، لأنّه من ناحيّة، قلّص هامش المناورة الّذي كان متاحاً لها، ومن ناحية ثانية تهشّمت صورة إيران في المنطقة بعد موقفها الداعم للنظام السوريّ، ولكن يستدرك الباحثون بأنّه رغم خسارة طهران، فإنّه في حكم المؤكّد أنّها لن تُسلِّم بتداعيات "الربيع العربيّ"، حتّى لو انتهى الأمر بسقوط النظام في دمشق، حيث من الممكن أن تلجأ إلى توسيع تغلغلها في العراق كتعويض عن فقدان نظام الأسد. وفي المقابل هناك حذر من أنّ عدم سقوط النظام يعني مضاعفة النفوذ الإيرانيّ.

يقول الجنرال (رون تيرا) "إنّ الّذي يزيد من خطورة إستتباب الأمور لإيران في سوريّة، هو وقوع العراق تحت الهيمنة الإيرانيّة، ويشير إلى أنّه على مدى عقود كان العراق وايران يعمل كلّ منهما على لجم الآخر في لعبة توازن واضحة المعالم، وقد كان الصراع العراقيّ – الإيرانيّ يمثّل مصلحة خالصة لـ"إسرائيل" لأنّها ضمنت انشغال كليهما عنها، وهذا ما جعل الجبهة الشرقية لـ"إسرائيل" هادئة. ولكن في أعقاب سقوط نظام صدام حسين والانسحاب الأمريكيّ من العراق، تمكّنت إيران من التسلّل للعراق في ظروف مثاليّة مستفيدة في ذلك من تعاظم وزن القوى الشيعيّة هناك، وهذا عمليّاً يعني تمكّن إيران من الوصول حتّى حدود الأردن الشرقيّة، وفي الوقت نفسه، فإنّ التحالف بين نظام

[1] Shahram Akbarzadeh, **Iran’s Uncertain Standing in the Middle East, The Washington Quarterly,** Fall 2017,p117.

"الأسد" والعلاقة الخاصّة مع حزب الله تمكّن إيران من الوصول إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط"[١]. أمّا (إفرايم كام)– نائب رئيس مركز أبحاث الأمن القوميّ – فيرى "أنّ الثورات العربيّة وضعت إيران أمام خليط من الفرص والمخاطر، لأنّها رأت بداية في الثورات العربيّة تطوّرا يخدم مصالحها الإستراتيجيّة في المنطقة، وأنّ سقوط الأنظمة المؤيّدة للغرب في المنطقة، مثّل مصدر ارتياح بالغ لها، لاسيّما سقوط نظام الرئيس مبارك، الّذي كان حليفاً موثوقاً للغرب، بالمقابل فإنّ حجم الضربة الّتي تلقّتها إيران بعد تفجّر الثورة السوريّة كان كبيراً جدّاً، لأنّ إيران تدرك أنّ سقوط الأسد سيؤدّي إلى المسّ بنفوذها في لبنان،على اعتبار أن سوريّة تستخدم قاعدة لنقل السلاح والعتاد إلى حزب الله، ومن ناحية ثانية فإنّ إيران تعتبر ما يتعرّض له النظام السوريّ مؤامرة غربيّة، لذلك تقوم بتقديم الدعم لهذا النظام في المجال التقنيّ والعملانيّ، وفي الوقت نفسه تسعى لتجنيد دعم سياسيّ للنظام عن طريق التأثير على توجّهات دول أخرى، لاسيما العراق[٢]. وفي خطابه في مؤتمر هرتسليا في حزيران٢٠١٥، تطرق (نتنياهو) إلى البيئة الإقليميّة لـ"إسرائيل"، موضّحاً "أنّ إيران لا تزال تُشكل الخطر الأساسيّ على "إسرائيل" وأمن المنطقة، واعتبر أنّ(داعش) لا تصل في خطورتها إلى الخطر الإيرانيّ، فهي ليست دولة بالمفهوم الحقيقيّ لا من حيث الأدوات والإمكانيّات الّتي تملكها، ولا من حيث القدرات البشريّة الّتي تعمل لديها [٣].

إنّ "إسرائيل" تعتقد أنّه يمكن هزيمة داعش، ولكنّ إيران تملك من القدرات العسكريّة التقليديّة وغير التقليديّة، والإمكانيّات التكنولوجيّة والبشريّة لتبقى الخطر الحقيقيّ على "إسرائيل" حتّى بعد توقيع الاتفاق النوويّ معها، وأنّ المحور الشيعيّ أكثر تنظيماً وخطورة من المحور السنّيّ المتطرف (منظمات داعش، القاعدة والنصرة)، فهذا المحور غير متكتّل ويخوض حروباً داخليّة بين مركّباته.

٢.الدور التركيّ في أعقاب أحداث "الربيع العربيّ"

إنّ الدور التركيّ بأبعاده المتعدّدة أثار الجدل حول طبيعة وحقيقة الدوافع المحرّكة له بين اتّجاهات تُبرز الطابع البراغماتيّ للسياسة التركيّة، وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنيّة وفقاً لحسابات قصيرة الأمد. وأخرى ترى تحوّل السياسة الخارجيّة التركيّة نحو الشرق الأوسط فى إطار استعادة تركيّا ذاتها الحضارية الإسلاميّة تحت قيادة حزب ذي مرجعيّة إسلاميّة، ورؤية ثالثة ترى استمراريّة التوجه الغربيّ فى السياسة التركيّة، والتوافق بين سياستها فى المنطقة مع ارتباط نشاطها

---

[١] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لـ"إسرائيل"، مجلة "عدكون إستراتيجي"، الصادرة، عن" مركز أبحاث الأمن القومي"، مجلد١٤، عدد٣، أكتوبر ٢٠١١ .

[٢] إفرايم كام، إيران والاضطراب في العالم العربي، في: جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربي: مرجع سابق، ص ٤٣–٤٧.

[٣] انظر نص خطاب نتنياهو في مؤتمر هرتسليا على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الرابط:
http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM-Netanyahu-Herzliya-Conference-090615.aspx.

بمساعيها لزيادة أهميّتها الإستراتيجيّة لتعزيز فرص انضمامها للإتّحاد الأوروبيّ.

وقد رأت تركيّا في الثورات العربيّة وعلى لسان (أحمد داود أوغلو)، "أنّها بمثابة تدفّق طبيعيّ للتاريخ وأنّها عفويّة وضروريّة وأنّها جاءت متأخّرة، وأن التغيّرات الّتي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة إجتماعيّة، ولا بدّ من إبتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير، فمثّلت هذه الرؤية منطلقاً أساسيّاً للموقف التركيّ من هذه الثورات[١].

ولقد جاءت ثورات "الربيع العربيّ" بالنسبة لتركيّا لتسهم – حسب العديد من المنظّرين– في تعزيز قدرة تركيّا على وضع إستراتيجيّة "العثمانيّة الجديدة" موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيّا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربيّة، الّتي خضعت لسيطرة الإمبراطوريّة العثمانيّة ونفوذها. وترى هذه الآراء أنّ"العثمانيّة الجديدة" تقوم على ركيزتين أساسيّتين أُولاهما، إستلهام النموذج التركيّ في دعم عمليّة التحوّل الديمقراطيّ في الدول العربيّة وتعميق الفهم العربيّ لمفهوم العلمانيّة[٢].

وعلى الرغم من أنّ التغيّرات في منطقة الشرق الأوسط كان لها الكثير من التداعيات على القدرة التركيّة بتطبيق إستراتيجيّة تصفير المشاكل فقد رأت الكثير من الاتّجاهات التركيّة، أنّه من المرجّح أن تزداد أهميّة الدور التركيّ في المنطقة، إذا ما تمّ الاتفاق على توثيق العلاقات مع دول "الربيع العربيّ" الجديدة، وطرح تركيّا باعتبارها تقدّم نموذجّاً ملهماً يمكن لدول "الربيع العربيّ" الاستفادة منه. كما أنّ التخلّص من النظام السوريّ، أو تفكيك التحالف السوريّ الإيرانيّ ومعه حزب الله، سيفتح المجال الجغرافيّ السوريّ كي يكون معبراً لإقامة تحالف مختلف بين تركيّا ودول الخليج. ومن ناحية ثانية فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما زالت تعتبر تركيّا حليفاً إستراتيجيّاً، وليس من السهل التخلّي عنها، وعلى الرغم ممّا شهدته العلاقات الأمريكيّة التركيّة من توترات، فإنّ لعب تركيّا لدور بارز في المنطقة يخلق حالة من التوازن بين الفواعل الإقليميّة في النظام[٣] .

لقد كان القادة الأتراك أكثر المتفائلين، بالتحوّل الديمقراطيّ في الشرق الأوسط، ومن أنّها ستلعب دور الزعامة الإقليميّة في المنطقة، مستغلين روابط تركيّا مع كلّ من الغرب والدول العربيّة. لكن الآن لم يعد التفاؤل كما كان ومعه الطموحات التركيّة، فليبيا وسوريا محاصرتان في حروبٍ أهليّة، كما أنّ تركيا خسرت مصر سياسيًّا بعد عزل الجيش للرئيس (محمّد مرسي) في يونيو ٢٠١٣،

---

[١] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في: العيطة وآخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٢، ص ٥٨٨ .

[2] Ömer Taşpınar, "*The Turkish Model And Its Applicability*", In: "Turkey And The Arab Spring Implications For Turkish Foreign Policy From A Transatlantic Perspective", Mediterranean Paper Series, The German Marshall Fund Of The United States, October 2011

[٣] فلانجان، ستيفن، أولويات خاطئة، التقييمات التركية للقوة الأمريكية: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ترجمة مركز الزيتونة، بيروت، العدد ٦٩، ٢٠١١، ص١٠.

باستثناء تونس، البلد الوحيد الّذي نجا تقريبًا من التبعات الكارثيّة لإنهيار أحلام "الربيع العربيّ".

أ. محدّدات الدور التركيّ

تعود محدّدات الدور التركيّ في منطقة الشرق الأوسط لحالة الفراغ الّتي سادت النظام الإقليميّ خاصّة بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق، وبالتالي فقد جسَّدت هذه الرؤية محاولة الحكومة التركيّة الالتزام بنهج توفيقيّ توازنيّ على كافّة المستويات الداخليّة والإقليميّة والدوليّة بين التركيز على المصالح الوطنيّة التركيّة من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها بما يتناسب مع مكانة تركيّا الحقيقيّة في الوقت الحاضر، وبشكل يحقّق التوافق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليميّة المتعدّدة من جهة أخرى، وبين السعي لتعزيز استقلاليّة الرؤية التركيّة كدولة إقليميّة لها مصالحها المحدودة ذاتيّا بشكل مستقل من ناحية ثالثة، وتجنّب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتّحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى[1]. وشكّلت المعطيات الإقليميّة خلال ما عرف بثوارت "الربيع العربيّ" تحولاً في السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه دول المنطقة، حيث حاولت في بداية الأمر المحافظة على أجواء الإستقرار حتّى لا تتأثّر العلاقات الّتي بنتها والمصالح الاقتصاديّة مع البلدان العربيّة، وهذا ما وضعها أمام اختبار صعب حيث برز أمامها تحدّيان رئيسيّان[2] :

- التحدّي الأوّل يكمن في كيفيّة التوفيق بين مصالح تركيّا الاقتصاديّة وعلاقاتها السياسيّة الجيّدة مع الأنظمة في المنطقة وبين واجب دعم دول "الربيع العربيّ"، خصوصاً أن تركيّا تسوّق نفسها كإحدى الديمقراطيّات الرائدة، وكنموذج إسلاميّ يمكن تعميمه في الدول العربيّة.
- التحدّي الثاني فيتعلّق بموازين القوى الإقليميّة، حيث يمكن للتحوّلات السياسيّة أن تفرز قوى إقليميّة جديدة منافسة لها كمصر الّتي تعدّ أكبر دولة عربيّة، ولها من المقوّمات ما يخوّلها لذلك، وأمام كلّ هذه التحدّيات والإمكانيّات الّتي رافقت التحوّلات السياسيّة فإنّ السلوك السياسيّ التركيّ بدأ تدريجيّاً وبشكل سريع في التحوّل من طبيعته التعاونيّة إلى سلوك فيه الكثير من التوتّر والتدخّل في الشؤون الداخليّة للدول .

نستنتج من ذلك أنّ مواقف تركيّا تجاه "الربيع العربيّ" تميّزت بالاختلاف النسبيّ، ففي البداية التزمت تركيّا المتابعة والحذر للأوضاع في تونس، ثمّ كان الموقف التركيّ أكثر وضوحاً في الحالة المصريّة، من خلال مطالبة الرئيس المصريّ بإدخال إصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب، ثمّ التحوّل بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالتنحّي، أمّا بشأن ليبيا فقد كانت المواقف التركيّة

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية، تقدير موقف ، مارس ٢٠١١، ص٦ .

[2] إياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية "تركيا نموذجاً"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٣، العدد ٤٦، ص ١٩٠.

أكثر تحفّظاً إزاء التدخّلات الخارجيّة، حيث هاجمت تركيّا خطط حلف شمال الأطلسيّ، بالتدخّل العسكريّ في ليبيا، قبل أن ينقلب رئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان)، على نظام القذافيّ تحت تأثير الضغوط الدوليّة، ويؤيّد تحرّكات حلف شمال الأطلسيّ مشاركاً في العمليّات العسكريّة، هذا التحوّل التركيّ في المواقف من تلك الأحداث، كانت تحكمه دائماً مصالحها الّتي تحدّد سياساتها.

أمّا بالنسبة إلى سوريّة فقد جاء التحرّك التركيّ بحساب وحذر، فالعلاقات التركيّة مع سوريّة بالغة الحساسيّة والأهميّة، حيث تعتبر سوريّة ركيزة الدبلوماسيّة التركيّة الأساسيّة في منطقة المشرق العربيّ، ومن هنا فقد بدا الموقف التركيّ إيجابيّاً تجاه الأزمة، وقد اتّسم منذ البداية بالتصاعد التدريجيّ اعتقاداً منها أنّه بالإمكان التأثير في النظام ودفعه نحو التغيّر، لذلك حاولت مبكراً تفادي الأحداث بعد ارتفاع حدّة التصادمات بين الجيش والمعارضة من خلال مطالبة النظام السوريّ، بإجراء تغيّرات تشريعيّة دستوريّة وسياسيّة جوهريّة في البنية الأساسيّة، تسمح بتحوّل تدريجيّ نحو الديمقراطيّة[١]. حيث المطلوب حلّ الأزمة حلاً سلميّاً، حيث رأت تركيّا أنّ مطالب الشعب بمزيد من الحريّات ورفع كافّة القيود المتعلّقة بالحقوق السياسيّة والإنسانيّة هي مطالب مشروعة، ورأت أنّ الصداقة مع النظام لا يمكن أن تكون على حساب الشعب، وقد أعلن رئيس الوزراء التركيّ (أردوغان) "أنّ ما يرتكب في سوريّة يشكّل فظائع لا يمكن السكوت عنها، وإذا استمرت هذه الفظائع لن تدافع تركيّا عن سوريّة في المحافل الدوليّة[٢]. ثمّ ما لبث أن تطوّر الموقف التركيّ لدعم المعارضة في سوريّة، حيث أصبحت تركيّا ملجأً آمناً للجيش السوريّ الحرّ ولقوى المعارضة.

وكما ولعبت تركيّا دوراً نشطاً في دعم المعارضة السياسيّة والتأثير فيها إذ منحتها التسهيلات الماديّة واللوجستيّة لتطوير عملها، وتنسيق جهودها لإسقاط النظام السوريّ، كما أصبحت أهم مركز لتجمّع المعارضة خصوصا بعد تشكيل المجلس الوطنيّ في ٢ تشرين الأول ٢٠١١، ونشطت الدبلوماسيّة التركيّة لدعم المعارضة السوريّة والاعتراف بها دوليّاً، ومساعدتها في أن تحظى بالشرعيّة التمثيليّة، كما وسمحت تركيّا للمعارضة بافتتاح مكاتب لها في العديد من مدنها، وإدخال السلاح عبر أراضيها[٣]. ورغم استياء تركيّا من استضافة سوريّة لمقاتلي حزب العمّال الكردستانيّ في السابق، إلاّ أنّها فتحت الحدود أمام المعارضة السوريّة والسماح لهم بعقد اجتماعاتهم ممّا أسهم في تشكيل خطر على النظام، كما فتحت الأبواب أمام اللاجئين السوريّين الّذين سرعان ما شكّل تزايد

[١] أمل ياسين،المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الرظاي للدراسات، ٢٥ مايو ٢٠١٢، للمزيد الرابط التالي: http://www.alrai.com/articles/515433.htm

[٢] علي حسن باكير، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ٩

[٣] عزمي بشارة، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥٠٨

عددهم ضغطاً سياسيّاً وأخلاقيّاً على الدول الداعمة للنظام، وقامت تركيّا بإجراءات عسكريّة ضد سوريّة، مثل فرض حظر الطيران على المنطقة الشماليّة والتدخل العسكريّ في بعض المناطق.

وفي جانب أخر ارتبط مأزق الموقف التركيّ، بالمشكلات الأمنيّة الّتي قد تترتّب على زيادة المواجهات في سوريّة، حيث ترتبط تركيّا بحدود كبيرة مع سوريّة، وهناك تداخل على جانبيّ الحدود، هذه المعطيات زادت من مخاوف تركيّا من تدفّق اللاّجئين السوريّين، كما رأت تركيّا أنّ أيّ تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران والعراق من الجنوب والشرق، وروسيّا من الشمال، وهم حلفاء النظام السوريّ وجيران تركيّا الّتي لن تغامر بقطع العلاقة معهم أو توتير الأجواء، ونسف سياسة حلّ المشكلات، أضف إلى ذلك سيطرة الاعتبارات الأمنيّة على المواقف التركيّة إزاء الأزمة السوريّة وذلك في ظلّ تنامي التخوّف من تأجيج المشكلة الكرديّة، خصوصاً في ظلّ اتّساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريّة والّتي تصل تقريباً إلى (٨٧٧) كيلو متراً، وبالتالي فإنّ الجيش التركيّ لن يجازف في الدخول بمواجهة منفردة مع النظام السوريّ، وبذلك يمكن القول إنّ مؤسّسة الجيش ورفضها التهديد بالتدخّل العسكريّ، كان من العوامل الّتي ساهمت في تحديد الدور التركيّ[١].

ب.تأثير "الربيع العربيّ" على العلاقة الإسرائيليّة التركيّة

تفاوتت تقييمات الباحثين الإسرائيليّين بشأن تأثير الربيع العربيّ على العلاقات مع تركيّا بوضوح، فمن الباحثين من رأى أنّ "الربيع العربيّ" سيزيد من ميل تركيّا نحو مزيد من العداء تجاه "إسرائيل"، وبالتالي يتوجّب التعامل معها كعدوّ، ومنهم من رأى أنّه رغم أنّ حكومة أردوغان ستواصل التشدّد تجاه "إسرائيل"، فإن الربيع العربيّ قد يؤدّي إلى التقاء مصالح بين الجانبين قد يسهم في تخفيف مستوى التوتّر بينهما. وفي هذا المجال يرى (ألون لئيل) – رئيس تحرير المجلة البحثية "سيكور مموكاد"، الّذي شغل في الماضي سفير "إسرائيل" في أنقرة– "أنّ الربيع العربيّ زوّد تركيّا بالمزيد من الحوافز لزيادة التعبير عن عدائها لـ"إسرائيل". وهو يجزم بأنّ الأتراك معنيون بتصعيد المواجهة ضدّ "إسرائيل" من أجل تسجيل نقاط في الساحتين العربيّة والإسلاميّة، وذلك لكي تبدو حكومة أردوغان كالطرف الّذي تمكّن من التصدّي لـ"إسرائيل"، في الوقت الّذي تعاونت معها دول عربيّة، وذلك بهدف مراكمة القبول لدى الرأي العام العربيّ وتوظيف ذلك في التسلّل للعالم العربيّ في ظروف مثاليّة"[٢].
ويرى البعض أنّه إزاء السلوك التركيّ، يتوجّب على "إسرائيل" أن تقوم بتوسيع تحالفها مع الدول الّتي هي في حالة خصومة إستراتيجيّة مع تركيا، مثل: اليونان وقبرص وبقية دول البلقان. أمّا الجنرال (عوزي ديان) – الذي شغل في الماضي منصب نائب رئيس هيئة أركان الجيش ورئيس شعبة

---

[١] عزمي بشارة، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن ، مرجع سابق، ص ٥٠٣–٥٠٨ .

[٢] لون لئيل، كيف يتوجب على إسرائيل أن تتصرف إزاء العواصف في الشرق الأوسط، مجلة "سيكور مموكاد" سبتمبر ٢٠١١.
Html. 092011 strategy/ 092011/http://www.sikurmemukad.com/magazine

الاستخبارات العسكريّة – يدعو إلى استعادة زمام المبادرة في مواجهة تركيّا، بحيث يتوجّب طرح مبادرة تقوم على الدعوة لإقامة وطن قوميّ للأكراد. ويضيف "عدد الأكراد 30 مليون نسمة، وحقّهم في دولة لا يقلّ عن حقّ الفلسطينيّين في دولة، وهكذا نقوم بتصدير الأزمة إلى تركيّا وإيران وسوريّة. وبالنسبّة للبروفيسور (عنبار) فإنّه لا يتبنى كل التوصيات التي صدرت عن (لئيل وديان)، إلاّ أنّه يتفق معهم في توصيف الخلفيّة التي تنطلق منها السياسات التركيّة، ويرى أنّ تركيّا تتخذ مواقف عدائيّة من "إسرائيل" وتعلن دعمها لحماس، كجزء من سعيها لممارسة تأثير على ما يجري في المنطقة [١]

وعلى صعيد العلاقة المستقبلية مع "إسرائيل"، يرى الباحثون أن التوتّر بين تركيّا وإيران وسوريّة قد يفضي في المستقبل إلى تحسين العلاقة مع تل أبيب، حيث يعتبر الجنرال (رون تيرا) تركيّا جزءاً من الحسابات الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل"، وهو يعيد للأذهان حقيقة أنّ تركيّا كانت لعشرات السنين حليفاً لـ"إسرائيل"، وكانت جزءاً من التوازنات الّتي توظفها في مواجهة كلّ من العراق وسوريّة وإيران. ويضيف أنّه بعد فوز حزب العدالة والتنمية، فإنّ هناك ميلاً لدى الأتراك لتحدّي "إسرائيل"، رغم أنّه لا يوجد مسوّغ إستراتيجيّ يدعو للخصومة والعداء، ويعتقد (تيرا) أنّ قادة تركيّا أصبحوا يرون أنّ التصعيد ضدّ "إسرائيل" يخدم مصالحهم لدى أطراف أخرى، ويضمن لتركيّا توسيع تأثيرها في المنطقة.

وتعتبر "إسرائيل" أنّه من التبسيط الحكم على تركيّا على أساس أنّها عدوّ، لأنّ حقائق الجغرافيّا السياسيّة تسهم في بلورة شراكة مصالح بينهما، وهذه الشراكة أدّت في الماضي إلى التحالف بينهما، من أجل لجم الأنظمة العربيّة ذات التوجّه القوميّ. وهناك رغبة في "إسرائيل" بأن تكون ثمّة رغبة لتركيّا في محاصرة نفوذ إيران، فيكون هدفا مشتركاً للدولتين، ولكن هناك معضلة تواجه "إسرائيل" حاليّاً تتمثّل في صعوبة تحديد التوجّهات الإستراتيجيّة، الّتي يعتمدها الرئيس (أردوغان) لأنّه من ناحية يرغب في التعاون مع إيران في محاربة الأكراد، وفي الوقت نفسه يخشى من تنامي نفوذها.

ثالثاً: التحوّل في أدوار الفاعلين من الدول العربيّة

تغيّرت أدوار العديد من الفاعليّن الإقليميّين في منطقة الشرق الأوسط بعد اندلاع الثوارت العربيّة، فتصاعد الدور الإقليميّ لبعضها بينما تراجعت أدوار دول أخرى، فقد تراجع الدور المصريّ في ظلّ عدد من المعوّقات الهيكليّة التي تواجهه في الوقت الحالي، والّتي تشمل التحدّيات الأمنيّة والصعوبات الإقتصاديّة، التي جعلت مصر تعتمد على القروض الخارجيّة خاصة القادمة من الدول

---

[1] Efraim Inbar **srael's and Uprisings Arab 2011 The** , , Ibid, **Security National.** Ibid? spring Arab What
.

الخليجيّة. في مقابل ذلك تصاعد الدور الإقليميّ للمملكة العربيّة السعوديّة يساندها في ذلك ثلاثة عوامل أولها الموارد الماليّة الضخمة، ثانيها الموارد النفطيّة، وثالثها الدين الإسلاميّ وذلك بإدارتها لأكثر الأماكن الإسلاميّة قداسة(مكّة والمدينة). كما تحوّلت سوريّة من لاعب إقليميّ لها تأثير كبير في بيئتها الإقليميّة، إلى ساحة للحرب الأهليّة والمعارك الجيوسياسيّة. كما حاولت دول أخرى الاستفادة من الثوارت العربيّة بالعمل على تعزيز دورها الإقليميّ، مثل قطر الّتي سعت لتعزيز وزنها الجيوسياسيّ، بتأييدها تغيير نظام بشار الأسد، ودعمها للرئيس المصريّ المعزول محمّد مرسي ثمّ احتضانها لأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين بعد إزاحته من الحكم [١] .

لقد أسهمت ثورات "الربيع العربيّ" في تراجع القوّة العربيّة وإنهاك الأنظمة العربيّة الرسميّة بالتحدّيات الداخليّة، وإضعاف دور القوى المعارضة لـ"إسرائيل" وخصوصاً الحركات الإسلاميّة وحركة الإخوان المسلمين، نظراً لإعلانها من قبل مصر والسعوديّة والإمارات العربيّة حركةً إرهابيّةً بعد إسقاط حكم الرئيس المصري السابق (محمّد مرسي). وجعلت الثورات العربيّة "إسرائيل" من أقوى الفاعلين والطامحين على الهيمنة الإقليميّة للنظام الإقليميّ الشرق أوسطيّ، في الوقت الذي تلاشى فيه دور الدول العربيّة في وضع قواعد اللّعبة الإقليميّة الجديدة في النظام الإقليميّ للشرق الأوسط[٢].

لم تُخفِ السعوديّة قلقها من ثورات "الربيع العربيّ"، ومن تأثيراتها المحتملة عليها، ورغم أنّ غياب الدور العربيّ لمصر وسوريّة وليبيا، بعد أعوام من غياب الدور العراقيّ، ترك للسعوديّة فرصاً لتنشئ نفوذاً إقليمياً وتأثيراً في أكثر من ملف عربيّ، وسعت لتلقّف هذا الدور، خصوصاً في اليمن، إلاّ أنّ ما حدث لاحقاً كشف عن ضعف في التخطيط والتنفيذ، وربما قصور في الرؤية، لتتحوّل المنحة في النهاية إلى محنة. ولقد أرادت السعوديّة بشنّها حرباً على اليمن عام ٢٠١٥ مواجهة خطر تمكّن طهران من تهديد مضيق باب المندب، كما هو الحال في مضيق هرمز، وهما المنفذان الوحيدان لعبور نحو ٧٠% من صادرات البلاد النفطيّة، بحسب بيانات موقع OEC الاقتصاديّ لعام ٢٠١٦.

رابعاً: الصراع الإقليميّ وزيادة حدّة التوتّر الطائفيّ

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد الثوارت العربيّة تزايد الصراع بين المملكة العربيّة السعوديّة وايران، فالسياسة الإيرانيّة القائمة على دعم حلفاءها الشيعة وتعزيز نفوذها في كلٍّ من العراق ولبنان وسوريّة وأخيراً اليمن، أدّت لتصاعد المخاوف السعوديّة من قيام إيران بإنشاء هلال شيعيّ في هذه المناطق، فقد كانت الرياض ترى أنّه إذا تمّ تجاهل الدور الإقليميّ المتزايد لإيران فإنّها ستضطر

[1] -Bassel F. Salloukh, The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East, The International Spectator, Vol. 48, No. 2, June 2013, Pp42-43

[٢] عدنان هياجنة، التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد٦٧، ص٦٢.

يوماً ما لمواجهة طهران في الفناء الخلفيّ الاستراتيجيّ لها أيّ الخليج العربيّ [1].

غير أنّ السياسة الإيرانيّة القائمة على تعزيز تحالفاتها في المنطقة لم تكن جديدة، فقد تصاعد النفوذ الإيرانيّ بعد الغزو الأمريكيّ للعراق عام٢٠٠٣، والّذي غيّر من الخريطة الجيوبوليتيكيّة للمنطقة، ودفع العراق للتماهي مع إيران بشكل أكبر. ومع اندلاع ثورات "الربيع العربيّ" زادت ساحات التنافس بين إيران والسعوديّة بشكل كبير، فقد تحوّلت اليمن منذ عام ٢٠١٤ إلى ساحة جديدة للتنافس بينهما. وأمّا سوريّة الّتي تعد معقلاً للنفوذ الإيرانيّ، فقد رأت السعوديّة في الأزمة السوريّة فرصة لإضعاف النظام السوريّ، ومن ثّم عزل إيران عن المنطقة، ولذلك دعمت جماعات المعارضة السوريّة ومنها الجيش السوريّ الحرّ. وفي لبنان حيث الساحة الأخيرة للتنافس بينهما، فقد أثّر الوضع السوريّ عليها حيث ارتفعت حدّة العنف الطائفيّ، بسبب مشاركة حزب الله النشطة في دعم النظام السوريّ، ممّا أدّى إلى هجمات على المناطق الشيعيّة اللبنانيّة من الفصائل السنيّة[2] .

لقد لجأت السعوديّة إلى استخدام القوّة العسكريّة في ساحتين للصراع في مواجهتها مع إيران:

أولا: في البحرين حيث استندت إلى أحد بنود ميثاق مجلس التعاون الخليجيّ لتقديم المساندة لدول الخليج، وأرسلت ١٠٠٠ جندي لمساعدة الحكومة البحرينيّة على قمع الاحتجاجات.

وثانيا: في مواجهة الحوثيين في اليمن، ففي نهاية مارس٢٠١٥ أنشأت المملكة العربيّة السعوديّة تحالفاً عربياً وشنت حملة جوّيّة ضد الحركة الحوثيّة، والّتي كانت في طريقها للسيطرة على الدولة اليمنيّة واسقاط حكومتها والسيطرة على عاصمتها صنعاء[3] .

وفي مجال أخر حصل توتّر في العلاقة بين تركيّا وإيران، فيما خصّ الأزمة السوريّة، وظهر تناقض في الأجندات الإقليميّة للطرفين، بعد محاولة تركيّا إخراج سوريّة من المحور الإيرانيّ، وتقليص المدّ الشيعيّ، وكذلك تحويل أراضيها إلى قاعدة وممر للتنظيمات المتشدّدة كجبهة النصرة الّتي أدرجتها واشنطن ضمن التنظيمات الإرهابيّة، وتقديم كافّة أشكال الدعم اللوجستيّ إلى الجيش السوريّ الحرّ، مما انعكس سلباً على الأمن القوميّ الداخليّ لإيران، وأسهم في تفاقم أزمة الثقة بين البلدين. ولكن مؤخراً تغيّر السلوك التركيّ تجاه إيران خاصّة بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة في تركيّا، مما إنعكس تنسيقاً على الساحة السوريّة، خاصّة بعد تطور الأحداث في سوريّة، لصالح النظام، وحصلت عدّة قمم روسيّة، تركيّا وإيرانيّة، وكان على جدول أعمالها ترتيب أوضاع الصراع في سوريّة، وإيجاد ترتيبات تأخذ بعين الإعتبار هواجس كافة الأطراف.

---

[1] Bassel F. Salloukh, The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East, op,cit, Pp32–46

[2] Athina Tzemprin , And Others **,** The Middle East Cold War: Iran-Saudi Arabia and the Way Ahead, Croatian Political Science Review, Vol. 52, No. 4-5, 2015, Pp 193

[3] *Awadh Al-Badi*, Saudi-Iranian Relations: A Troubled Trajectory In Gawdat Bahgat and others, Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbours, United Kingdom, Palgrave Macmillan , 2017

الفقرة الثانيّة: الأبعاد الدوليّة للتحوّلات في أعقاب "الربيع العربيّ"

لم تحظ منطقة الشرق الأوسط، في أيّ وقت، بفرصة الاستقلال الكامل عن القوى الكبرى الحاكمة في النظام العالميّ. وكثيراً ما كانت التغيّرات الإقليميّة في المنطقة تعكس تغيّر النظام العالميّ، سواء في طبيعته وهيكليّته، أو في أطرافه الرئيسيّة وتبدّل مواقعها داخله. لكن ظلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة، لما يقرب من ثلاثة عقود، تحتلّ صدارة القوى الكبرى المؤثّرة في الشرق الأوسط، بل كانت تنفرد تقريباً بدور "الراعي الرسميّ" لمجمل قضايا وتطوّرات المنطقة.

بيد أنّ تغيّراً جوهريّاً بدأ يظهر أخيراً، حيث أخذت واشنطن ترفع يدها عن المنطقة في أعقاب "الربيع العربيّ"، مما أتاح الفرصة أمام روسيّا لتملأ الفراغ بسرعة وديناميكيّة، بعد أن صارت الفاعل الرئيسيّ في الملف السوريّ، وبدأت تتجه حاليّاً إلى ملفّات وأزمات أخرى، مثل ليبيا واليمن، لتثبت أنّها تقترب من مكانة الولايات المتّحدة في موقع القوّة العالميّة المهيمنة على الشرق الأوسط.

وكذلك فإنّ غياب رؤية إستراتيجيّة موحّدة لدول الإتّحاد الأوروبيّ في منطقة الشرق الأوسط، جعل بقاء الإستقرار في دول ثورات "الربيع العربيّ" يعني بالنسبة للدول الأوروبيّة، ضبط حركة الهجرة غير الشرعيّة إليها، من دون النظر إلى بقيّة القضايا والأزمات في منطقة الشرق الأوسط[١].

أمّا الصين فقد انطلق موقفها من الثورات العربيّة من ثلاثة معطيات تمثّل رؤيتها الإستراتيجيّة للنظام الإقليميّ الشرق أوسطيّ وهي: ضمان حصّتها من الطاقة، وزيادة علاقاتها الاقتصاديّة بما يضمن تلبية احتياجاتها المتزايدة، إضافة إلى تأكيدها الدائم على حلّ النزاعات عبر التعاون والتفاوض[٢]. غير أنّ الأزمة السوريّة قرّبت العلاقة بين الصين وروسيّا، لتأخذ بعداً إستراتيجيّاً مهمّاً لزيادة فرص التنسيق على المسرح الدوليّ. كما أنّ رغبتها في لعب دور دبلوماسيّ وسياسيّ عالميّ، يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصاديّة والعسكريّة والّذي أدّى إلى تغيّر موقفها من الثورة السوريّة، حيث انتقلت الصين من موقف المتفرّج إلى موقف أكثر نشاطا وفاعلية بالقدر الكافي، وظهر ذلك من خلال تعاطيها في مجلس الأمن الدوليّ وإستخدامها للفيتو. وإقليميّاً فإنّ إيران حاضرة في إستراتيجيّة الصين الدوليّة، لأنّ إيران تعدّ ثاني أهمّ مورّد للنفط إليها[٣].

[1] Nick Witney and Anthony Dworkin, *A Power Audit of EU – North Africa Relations (London): European Council on Foreign Relations*, 2012, P. 23.
[2] Mordechai Chazizq, "The Arab Spring: Implications for Chinese Policy". *MERIA*,Vol. 17, No. 2, Summer 2013, PP. 74-75, PP. 78-79.
[٣] المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ما الذي حدّد الموقفين الروسي والصينّي من الأزمة في سورية؟ على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org

أوّلاً : الموقف الأمريكيّ من تحوّلات "الربيع العربيّ" في مرحلة إدارة أوباما

طغت حالة الإنكفاء الأمريكيّ عن التدخّل المباشر بعد وصول أوباما إلى الحكم في عام ٢٠٠٨ على مسار التفاعلات في النظام الدوليّ قبيل انطلاق الثوارت العربيّة، وعلى الرغم من تفاجئ الولايات المتّحدة بانطلاق الثوارت، إلاّ أنّها سرعان ما تخلّت عن مساندة بعض الديكتاتوريّات العربيّة، وأعلنت مواقف منفتحة على القوى الجديدة ولاسيما الإسلاميّة نتيجة مرونة سياساتها الخارجيّة وبراغماتيّتها في التعاطي مع التطوّرات الدوليّة.

وفي مقال (لهنري كيسنجر) بعنوان "تعريف دور الولايات المتّحدة في الربيع العربيّ" في صحيفة هيرالد تربيون ٢٠١٦/٤/٢ تعرّض فيه للمبدأين الرئيسيّين الحاكمين للسياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط وهما: أمن النفط وأمن" إسرائيل"، وكشف بوضوح المبدأ الأهمّ الّذي يقف وراء هذه السياسة، وهو منع ظهور أيّ قوّة إقليميّة تستطيع أن تجمع دول المنطقة حولها[١]، وعليه، فإنّ التحليل العلميّ والواقعيّ للمواقف الأمريكيّة تجاه الثورات العربيّة لا بدّ أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

ولقد جاءت الثّورات العربيّة لتبيّن بوضوح حال الانكفاء الأميركيّ عن التدخّل المباشر كنهج وإستراتيجيّة ولكنّها من جهة أخرى، فرضت عليها إعادة النظر في سياستها الخارجيّة في الشرق الأوسط، الّتي بدأت في عهد أوباما تتّجه نحو الحفاظ على الوضع القائم من ناحية، وعدم توريط الولايات المتّحدة في مغامرات عسكريّة عالية التكلفة من ناحية أخرى. وهو ما جعلها تحاول التأقلم مع إستراتيجيّة التحكّم بمسارات التغيير ونتائجه. وفي الحقيقة أنّ السياسة الخارجيّة الأمريكيّة مرت خلال فترة أحداث الربيع العربيّ بالتخبّط، والتناقض وكانت استجاباتها غير متناسقة للأحداث في الشرق الأوسط. ولقد إنتهجت إدارة الرئيس الأمريكيّ أوباما سياسة حذرة منذ بداية اندلاع ثورات الربيع العربيّ في تونس، وقد أعلن الرئيس أوباما أن المبادئ الّتي ستقوم عليها السياسة الأمريكيّة في المنطقة ستكون بالعمل على تعزيز الإصلاحات، ودعم عمليات التحوّل نحو الديمقراطيّة من خلال برامج المساعدات الّتي ستقدّمها الولايات المتّحدة إلى بلدان الربيع العربيّ[٢]. واختلف التعاطي الأميركيّ مع ثورات الربيع العربيّ بين بلد واخر، بما يتناسب مع المصالح الأمريكيّة، فلم تعمل أميركا على منع سقوط زين العابدين في تونس، وقامت في بداية الثورة في ليبيا بالضغط على مجلس الأمن لصدور القرارين1970 و 1973 بشأن الحالة الليبيّة، ومضمونهما: إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبيّة في الدول

---

[١] مصطفى مرسي، المواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية وتأثيرها على التفاعلات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، عدد١٥٧ ، ربيع٢٠١٤ 14، ص ٢٢.

[٢] عبير الغندور، ثورات الربيع العربي :السمات والآثار المترتبة على النظام الشرق أوسطي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٦٧، ربيع ٢٠١٤، ص٢٠.

الغربيّة، وإقامة منطقة حظر طيران في الأجواء الليبيّة. وقامت بترؤس حلف عسكريّ ضم عدداً من الدول لمساعدة ثوار ليبيا، فقام حلف الناتو بضربات جوّيّة على أهداف عسكريّة لقوات القذافيّ، وبعد مقتل القذافيّ وانتصار الثورة الليبيّة بعد أشهر على انطلاقها، حاولت الولايات المتّحدة الأمريكيّة احتواء الثورة في ليبيا، فاستخدمت الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة.

وإختلف التعاطي الأميركيّ فيما خصّ الثوّرة في اليمن، فدعا الرئيس الأمريكيّ (أوباما) نظام الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح) إلى التحاور مع مطالب الثورة، ووقف العنف والأساليب القمعيّة، ومحاسبة مرتكبيها، واعتبرت واشنطن نظام صالح حليفاً إستراتيجيّاً لها في حربها على تنظيم القاعدة، فيما طالبته بعد ذلك بالبدء في نقل السلطة. وقد دعمت الولايات المتّحدة المبادرة الخليجيّة الّتي تتضمّن تنحّي الرئيس اليمنيّ واستلام نائبه للسلطة، وكانت إحدى الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجيّة والمراقبة لتنفيذها. وبعد الانقلاب المسلّح على السلطة في سبتمبر/أيلول من العام ٢٠١٤، الّذي نفذه الحوثيون بالتحالف مع الرئيس المخلوع (علي عبد الله صالح) في اليمن، أيّدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦، والّذي يساند حكومة عبد ربّه منصور هادي، وقامت الولايات المتّحدة بتأييد المملكة العربيّة السعوديّة في قيادة عاصفة الحزم ضد الحوثيين.

١. موقف إدارة أوباما من الثورة المصريّة

لقد مرّ الموقف الأمريكيّ من الثورة المصريّة بثلاث محطّات رئيسيّة هي[١] :

أ. تفاجؤ الإدارة الأمريكيّة من الأحداث والتطوّرات المتسارعة، حيث طالبت النظام المصريّ والمتظاهرين بإبداء أكبر قدر من ضبط النفس، وعدم استخدام وسائل القمع تجاه المتظاهرين، مع مطالبة المتظاهرين بالالتزام بالتظاهر السلميّ.

ب. مطالبة النظام المصريّ بقيادة عمليّة إصلاح سياسيّ واجتماعيّ خلال فترة انتقاليّة، بهدف الحفاظ على استقرار النظام في مصر لمنع التغيّر السياسيّ المفاجئ داخل المنطقة العربيّة.

ج. المطالبة بتأمين انتقال آمن ومنظّم للسلطة من الرئيس (مبارك) لنائبه (عمر سليمان).

وبعد سقوط الرئيس (حسني مبارك)، وإجراء مصر إنتخابات رئاسيّة، أيّدت الولايات المتّحدة الرئيس (محمّد مرسي)، وطالبته بالمحافظة على التزامات مصر الدوليّة.

لكن بعد الانقلاب على الرئيس (محمّد مرسي)، وإنتخاب الرئيس (عبد الفتاح السيسيّ) أخذت العلاقة منحى التأكيد على الطبيعة الإستراتيجيّة للعلاقة مع مصر واستمرار التعاون الأمني بينهما[٢].

---

[١] مي عبدالمنصف، الموقف الامريكى من ثورة 25 يناير، الحوار المتمدن، العدد ٤٠٤٦– ٢٠١٣/٣/٢٩.

[٢] كيري: الجيش المصري كان " يستعيد الديمقراطية "عندما عزل مرسي، 1 من اب ٢٠١٣:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2CTO20130801

٢. موقف إدارة أوباما من الحرب السوريّة

في بداية الأحداث السوريّة، طالبت الولايات المتحّدة الأمريكيّة النظام السوريّ بإجراء إصلاحات تلبّي مطالب المحتجّين ووقف العنف، وبعد ذلك انتقلت إدارة الرئيس (أوباما) إلى ممارسة ضغوط على النظام السوريّ، تمثّلت بفرض حزمة من العقوبات الماليّة والاقتصاديّة في ١٨ أيار ٢٠١١، شملت الرئيس (بشار الأسد) وعدداً من المسؤولين السياسيّين والأمنيّين، ثمّ فيما بعد اعتبرت الولايات المتّحدة الرئيس السوريّ فاقداً للشرعيّة لعجزه عن إنجاز التحوّل الديمقراطيّ. وقد تطوّر الموقف الأمريكيّ بعد ذلك، إذ تمّ تهديد سوريّة باستخدام القوّة المسلّحة بعد ثبوت استعمال النظام السوريّ للأسلحة الكيميائيّة –بحسب وجهة النظر الأمريكيّة– ضدّ المعارضة السوريّة المسلّحة، لكنّ الاتّفاق الروسيّ الأمريكيّ على تجريد النظام من الأسلحة الكيميائيّة، وخشية انهيار مفاجئ للنظام السوريّ، جعلا الموقف الأمريكيّ يتراجع[١]، وتنظر الولايات المتّحدة بريبة إلى واقع الحرب السوريّة ومسارها المسلّح، وما قد يخلّفه الحسم العسكريّ لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشدّدة، وغياب سلطة مركزيّة قوّية. وتنذر مثل هذه النتائج بتداعيات سلبيّة على أمن المنطقة وبخاصّة على "إسرائيل"، نظراً لغياب بديل ذي توجّهات معقولة ليحلّ محلّ النظام الحاليّ، لذلك اعتبرت الولايات المتّحدة أن التنسيق مع روسيّا في حلّ الأزمة السوريّة هو أقل الشرور[٢]. وبعد ذلك قادت أمريكا تحالف دوليّ من أجل محاربة داعش في سوريّة والعراق، ومن أجل ذلك قامت بضربات جوّيّة على العديد من الأهداف في سوريّة، كما أنّها إستخدمت الحرب على داعش كذريعة للتواجد العسكريّ المباشر في سوريّة خاصّة في المناطق الّتي وقعت تحت سيطرة الأكراد، وفي قاعدة التنف على الحدود بين سوريّة والأردن .

ثانياً: الموقف الأمريكيّ من تحوّلات "الربيع العربيّ" في مرحلة إدارة ترامب

إنّ موقف الإدارة الأمريكيّة بعد إنتخاب (دونالد ترامب) فيما خصّ قضايا الشرق الأوسط، يتراوح بين الميل إلى الإنعزال والتركيز على المشاكل الداخليّة، وبين الجدل حول ضرورة تعزيز قوّتها العسكريّة واستعدادها لإستخدام القوّة المفرطة ضدّ خصومها في العالم. ويمكن تلخيص تعاطي إدارة الرئيس ترامب مع موضوعات منطقة الشرق الأوسط، من خلال ثلاثة محاور عبارة عن: محاربة "الإرهاب"– تثبيت عمليّة السلام وإنهاء الصراع العربيّ الإسرائيليّ– محاربة النفوذ الإيرانيّ.

١. **المحور الأوّل:** اتبعت الولايات المتّحدة أسلوب القوّة الخشنة في مواجهة الإرهاب، وهي أكثر

---

[١] إبراهيم فريحات، التدخل الروسي في سوريا، هل يقلق أمريكا، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

[٢] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية، ٢٧/فبراير ٢٠١٣ على شبكة الإنترنت:
http://www.dohainstitute.org/release

تحرّكاً من إدارة أوباما سواء في إسهامها بالتحالف الدوليّ في العراق أو موقفها من الأزمة السوريّة واستمرار استهدافها لتنظيم القاعدة في اليمن.

٢. **المحور الثاني:** إختار (ترامب) السعوديّة والملك (سلمان) وولي عهده (محمد بن سلمان) وبعض الدول الخليجيّة، لقيادة عمليّة إنهاء الصراع العربيّ الإسرائيليّ على أساس التطبيع وإنجاح مشروع صفقة القرن وبناء محور لمواجهة المحاور المعارضة للتوجّهات الأمريكيّة، الرافضة لعمليّة السلام وضمان أمن "إسرائيل". والإستفادة من الخلافات في المنطقة، وتعزيز المخاطر على دول الخليج، من أجل مراكمة الحصول على أكبر قدر من المكاسب والأموال والصفقات، وهذا ما حصل فعلا. وتمظهرت السياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط بقرار نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس والإعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وكذلك الإعتراف بهضبة الجولان كأراضيّ خاضعة للسّيادة الإسرائيليّة، وهذا ما ضرب مغزى السلام، إلاّ أنّ المواقف الدوليّة والعربيّة الدبلوماسيّة إزاء الإعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، إتّفقت ضدّ قرار (ترامب) ولم تساند أمريكا إلاّ ثمانية دول غير معروفة، وهذا قد يحصل أيضا إزاء قراره الأخير بالإعتراف بسيادة "إسرائيل" على الجولان.

٣. **المحور الثالث في الشأن الإيرانيّ:** تبنّى (ترامب) خطاب "إسرائيل" في اعتبار إيران الخطر الأساسيّ على أمن المنطقة واستقرارها، وانسجم مع توجّهات الحكومة الإسرائيليّة في أهمّيّة التحالف مع الدول العربيّة الّتي تسمّى في الخطاب الإسرائيليّ الدول المعتدلة[١]. وبدأت سياسة (ترامب) التصعيديّة ضدّ إيران، وأوّل ما فعله إنسحابه من الإتّفاق النوويّ الإيرانيّ، وفرض عقوبات جديدة عليها، واتّخاذ قرار بتصفير صادراتها من النفط، وهذا ما أدّى إلى زيادة التوتّرات في دول الخليج، وعلى صعيد الواقع أيضاً لا يروق لأمريكا أن تتمدّد إيران في العراق عبر بوابة الحشد الشعبيّ، وهي تعمل جاهدة لمواجهة هذا النفوذ والتمدّد سياسيّاً، وقد تلجأ للمواجهة العسكريّة غير المباشرة مع الحشد، في أيّ وقت تشعر فيه بالخطر على مصالحها في العراق. أمّا في سوريّة، فهنالك من يقول أنّ أمريكا لا تمتلك إستراتيجيّة واضحة فيها، فترامب قرّر التدخّل وإنزال جنود المارينز والعمليّات الخاصّة في الرقّة والتحالف مع قوات سوريّة الديمقراطيّة، وكان ذلك بصدد إنشاء أمن داخليّ لأكثر من ثلاثة آلاف متطوع من هذه القوّات، لرسم معالم كيان كُردي مستقل على الحدود التركيّة، وتنسيق الأوضاع مع روسيّا في تقاسم النفوذ، ومؤخّراً تمّ الإعلان عن سحب القوّات الأمريكيّة من سوريّة.

إنّ النظام الأمنيّ الّذي تقوده أمريكا يشكّل أهمّيّة مركزيّة لـ"إسرائيل". والمشكلة الرئيسيّة الّتي

---

[١] مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٨، ص ١٠٨،على الرابط التالي:
https://www.madarcenter.org/files/1204/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D

تواجه "إسرائيل" هي إيران، وفي حين كانت سوريّة دولةً مستقلّة متحالفة مع الجمهوريّة الإسلاميّة، إلاّ أنّها تعتمد الآن بالكامل على طهران، ولم تعد قادرة على التصرّف بشكل مستقلّ. ومن وجهة نظر "إسرائيل" يجب أن تقوم واشنطن ببناء نظام أمن إقليميّ تشارك فيه "إسرائيل" وتؤدّي فيه الولايات المتحدة دوراً قيادياً، وعندها يمكن لـ"إسرائيل" التنسيق مع دول إقليميّة أخرى ضدّ التوسّع الإيرانيّ وليس مع الولايات المتّحدة فحسب، وبما أنّ صانعي السياسة الأمريكيّين غير متأكّدين تماماً ممّا يجب القيام به في سوريّة وفي الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، فعلى "إسرائيل" وحلفاء الولايات المتّحدة الآخرين التنسيق في ما بينهم على الأرجح لجذب واشنطن إلى نظام أمن إقليميّ[١].

إنّ تراجع الدّور الأمريكيّ ريادياً في المنطقة العربيّة لا يعني إطلاقًا غياب الحضور والتّأثير، إذ أنّ القواعد الأمريكيّة ما زالت قائمة، وما زالت تعدّ القوّة العسكريّة السياسيّة الرئيسة في المنطقة، ولكن المقصود بالانكفاء هو الانكفاء عن المبادرة الرياديّة. وستمنح براغماتيّة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة صوراً أخرى للحضور الأمريكيّ، ضمن تقاطع المصالح، خاصّة في محاور جيوسياسيّة مثل الخليج العربيّ ومصر، ما يعني أنّ تراجع الدور الأمريكيّ سيكون طفيفًا في النّظام الدّوليّ، لكنّه سينعكس بأشكالٍ جديدة في الشّرق الأوسط لجهة بروز توجّهات أمريكيّة تحافظ على الأمن القوميّ الأميركيّ والتّحالفات الإستراتيجيّة ومصالح "إسرائيل"، وتأخذ بعين الاعتبار التحفّظات الشعبيّة واستجابة الأنظمة العربيّة لها، خاصّة فيما يتعلّق بالصّراع العربيّ الإسرائيليّ.

ثالثاً: موقف الولايات المتّحدة من القضيّة الفلسطينيّة في أعقاب الربيع العربيّ

١. مرحلة إدارة أوباما

يرى عدد من الباحثين الإسرائيليّين أن فرص حلّ الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ قد تراجعت في أعقاب الإضطراب العربيّ، بعد أن تقلّصت قدرة أمريكا على التدخّل وممارسة الضغوط والتأثير على القوى الإقليميّة العربيّة الرئيسيّة. ويرى الجنرال المتقاعد (رون تيرا): "أن تراجع فرص تحقيق التسوية قد جاء بسبب غياب اللاعبين الإقليميين الذين كانوا يوفّرون الغطاء للمفاوضات لأن مكانتهم تراجعت، ولأنّ ضعف الدور الأمريكي أدى إلى تضعضع الثقة لدى السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" بإمكانية نجاح إدارة أوباما في توفير غطاء ومظلة مناسبة للتسوية [٢].

وبالنسبة للقضية الفلسطيينية، كان حراك إدارة الرئيس باراك أوباما باهتاً، وتُرجم بإخفاق وزير

---

[١] تشاك فرايليك و جيمس جيفري، بعيداً عن سياسة "جز العشب": استراتيجية الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأوسط، معهد واشنطن،٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ إنظر الرابط :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/beyond-mowing-the-grass-us-and

[٢] رون تيرا، إهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مجلة عدكون إستراتيجي، مركز أبحاث الأمن القومي، مجلد ١٤، ٢٠١٤، ص ٢٣.

الخارجيّة الأمريكيّ (جون كيري) في نيسان ٢٠١٤ م كوسيطاً لتقريب وجهات النظر وإحياء مسار المفاوضات، بسبب تمسّك حكومة نتنياهو اليمينيّة بإستمرار البناء في المستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربيّة المحتلّة عام 1967 م، إضافة إلى رفض عودة اللاّجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم، والاشتراط مسبقاً على حقّ الجيش الإسرائيليّ وأجهزته الأمنيّة في الانتشار على طول منطقة الأغوار الفاصلة بين الضفة الغربيّة والأردن لحماية أمن "إسرائيل"، على أنّه استحقاق لأيّ اتّفاق سياسيّ يمكن أن ينشأ لاحقًا.

إنّ إدراك إدارة الرئيس أوباما، باستحالة إقناع الطرف الإسرائيليّ بتغيير موقفه ولو نسبيًّا بتجميد الاستيطان، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيّين المعتقلين قبل التوقيع على اتّفاقية أوسلو، من أجل مساعدة الرئيس (محمود عباس) في العودة إلى المفاوضات عبر إنجازات ولو شكليّة تشفع له أمام الرأي العام الفلسطينيّ دفع واشنطن إلى اليأس من إمكانيّة تحريك المفاوضات بالشروط الإسرائيليّة، وهو الأمر الّذي جاء على لسان مسؤول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (روبرت مالي) أواخر عام ٢٠١٥ م الّذي قال: "إنّ إدارة أوباما لن تقوم بمبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات حتّى نهاية عهد الرئيس أوباما، وإنّ ما يمكن القيام به مبادرات لتحسين ظروف حياة الفلسطينيّين، وبناء الثقة بينهم وبين الإسرائيليّين، ومنع التدهور بشكل عامّ وانهيار السلطة الفلسطينيّة بشكل خاصّ"[(١)].

وعلى الرغم من تعنّت الطرف الإسرائيليّ، ورفضه الالتزام باستحقاقات أوسلو، وإحجام واشنطن عن ممارسة الضغوط عليه، إلاّ أنّ القيادة الفلسطينيّة، وقفت عاجزة عن اتّخاذ أيّ إجراءات مضادّة على النحو الّذي كان يهدّد به الرئيس (محمود عباس) من تسليم مفاتيح السلطة والاستقالة، وإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال من علاقة مع شريك سلام إلى علاقة مع محتلّ، واتّخاذ قرارات بوقّف التنسيق الأمنيّ، وتغيير علاقات تبعيّة الاقتصاد الفلسطينيّ للاقتصاد الإسرائيليّ، إضافة إلى التلويح بسحب الإعتراف بـ"إسرائيل"، ردّاً على عدم اعترافها بالدولة الفلسطينيّة، والمضي بتعميق الإحتلال وتوسيع الإستيطان، وعمل كلّ ما من شأنه قطع الطريق على قيام دولة فلسطينيّة.

٢. مرحلة إدارة ترامب

شكّل تنصيب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتّحدة في كانون الثاني٢٠١٧، حدثا دوليّاً مفصليّاً ذا أبعاد إستراتيجيّة على المسألة الفلسطينيّة، ليس فقط بسبب دعم ترامب غير المشروط لـ"إسرائيل"، بل أيضا بسبب تركيبة الإدارة الجديدة الّتي أحاط ترامب نفسه بها، والّتي تتميّز بانتمائها الأيديولوجيّ إلى اليمين المتطرّف أو الصهيو –مسيحيّ، ودعمها وتعاملها مع "إسرائيل" والقضية الفلسطينيّة وفق تصورات أيديولوجيّة تخلط الرؤية الدينيّة الغيبيّة بالسياسة. ولقد جاء الرئيس ترامب مشحونًا بعواطف

[١] التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٤–٢٠١٥، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت –لبنان، ص١٢٥.

ومواقف سياسيّة مؤيّدة للكيان الإسرائيليّ عبر وعده بنقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس، وعدم التزامه بحلّ الدولتين في أوّل مؤتمر صحفيّ جمعه مع رئيس الحكومة الإسرائيليّة (بنيامين نتنياهو) في البيت الأبيض في شباط٢٠١٧م، قائلا: "ستشجّع الولايات المتّحدة التوصّل لاتّفاق سلام، لكن ينبغي أن يتفاوض الطرفان بنفسيهما على هذا الاتّفاق بشكل مباشر، داعيًا الفلسطينيّين إلى التخلّص ممّا وصفه(بالكراهيّة)". وإضافة إلى خلو جعبة الرئيس ترامب من أيّ مقاربة سياسيّة واضحة لعمليّة السلام بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين في أثناء زيارته فلسطين المحتلة ولقائه كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيليّ (نتنياهو)، والرئيس الفلسطينيّ (محمود عباس)، حيث أعلن ترامب بأنّه ملتزم بتحقيق اتّفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليّين، وأضاف "أتطلّع للعمل من أجل تحقيق سلام مستدام ومستمرّ، وأتطلّع للعمل مع الرئيس عبّاس حول قضايا مهمّة أخرى، مثل الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وكذلك في مجال مكافحة الإرهاب"[١]. وهو الأمر الّذي أكّده (ديفيد فريدمان) سفير الولايات المتّحدة لدى تل أبيب، وأحد المقربين من الرئيس الأمريكيّ ترامب بقوله: "إنّ ترامب لا يملك أيّة خطّة أو تصوّر لإنجاز"صفقة القرن" الّتي تحدّث بشأنها كثيراً، لكنّه في المقابل ملتزم بعدم ممارسة أيّة ضغوط على "إسرائيل" لقبول أيّ موقف[٢]، وهذا يظهر مدى تماهي الإدارة الأمريكيّة الحاليّة مع رغبة الكيان الإسرائيليّ، بترك باب التفاوض مفتوحًا من دون شروط، أو استحقاقات، أو سقوف زمنيّة، أو مرجعيّة دوليّة ذات صلة بالقرارات الدوليّة ٢٤٢ و ٣٣٨ الّتي بُني عليها مسار أوسلو التفاوضيّ، وذلك لإفساح المجال لتطبيع العلاقات العربيّة والإسلاميّة مع الإحتلال الإسرائيليّ بدون إلزام الكيان الإسرئيليّ بدفع ثمن السلام مع العرب الّذين لا تزال أراضيهم محتلة وفي مقدّمتهم الشعب الفلسطينيّ.

أ. قرار نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس والإعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"

أعلن الرئيس الأميركيّ دونالد ترامب في يوم ٦ كانون الأول ٢٠١٧ اعتراف إدارته بالقدس عاصمةً لـ"إسرائيل"، كما وجّه وزارة الخارجيّة لـ"بدء التحضيرات لنقل السفارة الأمريكيّة من تل أبيب إلى القدس". وكان الكونغرس الأمريكيّ قد تبنّى بأغلبيّة كبيرة من الحزبين "قانون سفارة القدس" عام ١٩٩٥ ونصّ على ضرورة نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس في سقفٍ زمنيّ لا يتجاوز ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩. إلاّ أنّ ذلك القانون تضمّن بنداً يسمح للرئيس الأمريكيّ بتوقيع إعفاء مدّة ستة أشهر إذا رأى أنّه ضروري لـ "حماية المصالح الأمنيّة القوميّة الأمريكيّة". ومنذ إدارة الرئيس (بيل كلينتون)،

---

[١] ترامب : ملتزم بتحقيق اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي، 2017 /5/ 23 م،الجزيرة نت.

[٢] التطبيع مقابل السراب، 23 أيار 2017 م، العربي الجديد،(www.alaraby.co.uk) نقلا عن صحيفة يسرائيل هيوم، 17 أيار 2017

والإدارات الأمريكيّة المتعاقبة تؤقّع الإعفاء تلقائيّاً كلّ ستة أشهر، على الرغم من أنّهم كانوا قد وعدوا بوصفهم مرشّحينللرئاسة الأمريكيّة بنقل السفارة الأمريكيّة من تل أبيب إلى القدس[١].

وقد وقّع الرئيس ترامب قرار الإعتراف بالقدس عاصمةً لدولة "إسرائيل"، واعتبر أنّ هذا الاعتراف هو الشيء الصحيح الّذي ينبغي فعله. ومع ذلك فقد حرص في خطابه على تأكيد أنّ إعلانه هذا لا ينبغي أن يمسّ بقضايا الوضع النهائيّ. وأكّد على التزام إدارته القويّ بتسهيل التوصّل إلى اتّفاق دائم للسلام. ولأوّل مرّة منذ وصوله إلى الرئاسة يعلن ترامب دعمه حلّ الدولتين، غير أنّ دعمه هنا جاء مشروطاً بموافقة الطرفين، وهو ما يعيد المفاوضات إلى مربّعها الأوّل، فهو يمنح حقّ الفيتو لـ"إسرائيل" الّتي ترفض الاعتراف بدولة فلسطينية بناءً على قرارات الشرعيّة الدوليّة. وفي ١٤ أيّار ٢٠١٨، تمّ نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، وجرى افتتاح رسميّ لها. وشكّل القرار ضربة قاضية لحلّ الدولتين بإخراج ملف القدس من أيّ مفاوضات بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين[٢]، مع أنّ الجانب الأميركيّ نفسه كان قد طمأن الفلسطينيّين منذ مفاوضات مدريد في نوفمبر ١٩٩١ بأنّ الوضع النهائيّ لمدينة القدس تحدّده المفاوضات بين الجانبين.

ب. مشروع صفقة القرن

تناقضت الروايات والتقارير حول فحوى صفقة القرن، لكنّ المؤكّد أنّها تسعى لتجاوز الأطر القائمة لمرجعيّات عملية السلام وللمبادرات الّتي طرحت قبل ذلك، سواء من قبل الرؤساء الأميركيّين أو المجتمع الدوليّ. وفيما اتّفقت المصادر على أنّها تركّز على السلام الشامل في المنطقة، خاصّة تطبيع علاقات العرب مع "إسرائيل"، فإنّه المعروض فيها على الفلسطينيّين لم يكن ليلامس أقلّ سقف منخفض قد يقبلون به. ولا تتعلّق الصفقة بالفلسطينيّين فقط، بل بالإقليم ككلّ، حيث ثمّة تشديد على الحلّ الإقليميّ، الّذي قد يكون على حساب الحلّ الثنائي بين الفلسطينيّين و"إسرائيل". وكان الرئيس عبّاس قد أشار في خطاباته(خاصّة خطابه أمام المجلس المركزي المنعقد في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٨)، إلى أنّ المبادرة العربيّة تشترط الحلّ الفلسطينيّ وإقامة الدولة الفلسطينيّة قبل أيّ تطبيع للعلاقات بين العرب و"إسرائيل"، في إشارة إلى محتوى الصفقة الأمريكيّة الغامضة.

ووفق تقرير قدّمه صائب عريقات للمجلس المركزي، تشمل خطّة ترامب ضمّ الكتل الاستيطانيّة الكبرى بالضفّة لـ"إسرائيل"، وإعلان قيام دولة فلسطينيّة منزوعة السلاح، وإبقاء السيطرة الأمنيّة لـ"إسرائيل"، إلى جانب الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة يهوديّة، مع انسحابات تدريجيّة لـ"إسرائيل" من

---

[١] المدن، إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل:دوافع داخلية وحسابات خارجية، جريدة إلكترونيّة مستقلة،أنظر الرابط التالي:
https://www.almodon.com/arabworld/2017/12/11/%D9%82%D8%B1%D8%A

[٢] الجزيرة، عام على الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، أنظر الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/12/6/%D8%B9%D8%A7%D

مناطق فلسطينيّة محتلّة. وتقترح الخطّة ان تكون ضواحي القدس – بلدة أبو ديس–(خارج الإطار ٦ كيلومتر)عن حدود ١٩٦٧ عاصمة لهم. وأشار عريقات إلى أنّ نتنياهو يطلب ضمّ ١٥ % فيما تقترح خطّة ترامب ضم ١٠ %. وتشير الخطّة إلى انسحاب القوّات الإسرائيليّة، وإعادة تموضعها تدريجيّاً خارج المناطق(أ + ب) في الضفّة الغربيّة، مع إضافة أراض جديدة من المنطقة(ج)، وذلك حسب الأداء الفلسطينيّ(دون تحديد –جدول زمنيّ)، وتعلن دولة فلسطين بهذه الحدود. ووفق الخطّة تعلن واشنطن عن "مفهوم أمنيّ مشترك لدولة "إسرائيل" ودولة فلسطين كشركاء في السلام ويشير هذا المفهوم إلى[١]:

١) أنّ دولة فلسطين "منزوعة السلاح مع قوّة شُرطيّة قويّة".
٢) إيجاد تعاون أمنيّ ثنائيّ وإقليميّ ودوليّ، بما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، ويظلّ الباب مفتوحاً أمام دول أخرى.
٣) وجود قوّات إسرائيليّة على طول نهر الأردن والجبال الوسطى، وذلك لحماية الدولتين.
٤) تبقي "إسرائيل" على صلاحيّات الأمن القصوى بيدها وتضمن حريّة العبادة للجميع
٥) إيجاد ممرّ آمن بين الضفّة وقطاع غزّة تحت سيادة "إسرائيل"، فيما تظلّ المعابر الدوليّة بمشاركة فلسطينيّة فاعلة مع صلاحيّات الأمن القصوى بيد "إسرائيل" .
٦) تبقي الخطّة على المياه الإقليميّة، والأجواء، والموجات الكهرومغناطيسيّة تكون تحت سيطرة "إسرائيل"، دون الإجحاف بحاجات دولة فلسطين.
٧) أما قضيّة اللاّجئين فيتمّ حلّها من خلال دولة فلسطين.

يصعب الآن الحديث عن جهود أميركيّة لتمرير مثل تلك الصفقة، إذ إنّ إعلان ترامب بشأن القدس وضع واشنطن في نسق لا يمكن فيه أن يتمّ قبولها وسيطاً. وإذا كان من البداية ثمّة شك في قدرة الرئيس الأمريكيّ على ردم الهوّة وتقديم حلول مقبولة على الطرفين، فإنّه مع إعلانه، لم يعد من الممكن تخيّل حدوث ذلك، فبالنسبة للفلسطينيّين، ليس المعروض عليهم دولة، بل حكم ذاتيّ أبديّ.

رابعاً: الربيع العربيّ والعلاقات الإسرائيليّة – الأمريكيّة

إن واحدة من أهمّ القضايا الّتي شغلت مراكز الأبحاث الإسرائيليّة في أعقاب الثورات العربيّة تمثّلت في محاولة رصد تأثير هذه الثورات على دور الولايات المتّحدة في المنطقة، وانعكاس هذا الأمر على "إسرائيل". فلا خلاف بين الباحثين الإسرائيليّين على أنّ العلاقة مع الولايات المتّحدة تعدّ أحد أهمّ ركائز "الأمن القوميّ الإسرائيليّ"، وبالتالي فكلّما تراجعت مكانة الولايات المتّحدة تضرّرت "إسرائيل" كثيرا. ويجمع الباحثون الإسرائيليّون على أنّ الثورات العربيّة والتحوّلات الّتي خلّفتها في

[١] الأيام، عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأمريكيّة، ٢٠١٨/١/٢١.

المنطقة، قد أدّت بالفعل إلى إحداث تآكل كبير في مكانة الولايات المتّحدة، في حين يُحمّل معظمهم، سياسات إدارة الرئيس أوباما المسؤوليّة عن التدهور في مكانة الولايات المتّحدة، وبالتالي التدهور في مكانة "إسرائيل".

ولقد ارتكزت السياسة الأمريكيّة تجاه أزمات المنطقة، خلال ولاية الرئيس الأمريكيّ السابق (باراك أوباما) والرئيس الحاليّ (دونالد ترامب) على مراعاة المخاوف الإسرائيليّة الأمنيّة. ولم تختلف سياسة ترامب عن سلفه أوباما كثيراً فيما خصّ أحداث المنطقة. وقد أكّد أوباما خلال حملته الانتخابيّة للولاية الثانية، في تموز ٢٠١٢، أنّه في ظلّ الغموض الّذي يسود في الشرق الأوسط، سواء في سوريّة أم غيرها، فإنّ الأولويّة تقتضي القيام بكلّ شيء ممكن لضمان أمن "إسرائيل".[١] وأعاد أوباما التأكيد على هذا الموقف، في أعقاب شنّ سلاح الجوّ الإسرائيليّ غارة على ما قال إنّه مخازن أسلحة لحزب الله في سوريّة سنة ٢٠١٣، حيث قال "إنّني ما زلت أعتقد أنّ على الإسرائيليّين- وهو أمر مبرّر- حماية أنفسهم من نقل أسلحة متطوّرة إلى منظّمات مثل حزب الله".[٢]

١.الموقف الإسرائيليّ من الدور الأمريكيّ في المنطقة خلال فترة إدارة أوباما

يرى (إفرايم عنبار) - رئيس مركز بيغن _ السادات للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة "بار إيلان"- أن الرئيس أوباما يتحمّل قسطاً كبيراً من المسؤوليّة عن تراجع مكانة الولايات المتّحدة، لأنّ سياساته في المنطقة قلّصت من مستوى ثقة حلفاء واشنطن من العرب في المنطقة بإدارته، ولاسيما في أعقاب رفعه الغطاء الأمريكيّ عن الرئيس المصريّ المخلوع حسني مبارك[٣].

من ناحيته يرى البروفيسور (افرايم كام)- نائب مدير مركز أبحاث الأمن القوميّ - أنّ توجه الولايات المتّحدة لفتح حوار مع الإسلاميّين يندرج في إطار سعيها لتقليص الأضرار الناجمة عن الثورات العربيّة. وينوه إلى أنّ صُناع القرار في واشنطن يدركون أنّ مكانة أمريكا تراجعت في أعقاب الثورات العربيّة، ويستدرك كام بأنّه لا توجد ضمانة لنجاح الولايات المتّحدة في تحقيق أهدافها من الحوار مع الإسلاميّين، لا سيما انتزاع التزام منهم باحترام معاهدات التسوية، على اعتبار أنّ الإلتزام بهذه المعاهدات يشكّل مقوّماً هامّاً من مقوّمات الحفاظ على المصالح الأمريكيّة [٤].

---

[١] موقع صحيفة الخليج، الشارقة، ٢٠١٢/٧/٢١.

[٢] الحياة، ٢٠١٣/٥/٥، انظر الرابط التالي :

Site of The Voice of America (VOA), 4/5/2013, in, https://www.voanews.com/a/obama-israel-justified-syria-arims-shipment-hezbollah/1654745.html

[3] Inbar Efraim Israel'sand Uprisings Arab 2011 The ,.Ibid , **Security National Israel's** , 95 .No Studies Policy and Security Mideast , Security National.STUDIES STRATEGIC FOR CENTER BEGIN-SADAT.

[٤] إفرايم كام، إيران والاضطراب في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٧ .

وأما الجنرال المتقاعد (رون تيرا)، فاعتبر "أنّ تخلّي إدارة أوباما عن خيار القوّة العسكريّة أدّى إلى تراجع دور أمريكا كفاعل في المنطقة، وأنّ عدم تحركها للتصدّي للمحاولات الإيرانيّة في التغلغل في العراق، وعدم قيامها بضرب المنشآت النوويّة الإيرانيّة، سيسهم في فتح شهيّة الحركات الإسلاميّة الصاعدة للحكم في أعقاب الثورات العربيّة، لتحدّي الإدارة الأمريكيّة والعمل ضدّ مصالحها، وحذّر تيرا من أنّ حلفاء أمريكا باتوا قلقين ويتعاملون على أساس الفراغ الّذي تركته واشنطن، وقد تجلّى ذلك في قيام السعوديّة بما لم تقدم عليه في الماضي من تدّخّل عسكريّ مباشر في البحرين[١].

لقد ظهر القلق الإسرائيليّ من محدوديّة التدخّل الأمريكيّ في سوريّة، وذلك بعد تراجع إدارة أوباما عن قصف سوريّة، في أعقاب اتّهام النظام باستخدام أسلحة كيميائيّة في الغوطة الشرقيّة في٢١/٨/٢٠١٣، وطلب الرجوع إلى الكونغرس في إقرار الضربة العسكريّة. على ضوء ذلك، تزايدت التقديرات في "إسرائيل" بأنّ أداء الإدارة الأمريكيّة إزاء سوريّة يحشر تل أبيب في زاوية السعي للعمل المنفرد تجاه إيران سواء في سوريّة، أم فيما يتعلّق بالبرنامج النوويّ الإيرانيّ، فقد عبّر نتنياهو وعدد من وزرائه عن خيبة أملهم من الموقف الأمريكيّ، حيث أعلن نتنياهو أنّ القاعدة الّتي توجّه عمله كرئيس حكومة هي "إن لم أكن لنفسي، فمن لي، إن لم نكن لأنفسنا، فلا أحد لنا"[٢]. ورأى وزير الإسكان (أوري آرئيل) أن قرار أوباما يتطلّب من الحكومة الإسرائيليّة موقفاً واضحاً وحازماً، يؤكّد أنّ "إسرائيل" لن تعتمد على غيرها في الدفاع عن نفسها، تجاه المخاطر المحدقة بها [٣].

إنّ السياسة الأمريكيّة في المنطقة خلال إدارة أوباما عانت من تراجع ما تمّ تسميته في "إسرائيل" بالـ"الفاعليّة الإستراتيجيّة"، وهذا ما جعل كلاًّ من حلفاء وأعداء واشنطن يعتقدون أنّه بالإمكان تجاهل الإدارة الأمريكيّة دون أن يترتّب على ذلك نتائج ما.

٢.الموقف الإسرائيليّ من الدور الأمريكيّ الحاليّ في المنطقة (إدارة ترامب)

شكّل تنصيب دونالد ترامب في كانون الثاني ٢٠١٧ رسميّاً رئيساً للولايات المتّحدة الأمريكيّة، أحد اللحظات الفارقة لـ"إسرائيل" ولسياساتها اليمينيّة الاستيطانيّة. وسرى شعور إسرائيليّ بالارتياح، حيث ساد الإعتقاد أنّ ترامب سيكون أكثر حزماً في التعامل مع الملفّين السوريّ والإيرانيّ.

وقد إعتبر (عاموس يدلين) – رئيس معهد أبحاث الأمن القوميّ الإسرائيليّ– : "أنّ إدارة الرئيس ترامب هي إدارة صديقة ومتعاطفة مع "إسرائيل"، وهي تتقاسم معها رؤية مشتركة حول معظم نقاط تقدير الوضع الإستراتيجيّ في الشرق الأوسط، إلاّ أنّ نفوذ الولايات المتّحدة في المنطقة يواصل

---

[١] صالح النعماني، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، قراءة في الثورات العربية وإستشراف لمآلاتها، مرجع سابق، ص٥٢.

[٢] صحيفة السفير، بيروت، ١٣/٩/٢٠١٣.

[3] *Times of Israel*, 1/9/2013, https://www.timesofisrael.com/pm-silent-right-wing-critical-of-obamas-syria-strike-delay

تآكله، كما أنّ مكانتها الدوليّة آخذة بالضعف. ويمكن هنا أن نشير بشكل إيجابيّ إلى جهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتقوية علاقاتها مع حلفائها الرئيسيّين في المنطقة (السعوديّة ومصر وإسرائيل)، وكذلك التعامل مع إيران بوصفها العدو الرئيسيّ والتهديد على استقرار المنطقة الّذي يجب لجمه"[١].

ويمكن الملاحظة بمكان أن"إسرائيل" لم تنعم من قبل بإدارة أميركيّة أكثر قرباً من إدارة ترامب. وترى "إسرائيل" أكثر من أيّ وقت، بأنّه طالما أغلق باب واشنطن في وجه الفلسطينيّين، فإنّ العالم كلّه لا يهمّ. ولم تصدر إدارة ترامب أيّ تصريح يمكن أن يعتبر مخلاً بتاريخ العلاقة مع "إسرائيل" ولا قامت بتقديم أيّ مقترح قد يسبب إزعاجاً لتل أبيب. بل إنّ كل ما بدر عن ترامب كان في أقصاه أنّه لن يتمّ فرض حلّ دون موافقة الطرفين الإسرائيليّ والفلسطينيّ. أمّا بقية المواقف فهي تتناغم تناغماً كاملاً مع المواقف الإسرائيليّة. وقد وجدت حكومة نتنياهو في الرئيس ترامب وإدارته حليفاً لـ"إسرائيل" وقد لخّص نتنياهو العلاقة المتبادلة مع ترامب بقوله غداة لقائه به "صدّقوني هذه أكثر إدارة صديقة كانت لـ"إسرائيل"[٢].

وفيما خصّ الساحة السوريّة أجرى وفد أمنيّ إسرائيليّ برئاسة رئيس جهاز الموساد الإسرائيليّ (يوسي كوهين – Yossi Cohen) في١٧/٨/٢٠١٧، في البيت الأبيض محادثات مع مستشار الرئيس الأمريكيّ للأمن القوميّ الجنرال (هربرت مكماستر– Herbert McMaster)، تناولت المطلب الإسرائيليّ وهو إبعاد الوجود الإيرانيّ في سوريّة، وضرب قدرات حزب الله الّتي تُهدّد الاستقرار في المنطقة، حسب الرؤية الإسرائيليّة.[٣] وعلى الرغم من الضغط الإسرائيليّ لتحجيم النفوذ الإيرانيّ في سوريّة، إلاّ أنّ الوفد الإسرائيليّ لم ينجح في انتزاع التزام أمريكيّ بربط الاتفاق مع موسكو حول وقف النار في سوريّة، بشرط انسحاب القوات الإيرانيّة وحزب الله من سوريّة. ويبدو أنّ مردّ الموقف الأمريكيّ حول عدم الانخراط أو التورّط أكثر في الساحة السوريّة، هو التجارب السابقة في الساحتين العراقيّة والأفغانيّة. خصوصاً أنّ ترامب كان يواجه مشاكل في البيئة السياسيّة الداخليّة، كما أنّ الملفّين النوويّ الإيرانيّ والكوريّ الشماليّ كانا في سلم أوليّات الإدارة الأمريكيّة في هذه الفترة.

وشكّل موقف إدارة ترامب الضبابيّ المتقلّب من مسألة بقاء القوّات الأمريكيّة في سوريّة بعد هزيمة "داعش"، هاجساً لدى "إسرائيل". فخلال سنة ٢٠١٨ شهد الموقف الأمريكيّ من بقاء القوّات الأمريكيّة في سوريّة حالة من التضارب وعدم الوضوح. ففي ٢٨/٣/٢٠١٨، أعلن ترامب عن نيّته

---

[١] عاموس يدلين، ملخص المسح الإستراتيجيّ لإسرائيل٢٠١٧–٢٠١٨، ترجمة مركز اللغات والترجمة، مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، بيروت – لبنان، ٢٠١٨، ص ٣.

[٢] هنيدة غانم، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٨: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٧، ص ١٣. أنظر الرابط:
https://www.madarcenter.org/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB/%D8%A7%D9%8

[٣] الحياة، 2017/8/19.

الانسحاب من سوريّة، ليرفع منسوب القلق لدى صانع القرار الإسرائيليّ، وقد فشل (نتنياهو) خلال اتّصال هاتفيّ، في إقناع (ترامب) بالعدول عن هذا القرار[١]. ولا شكّ أنّ القرار الأمريكيّ كان متوافقاً مع المهمّة الّتي حدّدتها واشنطن لنفسها في سوريّة، وهو فقط محاربة "داعش"، وتقوية النفوذ العسكريّ للقوّات الكرديّة، واللامبالاة بالتقهقر العسكريّ الّذي أصاب قوى المعارضة السوريّة، والتعافي التدريجيّ لقوّة الجيش السوريّ، وهو ما شكّل مصدر قلق دائم لدى الجانب الإسرائيليّ.

وقد بدا وكأنّ المظلّة الاستراتيجيّة الّتي يوفّرها الأمريكيّون لـ"إسرائيل" بدأت تضعف. وهو ما زاد لدى صانع القرار الإسرائيليّ النزوع نحو الاعتماد على القدرات الإسرائيليّة الذاتيّة، وهو ما تُرجم بشكل واضح من خلال مسار العمليّات العسكريّة المتصاعد داخل العمق السوريّ، بالتزامن مع إعطاء اهتمام أكبر للعلاقة والتنسيق مع الجانب الروسيّ، لما لذلك من أثر ودور فاعل في إطار إعادة تشكيل علاقات القوّة بين الأطراف داخل الساحة السوريّة.

وفي تطوّر دراماتيكيّ يصبّ في صالح "إسرائيل"، وجدت تل أبيب طوق نجاة في إعلان ترامب في٨/٥/٢٠١٨، انسحاب بلاده من الإتّفاق النووي الإيرانيّ، وإعادة العمل بالعقوبات المفروضة عليها[٢]. ما شجّع "إسرائيل" على تكثيف هجماتها العسكريّة ضدّ أهداف عسكريّة تابعة لإيران وحزب الله في سوريّة في الفترة الّتي تلت هذا الانسحاب.

لقد أقدمت إدارة ترامب بدعم "إسرائيل" في مجلس الأمن وفي المؤسّسات التابعة للأمم المتّحدة، واعترف الرئيس ترامب بالقدس كعاصمة لـ"إسرائيل"، والجولان كجزء من أرض "إسرائيل". وقد سبق هذا الموقف لواشنطن من الجولان، اعترافها على لسان سفيرها في "إسرائيل"، (ديفيد فريدمان David Friedman) بسيادة "إسرائيل" على مرتفعات الجولان السوريّة، وقال في أيلول ٢٠١٨، بمقابلة مع صحيفة "إسرائيل اليوم" إنّه: "لا يمكنه تخيّل وضع لا تشكّل فيه هضبة الجولان جزءاً من "إسرائيل" إلى الأبد"، وتابع "التخلّي عن الجولان كفيل بأن يضع "إسرائيل" في دوّامة أمنيّة كبيرة".[٣] وسمحت التوجّهات السياسيّة لإدارة ترامب لحكومة (نتنياهو) بالإنتقال من مرحلة امتصاص الأزمات و"الحذر النسبيّ" الّتي اتبعتها خلال فترة أوباما إلى مرحلة المبادرة النشطة من أجل تحقيق رؤيتها السياسيّة المرتبطة أوّلا وبشكل أساسيّ بالملف الفلسطينيّ، وثانياً بالملفّات الإقليميّة وعلى رأسها الملفّ الإيرانيّ. ويفتح وجود إدارة أمريكيّة متماهية أيديولوجيّاً مع التوجّهات الصهيونيّة مجالاً أمام التسويات السياسيّة الإسرائيليّة لمحاولة اقتناص الفرصة للحصول على أكبر قدر من الإنجازات الّتي تخدم

---

[1] Site of Cable News Network (CNN), 29/3/2018, https://edition.cnn.com/2018/03/29/politics/trump-withdraw-syria-pentagon/index.html

[2] Anne Gearan and Karen DeYoung, Trump pulls United States out of Iran nuclear deal, calling the pact an embarrassment', *The Washington Post*, 8/5/2018.

[٣] موقع روسيا اليوم،٦/٩/٢٠١٨.

رؤيتها. وتعتبر "إسرائيل" من ناحية ثانية، أنّه من غير الواضح إلى الآن سياسة الإدارة الأمريكيّة، الّتي تتراوح بين الميل إلى الانعزال، والتركيز على المشاكل الداخليّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبين الجدل حول ضرورة تعزيز قوّتها العسكريّة، واستعدادها لاستخدام القوّة المفرطة ضدّ خصومها في العالم. فالإدارة الأمريكيّة لم تبلور بعد إستراتيجيّة شاملة لتحقيق الأهداف الّتي وضعتها، ولم تبْدِ استعدادها للعمل بما يتجاوز الاستعداد الّذي أبدته إدارة أوباما السابقة.

بالمحصّلة إنّ تراجع مكانة الولايات المتّحدة في المنطقة، سوف يزيد من عزلة "إسرائيل" الإقليميّة وسيؤثّر في قوّة ردعها. ولكن يرى الباحثين الإسرائيليّين أنّ "إسرائيل" وبسبب طابع نشأتها وبتأثير عشرات السنين من الصراع المتواصل في المنطقة، لا يوجد خيار لديها سوى العمل على تعميق التحالف مع أمريكا، والعمل على مساعدتها لإستعادة مكانتها في المنطقة، لأنّه كلّما إستعادت الولايات المتحّدة مكانتها، تمكّنت "إسرائيل" من التخلّص من العزلة الإقليميّة.

خامساً: العودة الروسيّة إلى مسرح الشرق الأوسط

أتاحت تداعيات الثورات العربيّة الفرصة أمام روسيّا لكي تستعيد بعضاً ممّا فقدته من نفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ولكي تثبت للولايات المتّحدة أنّها تعود كلاعب مهمّ، وأنّ الساحة لن تستمرّ حكراً على الولايات المتّحدة دون منافس، مع عدم التقليل من خطورة الجهد الأمريكيّ المستمرّ للحفاظ على نفوذها في مواقعها التقليديّة، واختراق مواقع جديدة محسوبة لصالح روسيّا[١].

ولقد زاد الحضور الروسيّ في المنطقة بعد عام ٢٠١١ بعد أن كان محدوداً، فلعبت دوراً رئيسيّاً في منع الضربات الجوّيّة الأمريكيّة على سوريّة، وعرقلت أشكال التدخّل الأخرى عن طريق الأمم المتّحدة، كما قادت المبادرات الخاصّة بتدمير الأسلحة الكيميائيّة، وشاركت في توقيع الإتّفاق النوويّ الإيرانيّ، وتدخّلت في سوريّة عسكريّاً دعماً للنظام في وجه المعارضة المسلّحة، ممّا أسهم في تعديل الكفّة لصالح النظام السوريّ، وقد حرصت روسيّا على تعزيز دورها من خلال سعيها الظهور على أنّها حليف وراعي موثوق فيه للدول في الشرق الأوسط، بهدف توطيد نفوذها الإقليميّ.

في بداية أحداث "الربيع العربيّ" التزمت روسيّا الصمت تجاه الثورة التونسيّة والثورة المصريّة إلى حين تفاقمهما، أو إزاحة السلطة فيهما. وبعد تنحّي الرئيس (بن علي) آملت بشدّة بأن تستقرّ الأوضاع في تونس، وأن لا تؤثّر على الوضع العام في العالم العربيّ، وقد اتّخذت روسيّا موقفاً رسمياً أقرب إلى الحياد من الثورة المصريّة، ودون إظهار حماس زائد نظراً لحساسيّة روسيّا من حيث المبدأ من الانتفاضات الثوريّة، وتخوّفها من صعود الإسلاميّين إلى سدّة الحكم، ما يشكل تهديداً

---

١ رؤوف سعيد، السياسة الروسية تجاه المستجدات على الساحة العربية، مجلة الشؤون العربية، العدد ١٥٧، ٢٠١٤، ص٣٥.

محتملاً للنفوذ الروسيّ داخل دول آسيا الوسطى، ودول شمال القوقاز الّتي يوجد فيها العديد من القوميّات غير الروسيّة، والإنتقال إلى دول مجاورة مثل أوكرانيا وبيلاروسيا الّتي تحرص روسيّا على إبقائها في حزام المعسكر الروسيّ، في مواجهة الضغوط الّتي تمارسها أوروبا والولايات المتّحدة لإجتذاب هذه الدول إلى معسكرها[١]. لكنّ صعود الإسلاميّين إلى سدّة الحكم في مصر أثّر على شكل العلاقات المصريّة الروسيّة، فروسيّا لديها عداء تقليديّ مع الحركات الإسلاميّة، وبمجرد حدوث الانقلاب العسكريّ على الشرعيّة المصريّة، رحّبت روسيّا بحركة التغيير، وزادت من مستوى العلاقات العسكريّة والاقتصاديّة الرسميّة مع مصر.

لقد رفضت روسيّا التدخّل الخارجيّ في مسار الثورات العربيّة، وعبّرت عن ثقتها بأنّ شعوب المنطقة قادرة على القيام بالتغيير ذاتياً، ودونما تدخّل خارجيّ، وعلى الرغم من عدم استخدام روسيّا لحقّ النقض لمنع صدور قرار الحظر الجوّيّ على ليبيا، فقد انتقدت بشدّة الطريقة الّتي نفّذت بها الولايات المتّحدة وحلفاؤها القرار. لكنّها بعد سقوط القذافيّ اعترفت بالمجلس الانتقاليّ ممثّلاً شرعيّاً وحيداً وسلطة حاكمة في ليبيا. وعلى الساحة السوريّة ترى روسيّا في نظام الأسد شريكا سياسيّاً وعسكريّاً يتيح لها الوصول المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط عبر القاعدة البحريّة في طرطوس، وعلاوة على ذلك تشعر موسكو بالقلق إزاء خطر انتشار التطرّف الإسلاميّ في الأراضي الروسيّة.

١. التدخل الروسيّ في سوريّة

لا شكّ أنّ الهدف الأوّل والرئيس لتعزيز التدخّل الروسيّ في سوريّة هو تموضع روسيّا كقوّة عظمى عالميّة. أمّا الهدف الثاني من التدخّل فهو استخدام المشكلة السوريّة كرافعة لحلّ مشكلات في ساحات أخرى مهمّة بالنسبة لروسيّا. ولقد استطاعت روسيّا ترسيخ موقعها في الشرق الأوسط بفضل خطواتها في سوريّة. فتدخّلها العسكريّ في الحرب، وعلى الرغم من محدوديّته إلاّ أنّه بقوّة عالية، وأدىّ إلى تغيير وجهة المعركة. وقد تمكّنت روسيّا من تحقيق كلّ أهدافها وذلك عن طريق التدخّل المحسوب، والّذي أثبت أنّه يوجد في بعض الأحيان، حلّ عسكريّ للأمور إذا ما عرفنا كيف نستخدمه بشكل صحيح. فقد تمكّن النظام في سوريّة من العودة للسيطرة على معظم الأراضي السوريّة، كما أنّ روسيّا قد حقّقت لنفسها موقع الريادة بوصفها اللاّعب الرئيسيّ المؤثّر على الساحة السوريّة، وذلك من خلال إضعاف دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة ودفعها للإنكفاء. بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكريّة بحريّة وجوّيّة في الأراضي السوريّة تمكّنها من السيطرة الإستراتيجيّة عليها لأجيال قادمة. وكل هذا دون أن تستنزف عسكريّاً على النحو الّذي كان الرئيس أوباما يتوقّع حدوثه. وقد نجحت روسيّا في الحفاظ على علاقات طيبة مع كافة اللاعبين في الشرق الأوسط، حتى وإن

[1] Fiona Hill, "How Russia and China See the Egyptian Revolution", *Foreign Policy*,February 15, 2011, P. 24.

كانت تسود مع بعضها إختلافات[1]

لقد شكّلت علاقة روسيّا مع دمشق لبنة أساسيّة في الإستراتيجيّة الروسيّة في الشرق الأوسط، وخسارتها تعني خسارة حليفاً مهماً في الشرق الأوسط. وعبّرت روسيّا عن استيائها من "الخديعة" التي تعرضت لها على يد الناتو في المسألة الليبيّة عندما تمّ إصدار قرار دوليّ بحجّة حماية المدنيّين من العقيد معمر القذافيّ، ليتحول ذريعة للتدخّل العسكريّ لفرض وصاية غربيّة على ليبيا، ما شكّل ضربة لروسيّا ومصالحها الحيويّة في شأن إطلالتها على غرب البحر المتوسط عبر طرابلس الغرب. وبالتالي فهي أعلنت بشدّة، عزمها معارضة أيّ قرار دوليّ يصدر بحقّ سوريّة. وأبلغت وفوداً من المعارضة السوريّة زارت موسكو معارضتها أيّ تدخّل دوليّ وأيّ زعزعة للنظام. ودعت أعضاء هذه الوفود إلى التحاور مع النظام. وتكمن أهمّيّة سوريّة بالنسبة إلى روسيّا في أنّها تمثّل آخر إختراق في منطقة الشرق الأوسط يمنع تحوّله منطقة غربيّة بالكامل [2].

٢. إسرائيل والعلاقة مع روسيّا في أعقاب الربيع العربيّ

رأت "إسرائيل" في التدخل الروسيّ في سوريّة عاملاً مستجداً يؤثر على سلوك الأطراف كلها، وفي ضبطها وانتشارها، وفي شروط التسوية المحتملة في سوريّة ومميزاتها، وفي الآليات المحتملة لإنهاء المواجهة. وقد يُلزم الدور الروسيّ المستجد في المنطقة "إسرائيل"، من جهة، لكنه قد يتيح لها، من جهة أخرى، تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجيّة من خلال تفعيل محدود للقوّة، متصاعد ومضبوط، مصحوباً بحوار سياسيّ مع روسيا والولايات المتحدة. وربما يكون هذا المخطط، في سياقات معينة، الفكرة المركزية والمؤسسة لمفهوم المواجهة بين "إسرائيل" والجهة الشمالية.[3]

إن إجماع الباحثين الإسرائيليين على تراجع مكانة الولايات المتّحدة في أعقاب تفجر ثورات الربيع العربيّ، قد دفع بعضهم للدعوة صراحة إلى ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بمحاولة البحث عن حليف قوي آخر. ولكن تدرك "إسرائيل" أنّه بخلاف الولايات المتّحدة، لا توجد مسوغات إستراتيجيّة أو دينية أو قيميّة تكفي لإقناع الروس ببناء تحالف مع "إسرائيل"، وروسيّا كما هو حال "إسرائيل"، تضررت مصالحها بفعل "الربيع العربيّ"، وبالتالي، بإمكان تل أبيب أن تعرف نقاط الضعف التي أصابت روسيّا في أعقاب ذلك ومحاولة توظيفها في بناء علاقات وطيدة مع موسكو. ويرى (تسفي مغين) – الباحث في مركز أبحاث الأمن القوميّ المختص بالشؤون الروسيّة – أنّ

---

[1] عاموس يادلين،"البيئة الاستراتيجية لإسرائيل"، التقرير الإستراتيجي لإسرائيل للعام ٢٠١٨، مرجع سابق.

[2] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا– الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١، شبكة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت–لبنان ٢٠١٣، ص ٢٠٩.

[3] أحمد خليفة (إعداد وتحرير)، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية (٥)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٨، ص١٨١.

روسيّا كسائر القوى العظمى قامت بالعديد من التحرّكات وأقدمت على عدد من الإجراءات في أعقاب الربيع العربيّ لتقليص الأضرار الّتي يمكن أن تلحق بها جراء الثورات العربيّة، ويرى أنّ ما يعكس هذا جليّا المواجهة الّتي تخوضها روسيّا ضد الغرب في كل ما يتعلق بتداعيات "الربيع العربيّ"[١]. ويقول (مغين) إن روسيا بدت كالطرف غير الجاهز "للربيع العربيّ"، حيث إنّها فقدت الكثير من أوراقها وتعرضت مصالحها للضرر، لذا تحاول تقليص الأضرار الناجمة عن "الربيع العربيّ". ويشير (مغين) إلى أنّ روسيّا قد حرصت في الماضي على الظهور وسيطاً ذا جدوى، على اعتبار أنّ ذلك يمنحها بعض نقاط القوّة في الصراع على المنطقة. ومن آليات التحرك الروسيّ الهادفة لتقليص الأضرار السعي لاستعادة مكانتها وسيطا لحل النزاعات الإقليميّة، وهو الدور الذي حقّق لها الكثير من النقاط في الماضي، وفي الوقت الذي تعلن فيه روسيا تأييدها للنظام في سوريّة، فإنها تحرص على لعب دور الوسيط بينه وبين المعارضة[٢].

ويعتقد خبراء إسرائيليون أنّ التدخل الروسيّ في سوريّة ساهم في تعزيز العلاقات والتفاهمات بين "إسرائيل" وروسيّا، فيما يتعلق بالبيئة الإقليميّة، حيث يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وفي الوقت نفسه، يشير خبراء إلى أنّ هناك تخوّفاً من ترك روسيّا سلاحاً متقدّماً للجيش السوريّ، مثل الصواريخ المضادة للطائرات، كما أنّ التواجد الروسيّ يُعزّز المحور الشيعيّ في المنطقة على حساب المحور السني المُعتدل[٣] (حسب التسميات الإسرائيلية).

على ضوء ما تقدّم، نجد أنّ "إسرائيل" تفهّمت مصالح روسيّة في المنطقة، وعلى العكس من الدوافع الأيديولوجيّة للتدخل الإيرانيّ، جاء تدخل روسيّا لحماية مصالحها الجيو–سياسيّة ليس فقط في سوريّة بل في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومع تعاظم التدخّل الروسيّ، تصرّفت "إسرائيل" بحذر شديد وحرصت على عدم الاشتباك مع الطائرات الحربيّة الروسيّة، واتخذت في الحسبان المظلة الناريّة لأنظمة الدفاع الجوّيّ المتطوّر التابع للقوّات الروسيّة.

إنّ الأدوار الإقليميّة والدوليّة الّتي لعبتها بعض الدول، أثّرت في رسم الأحداث في المنطقة، وقد كانت هذه الأدوار منطلقة من مصالح هذه الدول وقوة نفوذها وأهدافها التوسعيّة التي قد تتعارض أو تلتقي مع المصالح الإسرائيليّة، وقد أدى ذلك إلى تأثيرات مباشرة على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة الّتي باتت بحكم المؤكّد، أنّها ترسم مساراتها، على ضوء توازن القوى الجديد في المنطقة.

---

[١] تسفي مغين، روسيا على ضوء نتائج الربيع العربي ، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربي :تداعيات إقليمية ودولية ، مرجع سابق، ص ٢٩–٣٣ .

[٢] صالح النعمان، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، قراءة في الثورات العربية وإستشراف لمآلاتها، مرجع سابق ص ٧٢ .

[٣] تسيفي مغين واودي ديكل،" هل في التدخل الروسي في سوريا هنالك فرص لـ"إسرائيل"؟ "، في مجموعة مؤلفين :التقييم الإستراتيجي لـ"إسرائيل" ٢٠١٥–٢٠١٦ ، تل أبيب :مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٥ ،ص ٥٧–٥٩.

المبحث الثاني: أثر تحوّلات "الربيع العربيّ" على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة

إنّ التحوّلات الإستراتيجيّة الناجمة عن الثورات العربيّة في الوطن العربيّ لا تزال تجري وتتفاعل، ولم تكتمل معالمها بعد. وتتابع "إسرائيل" هذه التحوّلات بقلق كبير، وهي تدرك أنّ تأثيرها في عملية التغيير في التطوّرات الناجمة عنها محدودة. ومع ذلك فإنّها تسعى بقدر إستطاعتها إلى التقليل من آثارها السلبيّة عليها والمحافظة على مكانتها ودورها في المنطقة، وتقوم بتعديل إستراتيجيّاتها السابقة، ووضع إستراتيجيّات جديدة تتناسب مع التغييّرات على ضوء المخاطر والفرص .

الفقرة الأولى: المخاطر والفرص الّتي حملتها تحوّلات الربيع العربيّ على "إسرئيل"

تواجه "إسرائيل" تهديدات استراتيجيّة خطيرة، إذ يحيطها من كلّ جانب دول تمرّ بأزمات، أو دول معرّضة للخطر، كما أنّها تواجه عدداً من الخصوم بقيادة إيران، الّتي تُعتبر الخصم الأكثر تقدّماً الّذي واجهته على الإطلاق. وستشكّل سوريّة أسوأ النتائج المحتملة بالنسبة إلى "إسرائيل"، حيث يمكن أن تنشب الحرب مع محور المقاومة على الجبهة الشماليّة في أيّ وقت وهو إحتمال مقلق بالنظر إلى أنّ طهران قد تكون الخصم الأوّل الّذي لا تستطيع "إسرائيل" هزيمته على الفور.

تتجدّد التحدّيات الإستراتيجيّة الّتي يواجهها الكيان الصهيونيّ في ظلّ تحوّلات شهدتها البيئة السياسيّة المحيطة بها، وهذه التحدّيات ذات تداعيات خطيرة على "الأمن القوميّ الإسرائيليّ"، حيث تصاعدت خلال الأعوام الماضية التهديدات الأمنيّة- العسكريّة الّتي يطلق عليها قادة المؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة "توتّرات تحت عتبة الحرب"، والّتي تتعامل معها "إسرائيل" بمفهوم "الحرب المحدودة" ويمكن لهذه التوتّرات أن تساهم في تشكيل وضع ذي قابليّة عالية للإنفجار، وإذا أدّت العمليات المحدودة إلى التصعيد في المواجهة، فإنّه من المحتمل أن تنشأ حالة تدعى "حالة الكلّ" على الجبهات الرئيسيّة الّتي تواجهها "إسرائيل" في كل من سوريّة ولبنان وقطاع غزّة، وتتدهور إلى مواجهة واسعة وحرب شاملة، تطيح بنافذة الفرص الّتي فُتحت أمام الكيان الصهيونيّ، في ظلّ الدعم الّذي تقدِّمه الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والمساعي الحثيثة الّتي يبذلها دونالد ترامب لتشكيل تحالف (عربي- إسرائيليّ) تحت عنوان مواجهة إيران في المنطقة، وذلك من أجل إدخال "إسرائيل" إلى نسيج العالم العربيّ وتصفية القضيّة الفلسطينيّة.

وتميّزت الفترة الّتي تلت "الربيع العربيّ" بعدّة متغيّرات في المحيط القريب لـ"إسرائيل". والّتي كان لها تأثيرات مباشرة على التحدّيات والفرص أمامها، وفي هذه التغيّرات تتجسّد تهديدات أمنيّة والّتي تعني تصعيد أو تجميد متعدّد المخاطر، في نفس الوقت، يمكن العثور على فرص في هذه التغيّرات

للقيام في إجراءات وسياسات تساعد "إسرائيل" لمواجهة التحدّيات الأمنيّة الّتي تقف أمامها، وتسهم كذلك في تحسين موقفها إزاء هذه التحدّيات إقليمياً ودوليّاً. وتتمثّل بعض هذه التحوّلات في:

١. ضعف الدول العربيّة وزيادة الضبابيّة السياسيّة.
٢. تحوّلات في ميزان القوى الإقليميّ وصعود قوى إقليمية جديدة مثل إيران وتركيّا.
٣. تراجع تأثير دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة لصالح الدور الروسيّ.

ويعدّد (إفرايم عنبار) – رئيس مركز بيغن_السادات للدراسات الإستراتيجيّة – التأثيرات الإستراتيجيّة للثورات العربيّة على "إسرائيل" في النواحي التاليّة[١]:

١. عزلة إقليميّة وتآكل قوّة الردع الإسرائيليّة.
٢. أخطار أمنيّة جديدة وأخرى قائمة آخذة بالتصعيد.
٣. تهديد الممرّات المائيّة في حوض البحر الأبيض المتوسط.
٤. الغفلة عن المشروع النوويّ الإيرانيّ.

وفي هذا السياق يقول المؤرّخان الإسرائيليّان (إلي بوديه ونمرود غورن) "إنّه في الوقت الّذي تعامل الغرب مع الثورات العربيّة وحركات الإصلاح بخطاب من الأمل ودعم الثورات الديموقراطيّة، فإنّ "إسرائيل" تعاملت معها على أنّها تهديد لأمنها القوميّ"[٢]. وطغى الخطاب الأمنيّ على التعاطي الإسرائيليّ مع الأحداث في العالم العربيّ، واعتبرت أنّ الرد الإسرائيليّ على التحوّلات الدراماتيكيّة في المنطقة يجب أن يكون من خلال زيادة الميزانيّة العسكريّة والأمنيّة .

ومن خلال تحليل البيئة الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل" نجد أنّ هناك عدّة مخاطر وفرص، أفرزتها التحوّلات الإقليميّة في أعقاب الربيع العربيّ، بحيث شغلت التحدّيات مراكز القرار في "إسرئيل" للتعامل مع التطورّات بما يتناسب مع المصالح الإسرائيليّة وبما يخدم متطلّبات الأمن القوميّ .

أولاً: مخاطر عدم إستقرار المنطقة وبروز الجهات اللادولتيّة

إن عدم إستقرار المنطقة وعدم معرفة مستقبلها وإشتداد الأزمات فيها، وضع "إسرائيل" في مكانة جيوسياسيّة مختلفة عما كانت عليه قبل التحوّلات الّتي على أساسها وضعت عقيدتها الأمنيّة[٣]، وقد تنامت الفوضى الإقليميّة المتميّزة بكثرة اللاّعبين غير القادرين على إجراء حوار أمنيّ جدّيّ نتيجة التحالفات المتعدّدة والمختلفة، وغير الخاضعة لسيطرة "إسرائيل"، وهذا الأمر يعقّد الوضع الأمنيّ

---

[١] إفرايم عنبار، التحولات في العالم العربي والأمن القومي الإسرائيلي، رمات غان: معهد بيغن–سادات للدراسات، ٢٠١٢، ص: ٣–٥.

[2] Elie Podeh and Nimrod Goren, Israel in the Wake of the Arab Spring: Seizing Opportunities, Overcoming Challenges, May, 2013. See link:http://2013.presidentconf.org.il/wp-content/uploads/2013/05/Arab-Spring-Final.pdf

[٣] يتسحق بن يسرائيل، عقيدة "إسرائيل" الأمنية، بن شيمن، دار مودان للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص ٩ .

الإسرائيليّ، ويحمل في طياته إحتمال حدوث إنعكاسات خطيرة على "إسرائيل" في المدى البعيد[١].
إنّ حالة الفوضى الّتي تسود بعض الدول العربيّة تمثّل مصدر خطر لـ"إسرائيل"، لأنّه يمكن لأيّ مجموعة مسلحة، دون أن تكون مهدّدة بردة فعل من قبل أنظمة الحكم المحليّة أن تهدّد المصالح الإسرائيليّة. وإنّ "إسرائيل" تعتبر الجهات اللادولتيّة والتنظيمات المسلّحة مصدر تهديد رئيس لها ولنظريتها "البقاء متفرّجاً"، ولذا فإنّ :"الخطر الأمنيّ الإستراتيجيّ المحدق بـ"إسرائيل" حاليّاً لا يتمثّل بالجيوش العربيّة بل بتلك المجموعات اللادولتيّة المتطرّفة، وهذا يستدعي تفحص عقيدة "إسرائيل" الأمنيّة الّتي أُسّست على واقع جيوسياسيّ مختلف عما كانت عليه المنطقة قبل الثورات العربيّة"[٢].
وقد إعتبرت "إسرائيل" أن بروز وصعود الجهات اللادولتيّة وتصاعد قوّة حزب الله الصاروخيّة والقتاليّة، وإنتشار ظاهرة الحركات الأصوليّة الجهاديّة، تهدّد بعدم إستقرار المنطقة خاصّة مع تدهور الأوضاع الأمنيّة في سوريّة وسيناء[٣]، وقد جاء تصنيف حزب الله على رأس التهديدات الّتي تضمّنها التقدير الإستراتيجي لـ"إسرائيل" لعامي ٢٠١٦/٢٠١٧ "وفقاً لدرجة الخطورة يقف حزب الله، الّذي يستمرّ في كونه التهديد التقليديّ الأخطر على "إسرائيل"، في ضوء إمتلاكه صواريخ لكافّة المديات، صواريخ دقيقة، طائرات من دون طيّار هجوميّة وإنتحاريّة، صواريخ برّ – بحر، دفاع جوّي من أفضل الصناعات الروسيّة، وحدات بريّة تتدربّ لإحتلال مستوطنات داخل "إسرائيل" [٤]. وفي كلمة له في مؤتمر هرتسيليا الـ ١٧[*] يشير (غادي آزينكوت) – رئيس هيئة الأركان حينها – بأنّه لا يوجد أدنى شك بأنّ التهديدات قد تغيّرت وأنّ الواقع تغيّر كثيراً، ويرى أنّه عند فحص "مميّزات المحيط الإستراتيجيّ لـ"إسرائيل" يمكن ملاحظة التالي[٥] :

- الإنتقال من عدوّ هو دولة إلى عدوّ مكّون من تنظيمات .
- هذه التنظيمات "الإرهابيّة" لديها قدرة دولة، وهو يحصل نتيجة أمرين أساسيّين: الأوّل تفكّك الدول وقدرة التنظيمات "الإرهابيّة" على حيازة سلاح خاصّ بدولة، الثاني توفّر دول وعلى رأسها إيران تزوّد تنظيمات "إرهابيّة" بسلاح متطّور خاصّ بدول.

---

[١] مارك هيلر، التقلبات الإقليمية في الشرق الأوسط، مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٦، ص ١٣.

[٢] إفرايم كام، إنعكاسات الإتفاق النووي على المساعي الإيرانية للهيمنة الإقليمية، مسح إستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة أطلس، ٢٠١٦، ص ٥٥.

[٣] معهد سياسة الشعب اليهودي ، وثيقة خاصة ، مركز الدراسات الفلسطسنية ، مدار ، ٢٠١٦/١/٢٠.

[٤] عباس إسماعيل، التقدير الإسرائيلي السنوي لـ " إسرائيل" ٢٠١٦/٢٠١٧ ، الطبعة الأولى، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت – لبنان، ٢٠١٧، ص ٢٣.

[*] مؤتمر هرتسيليا من أهم المؤتمرات التي تقام سنوياً في "إسرائيل"، حيث يتم تقييم وتقدير السياسات والتطوارت الإقليمية والعالمية ومدى انعكاسها على" إسرائيل"، وهو يعد ملتقى لخبراء من" إسرائيل" والعالم، خصوصاً من الباحثين الأمريكيين والدول الحليفة ل"إسرائيل".

[٥] عباس إسماعيل، مؤتمر هرتسيليا الـ ١٧– ميزان الفرص والمخاطر الإقليمية على عتبة العام السبعين لـ"إسرائيل"، الطبعة الأولى، باحث للدراسات االفلسطينية والإستراتيجية، بيروت – لبنان،٢٠١٨، ص ١٦.

وقال (آزينكوت) في توصيفه للتهديد الّذي يمثّله حزب الله: "يعتبر بنظري اليوم التهديد الأساس على دولة "إسرائيل" في الدائرة الأولى الّتي تحيط بنا". وفي نفس المؤتمر أشار (نفتالي بينيت) – رئيس "حزب البيت اليهوديّ"، ووزير التعليم والعضو في المجلس الوزاريّ للشؤون السياسيّة والأمنيّة – إلى التهديد الّذي يمثّله حزب الله فاعتبره "التهديد الأكثر أهمّيّة على المستوى العمليّ"[١].

إذا فالتهديد الجديد على "إسرائيل" هو تهديد متنوّع ومتعدّد المستويات، فإذا كان التهديد في الماضيّ عسكريّاً في أغلبه ومصدره جيش نظاميّ فإن التهديد اليوم تهديد هجين، وفي مركزه الجمع بين حركات متعدّدة المستويات وبين حرب العصابات، والتهديدات الناعمة من السايبر والحرب الإعلاميّة والإلكترونيّة والفضائيّة وشبكات التواصل الإجتماعيّ.

ثانياً: مخاطر التهديد الإيرانيّ

لقد وضعت "إسرائيل" التهديد الإيرانيّ على رأس أولويّاتها بوصفه التهديد الرئيسيّ على الأمن القوميّ لـ"إسرائيل"، وتوجد لهذا التهديد ذراعان تقوّيان بعضهما بعضاً: **ذراع نوويّة وأخرى تقليديّة.** فمن جهة هناك البرنامج النوويّ الإيرانيّ، حيث يشكّل المظلّة الإستراتيجيّة للنظام وفي سعيه لتحقيق الهيمنة والنفوذ في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. ومن جهة ثانية ، من خلال جهودها الّتي تبذلها لبث صورة القوّة في المنطقة[٢]. وبالتالي فإنّ "إسرائيل" تعتبر أنّ إيران تدير حرباً تقليديّة عبر وكلاء لها، وهي تبني قواعد للعمل في لبنان وسوريّة، ومؤخراً في العراق أيضاً، وتواصل تمويل وتسليح تنظيمات وحركات مسلّحة، من بينهم حزب الله، وحماس، والحشد الشعبيّ في العراق وجماعة أنصار الله في اليمن. وتسعى إلى إستنزاف "إسرائيل" وردعها عن إستخدام قدراتها العسكريّة. وقد خرجت إيران خلال السنوات الأخيرة عن عاداتها وحاولت وضع قدرات عسكريّة في سوريّة تابعة لها مباشرة وليس لحلفائها، وحتّى أنّها إستخدمت القوّة بشكل مباشر ضدّ "إسرائيل"، وليس بيد وكلاء.

وقد تخوّفت "إسرائيل" من خروج ترامب من الإتفاق النوويّ، وقد أبدى (عاموس جلعاد) – رئيس مؤتمر هرتسيليّا الـ ١٨– تخوّفه من هذا الأمر معتبراً أنّ "إلغاء الاتّفاق يعني إبقاء "إسرائيل" وحيدة في مواجهة إيران على مسار صدام حتميّ. ورأى أنّ إيران مصمّمة على البقاء في سوريّة، وفي المقابل تتمسّك" إسرائيل" برفض هذا الوجود، معتبراً أنّ ذلك يعني سير الطرفان على مسار يفضي إلى صدام عسكريّ بينهما. وإعتبر أنّ إلغاء الاتّفاق سيمكّن إيران من إعلان التمسّك بالاتّفاق والالتزام به حاليّاً وانتظار خمس سنوات قبل الاتّجاه نحو بناء قوّتها النوويّة. وقال إنّ الدمج بين قوّة نوويّة وأيديولوجيّات متطرّفة، كالّتي يحملها النظام الإيرانيّ، هي الخطر الوجودي الوحيد على

---

[١] عباس إسماعيل، مؤتمر هرتسيليا الـ ١٧– ميزان الفرص والمخاطر الإقليمية على عتبة العام السبعين لـ"إسرائيل"، مرجع سابق، ص٣٥ .

[٢] عاموس يدلين، خلاصة التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل ٢٠١٨–٢٠١٩، دراسة صادرة عن : معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أطلس للدراسات الإستراتيجية، شباط ٢٠١٩ ، ص ٨.

"إسرئيل"، معتبراً أنّ الإيرانيّين ماضون في مشروعهم باستخدام قواعد وأذرع لهم في المنطقة(١).

وبحسب "إسرائيل" فإنّه خلال السنوات الأخيرة، عملت إيران على استغلال وضع سوريّة من أجل خدمة مصالحها الإستراتيجيّة، بواسطة زيادة وجودها العسكريّ، وهذا يشمل وسائل قتاليّة متقدّمة، وتقديم مساعدات عسكريّة للمليشيات الشيعيّة التابعة لها(٢)، وبالرغم من الهجمات الّتي قامت بها "إسرائيل" على بعض القواعد العسكريّة، إلاّ أنّ هناك شكوك بأن تتراجع إيران عن وجودها في سوريّة. وتخشى "إسرائيل" أن لا تلتزم إيران بالإتفاق النوويّ، وتستخدم منظومة الصواريخ لضرب أهداف إستراتيجيّة إسرائيليّة، لأن العداء، حسب الإسرائيليّين، عداء أيديولوجيّ وليس من الممكن تغييره في المدى المنظور(٣). ويرى الباحثون الصهاينة أنّ الإتّفاق النوويّ قدّم لإيران الشرعيّة الدوليّة.

ثالثاً: تحديّ الجبهة الشماليّة

إعتبرت "إسرائيل" أنّ تعاظم التحدّيات الّتي تواجهها في الجبهة السوريّة – اللبنانيّة زادت خلال الأعوام الماضية، حيث كثّفت إيران من جهودها لترسيخ تواجدها العسكريّ المستقل في سوريّة، ولمنح حزب الله قدرات عسكريّة متطوّرة. وتقلّصت حرية العمل الإسرائيليّ الّتي كانت قد إتسعت في السنوات السابقة على خلفية الحرب الدائرة هناك. وقد مكّن الدعم الّذي تقدّمه كلّ من روسيّا وإيران، للنظام السوريّ من تحقيق النصر في القتال ضدّ قوّات المعارضة المشتّتة، إلاّ أنّ الحرب لا توشك على الإنتهاء بشكل كامل، وليس من المتوقع قريبًا سيطرة النظام على كامل المناطق. ففي شمال الدولة وفي شرقها، لا تزال هناك مناطق خاضعة لسيطرة المجموعات المدعومة من الولايات المتّحدة وتركيّا(٤). ويثير تعاظم محور المقاومة بقيادة إيران الّذي يضمّ بعض القوى الجهاديّة غير الشيعيّة، القلق الشديد في "إسرائيل" خاصّة بعد تعزيز المساعدات والتعاون بين سوريّة وبقيّة عناصر محور المقاومة، وقد يساعد هذا التعاون مضاعفة التهديد تجاه "إسرائيل" من خلال تموضع قوّات إيرانيّة وقوّات حزب الله في هضبة الجولان(٥). وإنّ التغيّرات في الساحة السوريّة، من حيث هزيمة تنظيم "داعش" من جهة مقابل ما تراه "إسرائيل" تعزيزاً للوجود الإيرانيّ من جهة أُخرى، أحد أكثر التحدّيات الّتي شغلت المستويّين السياسيّ والأمنيّ في "إسرائيل". وفيما تُشكّل الجبهة الفلسطينيّة أكثر الجبهات القابلة للإنفجار، إلاّ أنّها أدرجت كثاني التهديدات الّتي يستعدّ لها الجيش، إذ يسبقها من وجهة نظر

---

١ محمد عبد الفتاح، مؤتمر هرتسيليا الثامن عشر، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ٢٠١٨، ص ٤-٥ .

٢ عنات كورتيس وشلومو بروم وآخرين، التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٨-٢٠١٩، ترجمة نائل عبد الهادي، عكا للشؤون الإسرائيلية، يناير ٢٠١٩، ص ١٠٣.

٣ شلومو بروم ، هل على " إسرائيل" أن تضع التيار السلفي على رأس سلم التهديدات ، مسح إستراتيجي لإسرائيل ،مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة أطلس ٢٠١٥ ، ص ٤٤-٤٦.

٤ عاموس يدلين، خلاصة التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل ٢٠١٨-٢٠١٩، مرجع سابق ص ١١.

٥ تسبي ماغين، هل ينطوي التدخل الروسي في سوريا على فرص لإسرائيل، مسح إستراتيجي، مرجع سابق، ص ٥٢ .

هيئة الأركان تهديد المحور الشيعيّ الّذي تؤسّسه إيران، والّذي يضمّ في السنتين الأخيرتين سوريّة إلى جانب حزب الله في لبنان.

وقد حذّر(أفيف كوخافي) – رئيس أركان الجيش الإسرائيليّ – في حديث له أمام مراسلي الشؤون العسكريّة في وسائل الإعلام العبريّة، من المتغيّرات الإقليميّة الّتي من شأنها التسبّب في مواجهات قريبة، واصفاً الوضع على الجبهتين الشماليّة والجنوبيّة، في إشارة إلى سوريّة ولبنان وقطاع غزّة، بأنه "هشّ ومتوتّر وقد يتدهور إلى معركة". ولفت الأخير إلى أنّ "الجبهة الشماليّة هي التحدّي الاستراتيجيّ الأوّل لـ"إسرائيل"، رادّاً ذلك إلى "التموضع العسكريّ الإيرانيّ" في سوريّة، وكما قال إنّه "مشروع الصواريخ الدقيقة الّذي تقوده طهران"، باستخدام "أراضي دول مستقلة محدودة للغاية، كما في لبنان حيث أسّس حزب الله جيشه الخاصّ، ويفرض سياسته الأمنيّة". وشدّد كوخافي، في إطار استعراضه التهديدات، على ضرورة إقرار خطّة متعدّدة تُمكّن الجيش الإسرائيليّ من مواجهة التحدّيات ضمن قدرات جديدة في مجالَي الدفاع والهجوم، وتشمل شراء وسائل قتاليّة ذات قدرة تدميريّة، وتحسين الوسائل الدفاعيّة في وجه الطائرات المسيّرة شمالاً وجنوباً[١].

ولقد أدّى تعزز الوجود الإيرانيّ وحلفائه من قوّات شيعيّة في سوريّة، إلى تحديث التقديرات الإسرائيليّة بخصوص شكل المواجهة المقبلة، والإدّعاء بأنّ الجبهة السوريّة والجبهة اللبنانيّة اندمجت في جبهة واحدة جديدة هي "الجبهة الشماليّة"، وهو ما يعني أن الحرب المقبلة ستكون أوّل حرب تُخاض أمام الجبهة الشماليّة المتّحدة، وليس أمام جبهة منفردة سواء كانت لبنانيّة أم سوريّة.

رابعاً: تهديد بناء القوّة في الجبهة الشماليّة (تحديداً مشروع تطوير دقّة الصواريخ)

تعتبر "إسرائيل" أنّ إيران وخلال التطوّرات في الأحداث السوريّة، قد حوّلت قسماً من بناء القوّة العسكريّة، الموجّه ضدّ "إسرائيل" إلى العراق ولبنان. ولا يعدّ الدعم الإيرانيّ لبناء القوّة العسكريّة لحزب الله في لبنان جديدا، إلاّ أنّ الجديد هو نوعية الأسلحة الّتي تمّ نقلها خلال السنوات الأخيرة لحزب الله. وهذا ما أثار قلق "إسرائيل". وأمّا مصدر القلق الرئيسيّ بالنسبة لـ"إسرائيل" فقد تمثّل في: "برنامج تحويل الصواريخ غير الدقيقة إلى صواريخ دقيقة، وتحسين قدرات الدفاع الجوّيّ الخاصّة بحزب الله، وتزويد الحزب بصواريخ برّ– بحر بعيدة المدى"[٢]. ومنذ حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ هناك توازن ردع متبادل بين "إسرائيل" وحزب الله، ويدرك الطرفان بأنّ أيّ عملية عسكريّة في مناطق الطرف الآخر ستتسبّب– إلى حدّ كبير – بنشوب مواجهة ضخمة تلحق أضراراً جسيمة بالجانبين.

وتعتبر "إسرائيل" أنّه "إذا نضجت القدرات الّتي بين يدي حزب الله ، فإنّ الحزب يستطيع مهاجمة

---

[١] يحيى دبوق، الأركان الإسرائيليّة لا تستبعد الحرب: نريد تمويلاً إضافياً، جريدة الأخبار، ٢٠١٩/١٠/٢٦.

[٢] عاموس يدلين، خلاصة التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل ٢٠١٨–٢٠١٩، مرجع سابق، ص ١٢.

"إسرائيل" بواسطة منظومة واسعة من الصواريخ الدقيقة وإصابة البنى التحتيّة العسكريّة والإستراتيجيّة الحيويّة بداخلها"[١]. وفي أواخر العام ٢٠١٨ جاء الكشف عن الأنفاق الّتي قام حزب الله بحفرها، ليؤكّد الجهود الّتي يبذلها الحزب للتسبّب بالضرر الكبير لـ"إسرائيل"، وكان الجيش الإسرائيليّ قد أطلق حملة "درع الشمال" حيث تمّ إكتشاف ستّة أنفاق تمّ تدميرها. وقد صرّح الجيش الإسرائيليّ أنهّ "مندهش من حجم المشروع الّذي وصفه بالعملاق لاسيما أنّه حُفر بالصخر وجُهِّز بشبكات الاتّصال والكهرباء والماء والتهوئة وسكك للنقل لم ير مثيلاً لها من قبل، وأضاف الجيش الإسرائيليّ أنّه لا يستهين بقدرات حزب الله، والأنفاق كانت جزءا من خطّته الهجوميّة، لقد سحبنا منه هذا السلاح السريّ لكنّ هذا لا يعني أنّه لن يواصل تطوير خططه الهجوميّة ضدّنا"[٢].

وقد تعمّد رئيس الحكومة الإسرائيليّة (بنيامين نتنياهو) الحديث عن أولويات "إسرائيل" في مواجهة تعاظم القوّة في الجبهة الشماليّة، وأعلن في جلسة للحكومة تحديد ثلاثة أهداف لمواجهة هذه التهديدات وهي: "وقف المشروع النوويّ الإيرانيّ، منع إيران من تزويد أعدائنا بسلاح دقيق يشكّل خطراً علينا، ومنع تموضع إيران وأذرعها عند حدودنا. ونحن ننفذ هذه الغايات، بعضها بصورة علنيّة وبعضها بصورة غير مكشوفة. ونحن مصرّون على الحفاظ على أمن "إسرائيل" [٣]. وقد جاء أخر ترتيب قامت به "إسرائيل" لسلّم التهديدات من بناء القوّة على الجبة الشماليّة على الشكل التالي :

١. إحباط البرنامج النوويّ الإيرانيّ في المرتبة الأولى .
٢. وقف مشروع الصواريخ الدقيقة لدى حزب الله في المرتبة الثانية.
٣. منع إيران من التموضع العسكريّ في سوريّة ولبنان والعراق واليمن في المرتبة الثالثة.

إنّ هذه التهديدات قد تدفع "إسرائيل" المبادرة الى المعركة، والتأجيل فقط يكون لعدم التأكّد من النصر وحسم المعركة لصالحها، وأمّا الّذي يُسرّع المواجهة المستقبليّة هي ضمانة القدرات الاستخباراتيّة والتكنولوجيّة والعملياتيّة الّتي تعتدّ عليها "إسرائيل".

خامساً: المخاطر الناتجة عن تراجع مكانة أمريكا في الشرق الأوسط

ضعفت صورة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، وهذا الأمر سلبيّ بالنسبة لـ"إسرائيل"، لأنّ العلاقة بين "إسرائيل" والولايات المتّحدة تعدّ من العوامل المهمّة في قوّة "إسرائيل". وإنّ صورة الولايات المتّحدة الضعيفة إلى جانب التوتّر الّذي كان قائماً بين إدارة أوباما و"إسرائيل" أثّر سلباً على

---

[١] عاموس يدلين، خلاصة التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل ٢٠١٨-٢٠١٩، مرجع سابق، ص ١٣.

٢ تقرير إعلامي، إسرائيل تكشف عن أنفاق لحزب الله تخترق عمقها، الجزيرة نت ٢٠١٩/٠٥/٣٠:
https://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2019/5/30/%D8%A5%D8%B3%D8%B

[٣]علي حيدر، نتنياهو: الصواريخ الدقيقة لحزب الله أولويتنا بعد "النووي الإيراني"، جريدة الأخبار،الأربعاء ٤ أيلول ٢٠١٩.

"إسرائيل"[1]. وأدّى تراجع مكانة أمريكا في المنطقة، إلى توجّه دول أخرى مثل روسيّا من أجل زيادة حضورها في المنطقة، وهذه الدول لها حساباتها الّتي قد تتعارض مع المصالح الإسرائيليّة.

وهناك شبه إجماع بين الباحثين والقادة الإسرائيليّين على أنّ النفوذ الأمريكيّ في المنطقة تراجع بصورة ملحوظة بعد إنطلاق الثورات العربيّة. وينتقد المتخصّصون والقادة الإسرائيليّون الإدارة الأمريكيّة بشدّة لأنّها تخلّت عن أنظمة الحكم في تونس ومصر بسرعة، ولأنّها أيّدت تأسيس أنظمة ديمقراطيّة فيها، وأقامت علاقات مع حركات الإسلام السياسيّ في البداية، ما ألحق ضرراً إستراتيجيّاً بالمصالح الأمريكيّة. ويؤكّد (ميخائيل ميلشتاين) "أن تخلّي الولايات المتّحدة عن نظاميّ بن علي ومبارك، أثّر في ثقة حلفاء أمريكا بأنفسهم، وفي ثقتهم بالولايات المتّحدة كركيزة إستراتيجيّة لهم، ليس فقط ضدّ تهديدات خارجيّة كالتهديد الإيرانيّ فحسب، وإنّما أيضاً ضدّ التهديدات الداخلية "[2].

ويثير تراجع نفوذ الولايات المتّحدة في المنطقة قلق "إسرائيل"، لأنّها الحليف والداعم الأساسيّ لـ"إسرائيل" الّتي لا تزال مكانتها، على صلة بمكانة الولايات المتّحدة ونفوذها. وقد ظهر لدى صانع القرار الإسرائيليّ قلق فيما يخصّ نظريّة الردع الإسرائيليّ، فصورة الردع الإسرائيليّ أصحبت عرضة للتأثّر بسبب ضعف الولايات المتّحدة الواضح في المنطقة. فنتيجة سنوات من الحملات المنهكة في أفغانستان والعراق، غدت الولايات المتّحدة غير راغبة بالتدخّل العسكريّ. وتجلت مقاربة الرئيس باراك أوباما، في طريقة معالجة حادثة الأسلحة الكيميائيّة في الغوطة الشرقية في سوريّة في٢٠١٣/٨/٢١، باجتناب استخدام القوّة، وفي طريقة التعامل مع إيران. فهاتان الحالتان عزّزتا القناعة الإقليميّة بأنّه في ساعة الامتحان لن تقف الولايات المتّحدة إلى جانب حلفائها بسهولة كما فعلت في الماضي.

سادساً: التحدّيات العسكريّة لـ"إسرائيل"

إنّ الجيش الإسرائيليّ يواجه ساحات جغرافيّة متعدّدة، تمثّل تحدّيات عسكريّة مختلفة وهي: ساحة دول التسوية(مصر والأردن)، قطاع غزّة، الضفّة الغربيّة، لبنان، والجولان. والفكرة الّتي ترسم النشاط الإسرائيليّ على طول الحدود مع الأردن ومصر، هي وجود "لاعب رسميّ" يوجد معه تعاون وتنسيق عسكريّ وإستخباريّ رغم حضور "لاعبين غير دولتيين" في سيناء (داعش). أمّا في الضفّة الغربيّة تبدو تعقيدات المواجهات مختلفة، لأنّ فيها كياناً فلسطينيّاً شبه دولة، يقيم تعاون مع "إسرائيل" رغم الأداء الرديء الّذي يشوب أفعاله. والمهمّة الإسرائيليّة في هذه المنطقة هي حفظ الأمن وإحباط

[1] عاموس يدلين، خلاصة التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل ٢٠١٨-٢٠١٩، مرجع سابق، ص ١٦ .

[2] ميخائيل ميلشتاين،"شرق أوسط قديم – جديد: الثورات في الشرق الأوسط وإنعكاساتها على إسرائيل"، عدكان إستراتيجي، السنة ١٤، ٢٠١١/٤

"الإرهاب". أمّا ساحات القتال في قطاع غزّة، وجنوب لبنان والجولان، فتتميّز بمواجهة "لاعبين غير دولتيين" يمارسون حرب العصابات، من خلال الإندماج والتستّر بين المدنيّين.

١.التحدّي العسكريّ على الحدود مع مصر والأردن

الحدود الإسرائيليّة مع مصر والأردن تمتاز باستيطان ضئيل نسبيّاً، وبالنسبة للحدود المصريّة مع "إسرائيل" فهي غير مأهولة في أجزاء واسعة، وتوجد فيها مشكلة سيطرة للنظام المصريّ. والتحدّي الأساس هناك يتمثّل في تواجد تنظيم "ولاية سيناء" الّذي أفرزته أحداث "الربيع العربيّ" والّذي يخوض حرب بقاء مع القوات المصريّة، ولديه مصلحة في تنفيذ عمليات داخل "إسرائيل". وإلى جانب هذا التهديد، يوجد تحدّي منع محاولات التهريب على الحدود مع مصر. أمّا حدود الأردن مع "إسرائيل" فإنّها تمتاز بقرب العاصمة عمّان منها، وبوجود مدينة العقبة، المتطوّرة من الناحية العمرانيّة والسياحيّة، هذا الواقع دفع بالأردن إلى فرض سيطرة أمنيّة فعّالة على طول الحدود، تضاف إلى الّتزامه بإتّفاقيّة السلام، ممّا جعل التحدّي الإسرائيليّ في الحدود الأردنيّة أقّلّ تعقيداً.

٢.التحدّي العسكريّ في الضفة الغربيّة

في موضوع التحديّ العسكريّ في الضفة الغربيّة، إعتبرت "إسرائيل" أنّ هناك طريقة عمل قاتلة، مصادرها متعدّدة، وعلى رأس هذه المصادر خلايا حماس بالضفّة، الّتي يتمّ تحريكها من قطاع غزّة، أو من الخارج. وكذلك أعضاء منظّمات "مارقة" أخرى. والتعامل مع هذه العمليّات إلى جانب الجمود السياسيّ بين "إسرائيل" والفلسطينيّين، تخلق صعوبة أمام "إسرائيل" للتنسيق الأمنيّ مع السلطة، وعلى "إسرائيل" أن تكون مستعدّة لتطوّر الأوضاع وعودة التظاهرات وأحداث الشغب الواسعة، وحتّى لمواجهة عمليّات جديدة [١]. كالعمليّات الفرديّة (الذئاب المنفردة).

٣.التحدّي العسكريّ في قطاع غزّة

التحدّي الأمنيّ في قطاع غزّة تُسبّبه حركة حماس، بما يثبتها ككيان شبه دولة في القطاع، بالإضافة إلى حركة الجهاد الإسلاميّ، وتنظيمات جهاديّة أخرى. وإنّ قرب حدود قطاع غزّة من مدينة سديروت، ومستوطنات زراعيّة إسرائيليّة، يجعل أيّ إحتكاك عند حدود غزّة يؤثّر على المستوطنات المجاورة، بما يسمح لحماس بمارسة الضغوط على المدنيّين في الجانب الإسرائيليّ. وهناك تهديد آخر يحمل خطراً وله تأثير حادّ على المجتمع الإسرائيليّ، هو الأنفاق العابرة لحدود غزّة نحو "إسرائيل"[٢]. وبرز في هذا الصدد، صعوبة في بلورة سياسات استراتيجيّة لمواجهة هذه

[١] عنات كورتيس وشلومو بروم وآخرين، التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٨-٢٠١٩، مرجع سابق، ص ١٠٦.

[٢] المرجع نفسه، ص ١٠٥.

التحدّيات، بسبب وجود تعارض بين أهداف "إسرائيل" وبين المصلحة في الحفاظ على الهدوء الأمنيّ والردع أمام حماس، والمحافظة على الاستقرار في قطاع غزّة، ومنع حماس من زيادة قوّتها العسكريّة، ومن ناحية ثانية المحافظة على الإنجازات السياسيّة ومصلحة عدم إضعاف السلطة الفلسطينيّة في رام الله، وعدم زعزعة الاستقرار بالضفّة.

٤. التحدّي العسكريّ في لبنان

التهديد على "إسرائيل" في الجبهة اللبنانيّة يبدو كبيراً، في ظلّ وجود مستوطنات إسرائيليّة قريبة من الحدود، بحيث "لا يبدو حصول هجوم مباغت لحزب الله بغية إحتلال مستوطنة أو موقع عسكريّ، سيناريو غير معقول". ومبنى قوّة حزب الله، لاسيّما الخبرة العملانيّة الّتي راكمها في سوريّة، إلى جانب المميّزات الجغرافيّة للجبهة وقرب المستوطنات من الحدود "تجعل هذا التهديد المحتمل خطيراً"[١]. ولقد اعتبرت "إسرائيل" أنّ حزب الله يواصل تطوير قدراته العسكريّة دون رداع من النظام اللبنانيّ، حتّى "أصبح جيشاً حقيقيّاً" وإيران تزوّده بالقدرات العسكريّة والتمويل، وتقدّم له دعماً إستراتجيّاً، ويؤسّس حزب الله (بحسب وجة النظر الإسرائيليّة) نظريّته العسكريّة على إيجاد بنية تحتية في المحيط المدنيّ، إلى جانب إستخدام سلاح متطوّر، مع دمج تكتيكات حرب العصابات. وبات لدى حزب الله قدرات ناريّة كبيرة، وهو يتزوّد بوسائل متطوّرة بينها منظومات دفاع جوّيّ تشكّل تحدّياً لتفوّق سلاح الجوّ الإسرائيليّ.

٥. التحدّي العسكريّ في الجولان

قبل الحرب الأهلية في سوريّة، نجحت "إسرائيل" في خلق قواعد لعبة مع النظام السوريّ، لكن هذا النظام اليوم لم يعدّ كالسابق، وهو الآن يعيش تحت تأثير متزايد لإيران وحزب الله، ولذلك لم يتبقّ أمام "إسرائيل" سوى أن تتأمّل، أن يتغلّب التأثير الروسيّ بسوريّة على تأثير إيران وحزب الله[٢]. لأنّه في العام ٢٠١٨ نجح النظام السوريّ في استعادة سيطرته على جنوب سوريّة، وهضبة الجولان. وفي هذه الحالة، أصبحت "إسرائيل" أمام واقع جديد، والّذي في إطاره أصبح النظام السوريّ وحلفائه بالقرب من حدودها، وقد أتى ذلك بعد نجاح "إسرائيل" في خلق حالة من الاستقرار في هضبة الجولان، وإنشاء منظومة حدوديّة مستقرّة، على أساس تفاهمات مع السكّان المحليّين بالجانب السوريّ، حصلوا من جرائها على مساعدات إنسانية، مقابل منع الأعمال الإرهابيّة من هذه المناطق تجاه هضبة الجولان. ولجأت "إسرائيل" إلى روسيّا من أجل العمل على إبعاد القوّات العسكريّة لإيران وحلفائها، لمسافة ٨٥ كيلو متراً من حدود الجولان. ومن أجل خلق توازن يضمن مصلحتها .

---

[١] عباس إسماعيل ، التقدير الإسرائيلي السنوي لـ " إسرائيل" ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مرجع سابق، ص ٢٨.

[٢] عنات كورتيس وشلومو بروم وآخرين، التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٨-٢٠١٩، مرجع سابق، ص ٣٢.

سابعاً: التطوّرات والفرص الّتي أفرزتها تحوّلات الربيع العربيّ لصالح "إسرائيل"

بحسب التقديرات الإسرائيليّة فإنّ ميزان الأمن القوميّ الإسرائيليّ، هو ميزان إيجابيّ ومتين جداً، وقد تمّ الحفاظ على تفوّق "إسرائيل" العسكريّ في الشرق الأوسط وعلى قدرتها الردعيّة في وجه أعدائها، بما في ذلك حزب الله وحماس. هذا الردع الّذي يتغذّى من عبر ودروس المعارك السابقة بين هذه التنظيمات و"إسرائيل"، ومن ممارسة الجهوزيّة الإسرائيليّة للعمل، حتّى لو كان ثمن ذلك هو التصعيد. لقد اجتاز الردع الإسرائيليّ الاختبار في امتحان النشاط المتزايد ضدّ نقل السلاح إلى حزب الله وضدّ الأنفاق على الجبهة الجنوبيّة، حيث إنّ "إسرائيل"، وعلى خلاف الحذر الّذي ميّز سلوكها خلال العقد الأخير، أعلنت مسؤوليّتها عن هذا النشاط[1]. وبعد مرور عدّة سنوات على إنطلاق الأزمة في سوريّة، تعتبر "إسرائيل" أنّ النظام السوريّ أصبح ضعيفاً، وأنّه أبعد التهديد التقليديّ عنها، وأنّ استمرار الأزمة السوريّة يعبِّر عن مصلحة لـ"إسرائيل"، حيث تستغل الدمار والحروب في سوريّة لتوجيه ضرباتها العسكريّة من أجل تدمير الدولة، يؤكّد على ذلك (عاموس يدلين)، الّذي إعتبر أنّ: "الربيع العربيّ أضعف المحور الراديكاليّ المعادي لإسرائيل"[2]. أمّا (مائير دغان)، رئيس الموساد الأسبق، فاعتبر أنّ "الربيع العربيّ أزال التهديد العسكريّ المباشر ضدّ "إسرائيل" في السنوات الخمس المقبلة، على الأقلّ"[3] . وبالنتيجة توجد في مقابل التحدّيات والمخاطر الّتي تواجهها "إسرائيل" من جراء التحوّلات الإقليميّة، عوامل تعزّز تفوقها الإستراتيجيّ، ويمكن تحديد الفرص حسب وجهة النظر الإسرائيليّة بالتالي:

١. التهديد العسكريّ التقليديّ المباشر على "إسرائيل" من جيوش نظاميّة تابعة لدول مجاورة اختفى بشكل تامّ تقريباً. فقد رأت "إسرائيل" في ضعف الدول المجاورة لها، وتركيزها على المشكلات الداخليّة، سبباً أدّى إلى تراجع التهديد التقليديّ الّذي تشكّله جيوشها على "إسرائيل"، مع أنّ الثقل النسبيّ للتهديدات العسكريّة غير النظاميّة في المنطقة تعاظم نتيجة هذه المعطيات.[4]
٢. التخلّص من خطر السلاح غير التقليديّ في سوريّة (الكيميائيّ) .
٣. وجود بيئة عربيّة مريحة، بسبب انشغال العالم العربيّ بمشاكله الداخليّة وتحوّله إلى مواجهة مشاكله على حساب الإنشغال بالقضيّة الفلسطينيّة الّتي شكّلت محور اهتمامه سابقاً.

---

[1] عاموس يادلين، التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل ٢٠١٧-٢٠١٨، مرجع سابق ص٣٨.

[2] بوعز فايلير،" يدلين :الربيع العربي يشكّل فرصة أكثر من كونه مخاطرة ٢٠١١/٨/٢٨.
: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4088468,00.html

[3] ليئور جوطمان، مئير داجان التهديد الأمني على إسرائيل للسنوت الثلاث أو الخمس القادمة تبخّر"، صحيفة كلكاليست، ١٠ تموز ٢٠١٢.
http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3576641,00.html

[4] أحمد خليفة (إعداد وتحرير)، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، سلسلة قضايا استراتيجية (٣)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،٢٠١٥، ص١٠٢.

٤. الاستقطاب والتشرذم بين الدول العربيّة وانقسامها في عدّة محاور متصارعة والتوافق الضمني بين "إسرائيل" وعدّة دول عربيّة على عدوّ مشترك هو إيران، يعطي "إسرائيل" مساحة واسعة للتحرّك أمام الأجزاء بدل الكلّ. هذا ما دفع "إسرائيل" الى توطيد العلاقة مع "المحور السنّيّ" الّذي تقوده السعوديّة، في وجه "الخطر الشيعيّ" القادم من إيران، بحسب التعبيرات الإسرائيليّة، واتّساع هامش المصالح المشتركة بين "إسرائيل" والعالم السنّيّ البراغماتيّ.

٥. تعزيز العلاقة مع مصر والأردن وترسيخ التفاهمات والإتّفاقيات معها، بوصفها مكوّناً رئيسيّاً في العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة، وذلك من خلال تشجيع وحثّ صُنّاع القرار في "إسرائيل" على التقدّم في العلاقات السياسيّة والإقتصاديّة مع كلّ من مصر والأردن.

٦. الدعم الأميركيّ المطلق لـ"إسرائيل" في المجالين الأمنيّ والعسكريّ يشكّل عنصراً مهمّاً في الردع، أمام إنهيار وضعف الأنظمة العربيّة، وهذا يساعد على إظهار "إسرائيل" بالدولة القويّة.

٧. ترى "إسرائيل" أن مشاركة حزب الله بالقتال في سوريّة أضرّ بشرعيّته في العالم العربيّ ، كما حدث تراجع كبير في رصيد التأييد العربيّ والإسلاميّ "السنّيّ"، الّذي راكمه كلّ من حزب الله وإيران خلال الفترة السابقة، بسبب موقفهما المبدئيّ من الصراع مع "إسرائيل" وفي دعمهم المقاومة الفلسطينيّة، وبالتالي على الرغم من الخطر الّذي يمثّله حزب الله فإنّ فقدانه الشرعيّة حسب رأيها – يوفر نقاط إيجابيّة لصالح "إسرائيل" تحت عنوان محاربة الإرهاب [١].

٨. الحرب في سوريّة أوجدت وضعاً استراتيجياً مريحاً لـ"إسرائيل"، حيث باتت جميع الأطراف في سوريّة منغمسة في حالة استنزاف على المستوى البشريّ والعسكريّ والاقتصاديّ.

٩. تستطيع "إسرائيل" محاولة دفع الفرص الكامنة في التدخل الروسيّ – الإيرانيّ ، وتستثمرهما لجهة لجم إيران وحزب الله عن القيام بأيّ تحرّك ضدّ "إسرائيل" ، وترتّب قواعد لعب بين "إسرائيل" وروسيّا، كجسر لتقديم ترتيب مستقبليّ في سوريّة[٢].

١٠. ترى "إسرائيل" أنّ هناك فرصة مهمّة لفرض تسوية تضمن المصالح الإسرائيليّة على حساب الشعب الفلسطينيّ، وهذا النجاح المحتمل على مسار التفاوض الإسرائيليّ–الفلسطينيّ ستكون له تأثيرات هائلة على مكانة "إسرائيل" إقليمياً ودوليّاً[٣].

وتجدر الإشارة أنّ المخاطر والفرص الّتي أنتجها تحوّلات البيئة الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل" دفعتها إلى إعادة النظر في إستراتيجيّاتها، والقيام بتعديلات تتناسب مع الوضع المستجد، وضرورات المواجهات القادمة.

[١] عاموس يادلين ، محيط "إسرائيل" الإستراتيجي، مرجع سابق، ص ٤٢.

[٢] تسبي ماغين، هل ينطوي التدخل الروسي في سوريا على فرص لإسرائيل، مسح إستراتيجي ، مرجع سابق، ص ٣٤ .

[٣] عاموس يادلين، المرجع نفسه، ص ٣٥.

الفقرة الثانية: إستراتيجيّات "إسرائيل" تجاه التحوّلات في سياق "الربيع العربيّ"

لقد حصل– في السنوات الّتي تلت أحداث "الربيع العربيّ" – تغيّرات في طبيعة التهديدات الّتي تحيط بـ"إسرائيل"، دفعتها إلى إعادة النظر في إستراتيجيّاتها، ووضع إستراتيجيّات جديدة تتلاءم مع المخاطر، بما يحفظ أمنها القوميّ وقوّة ردعها، وتحقيق تفوّقها في المنطقة .

في السابق كان الصراع العربيّ الإسرائيليّ، هو المحدّد الأساسيّ للإستراتيجيّات القوميّة والعسكريّة، وكانت التهديدات المحيطة بـ"إسرائيل" تختلف عما هو الحال بعد تحوّلات "الربيع العربيّ"، فكانت أبرز التهديدات، وجود جيوش نظاميّة على حدودها، إضافة إلى وجود فصائل مقاومة في فلسطين ولبنان، وكانت "إسرائيل" من ناحيّة متكيّفة مع أنظمة الحكم في المنطقة، تسير وفق مسارات للتسوية، ومن ناحيّة ثانية تحافظ على توازن ردع مع قوى المقاومة في لبنان وفلسطين، ولكن بعد "الربيع العربيّ" برز العديد من التحدّيات على البيئة الإستراتيجيّة المحيطة بـ"إسرائيل"، تتمثّل بوجود فاعلين في المنطقة، لهم تأثيرهم المباشر على الأمن القوميّ، وعملت "إسرائيل" في مواجهة التحدّيات على تطوير مفهومين:

- **الأوّل:** يطلق عليه إسم "العمق الإستراتيجيّ" لـ"إسرائيل" حيث المطلوب تحسينه عبر العلاقات الأمنيّة مع الجيران الّذين تعدّ معهم إتّفاقات سلام، ومن خلال التعاون العسكريّ كما هو حاصل على سبيل المثال مع الأردن؛ الّذي يمنحها عمقاً إستراتيجيّاً في الشرق.
- **والثاني:** يتكوّن من بعدين إضافيين: المنع والتأثير، بمعنى القيام بأعمال ونشاطات من شأنها منع وقوع الحرب القادمة، والتأثير على أعدائها بحيث تسلبهم الرغبة في محاربتها.

أوّلاً: إستراتيجيّات "إسرائيل" الشاملة تجاه الدول العربيّة في أعقاب "الربيع العربيّ"

إنّ أبرز الإستراتيجيّات العامّة الّتي أقدمت "إسرائيل" على إعتمادها كحلول لمواجهة التحدّيات في البيئة الإستراتيجيّة المحيطة بـ"إسرائيل" نذكر ما يلي:

١. المحافظة على الوضع القائم فيما خصّ إتفاقيّات التسوية

يجمع الباحثون الإسرائيليّون على أنّ إتّفاقات التسوية مع كلّ من مصر والأردن شكّلت جزءاً أساسيّاً من مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ، وأن أيّ توقف محتمل للتعاون الأمنيّ مع هذين البلدين سيؤدّي إلى تغيّر في البيئة الإستراتيجيّة لـ"إسرائيل" بشكل كامل، وسيسهم في استنزاف قدرات "إسرائيل" العسكريّة والأمنيّة. ولذلك سعت "إسرائيل" إلى تجنيب إتّفاقيات التسوية أيّ اهتزاز، وقد جاء أوّل إجراء قامت به "إسرائيل" فور سقوط مبارك، قيام وزير دفاعها إيهود باراك بالإتّصال الهاتفيّ مع نظيره المصريّ (محمّد حسين طنطاوي)، للترحيب بإعلان الجيش المصريّ الإستمرار في إلتزام إتّفاق

السلام مع "إسرائيل"، بإعتباره حجر الزاويّة للسلام والإستقرار ليس بين الدولتين فحسب، بل للشرق الأوسط كلّه، ومنذ أوائل شباط فبراير ٢٠١١ ، بدأت "إسرائيل" تعدّ العدّة لتغير السلطة في مصر، وطلبت من رئيس الولايات المتّحدة وزعماء دول أخرى في الغرب أن يكون تأييد السلطة الجديدة في مصر مرهون بشرط الإحترام الكامل لإتّفاق السلام وعدم المساس به مطلقاً[١]، وكان مخطّط "إسرائيل" في حال إلغاء اتفاقيّة السلام المصريّة الإسرائيليّة، هو شنّ حرب اقتصاديّة على مصر وذلك عن طريق الطلب من الغرب وخاصّة الولايات المتّحدة الامريكيّة، بقطع المعونات عن مصر، وبالتالي لن يتمكّن الملايين من المواطنين من العيش بدون هذه المساعدات[٢].

٢. إستراتيجيّة عدم التدخّل وتحقيق التعادل الإستراتيجيّ

سادت في "إسرائيل" خلال الفترة الأولى من أحداث "الربيع العربيّ" إستراتيجيّة عدم التدخّل والوقوف على الرصيف، وهي الّتي أبرزت الهويّة السياسيّة الإسرائيليّة وإنبثقت من إرادة "إسرائيل" بالبقاء خارج النزاعات الإقليميّة الّتي بوسعها أن تحمل عدم الإستقرار إلى داخل حدودها، كما حصل عند جيرانها، كذلك فإنّ "إسرائيل" غير معنيّة بتركيز الإهتمام الإقليميّ والدوليّ نحوها، وإعتبارها جزء من المشكلة الإقليميّة. ولقد كان الإنتظار سيّد الموقف في البداية لمعرفة مآلات الأمور، لأنّ "إسرائيل" مطالبة بأن تتكيّف بإستمرار مع التقلّبات والمظاهر الجديدة الّتي تتشّكل وتتغّير طيلة الوقت

وترى "إسرائيل" أنّها "حقّقت ما يشبه "التعادل الإستراتيجيّ" في البيئة المحيطة بها، عبر إفتراضها الأساسيّ البقاء متفرّجة على الأحداث وبناء سياج دفاعيّ يحول دون إمتداد الأحداث الإقليميّة إلى داخلها"[٣]، وقد ارتبطت مرحلة استعادة التوازن الإستراتيجيّ مع سقوط الإخوان المسلمين في مصر وتنحية الرئيس (مرسي) عن الحكم في تموز ٢٠١٣، وتعقيد المسألة السوريّة عبر دخول تنظيم الدولة الإسلاميّة(داعش) إلى الأزمة، وتعثّر التحوّلات السياسيّة في ليبيا، واليمن. وقد أصاب "إسرائيل" في هذه المرحلة ضرب من الثقة بالذات، فمن جهة، أثبتت للغرب، أنّها الدولة الوحيدة القادرة على فهم العقليّة والتحوّلات العربيّة، وأنّ الأمل المستقبليّ الّذي زرعه الربيع العربيّ في نفوس الكثير من الدوائر الغربيّة كان مجرد وهم، وأنّها قد بشّرت بذلك منذ البداية في السرّ والعلن، ومن جهة أخرى، تعيش" إسرائيل" زهواً إستراتيجيّاً غير مسبوق في تاريخ صراعها مع العرب، فالدول تنهار، وجيوشها تتفكّك، والصراعات الأهليّة والبينيّة الإقليميّة تزداد، والتناقضات الإستراتيّجيّة بين دول المنطقة تصبّ

---

[١] عدنان عبد الرحمان أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية ، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت – لبنان، ٢٠١٦، ص ٥٥.

[٢] يارون فريدمان، الربيع العربي والإسلامي: هل تربح إسرائيل؟ مختارات إسرائيلية ,العدد ٢٠٥، ٢٠١٢، ص٥١.

[٣] شلوم بروم وعنات كاتس، من التعاون الإستراتيجي إلى المبادرة الإستراتيجية، المسح الإستراتيجي لإسرائيل، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة أطلس، بيروت، ٢٠١٥ ، ص ٥٨ .

لصالحها، وأصبحت القضيّة الفلسطينيّة هامشيّة في الأجندة العربيّة، لذلك لم تتوانَ "إسرائيل" عن إفشال كلّ تسوية للحلّ دون رادع، وشنّ حرب على قطاع غزّة العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٤،[١] ما يعني أنّ التغيّرات في العالم العربيّ عموماً، وفي مصر خصوصاً، لم تمنع "إسرائيل" من شنّ عدوان على قطاع غزّة، ووصلت ذروة ذلك في الخطاب التقليديّ الّذي يتبنّاه رئيس الحكومة الإسرائيليّة (بنيامين نتنياهو)، في اعتبار "إسرائيل" رأس الحربة للعالم الغربيّ في مواجهة "الإرهاب الإسلاميّ"، وأنّها واحة الديمقراطيّة الوحيدة في المنطقة.

٣. إستراتيجيّة تعزيز العلاقة مع العالم العربيّ المعتدل (نظريّة التكّيف وإغتنام الفرص)

لقد طوّر الباحثون الإسرائيليّون نظريّة "التكّيف وإغتنام الفرص" إذ يرى (يستحق بن يسرائيل) أنّه "على "إسرائيل" أن تتّجه نحو إغتنام الفرص عبر إنشاء تحالفات مع دول في الشرق الأوسط مثل السعوديّة وبعض دول الخليج، وذلك في مواجهة إيران الّتي تسعى لفرض هيمنتها في الشرق الأوسط"[٢]. وقد أدّت التطوّرات في بعض الدول العربيّة وما أفرزته من مخاطر أمنيّة على "إسرائيل" ومحيطها إلى قيام بعض الباحثين بدراسات حول نظريّة التكيّف وجعلها مكوناً رئيسيّاً في عقيدة الأمن القوميّ الإسرائيليّ، وهذا المكوّن الإضافيّ يأتي للتلاؤم مع التغيّرات الجيوسياسيّة في المنطقة، ويعزّز مفاهيم إستراتيجيّة تتعلق بتحديد الفرص الجديدة الّتي يمكن الإستفادة منها [٣].

ولقد وضعت "إسرائيل" نصب أعينها، تعزيز العلاقة مع الدول العربيّة المعتدلة، من خلال تعزيز فكرة المصالح المشتركة في مواجهة تعاظمّ قوّة إيران، لذلك فإنّها أقامت تعاوناً غير مسبوق مع دول، لم تكن قد جاهرت بعلاقاتها معها، وسعت إلى إظهار هذه العلاقة.

إنّ تقارب المصالح والتهديدات المشتركة، المتأتيّة من الإسلام المتطرف، أدّى إلى تعميق التعاون مع دول تربطها بـ"إسرائيل" اتفاقيات سلام، من أجل الحرب ضدّ عدوّ مشترك وهو إرهاب "داعش" في سيناء، فلقد تشكّلت أرضيّة لإستمرار التعاون مع مصر من خلال الدعم الواضح لنظام السيسي، ومنشأ هذا التعاون هو الحفاظ على سنوات السلام الأربعين من قبل الطرفين، كلّ ذلك يشكّل أرضيّة لإستمرار التعاون مع أكبر دولة عربيّة. وينطبق ذلك أيضاً على العلاقة مع الأردن. أمّا في صلب التعاون مع دول الخليج والمملكة العربيّة السعوديّة يأتي التهديد الإيرانيّ، كما أنّ تقوية موقع (محمّد بن سلمان) الرجل القوّي في المملكة العربية السعوديّة والّذي يقود إلى سياسة فعّالة واستعداد للإقدام على بعض المخاطر، تفتح أمام "إسرائيل" مساحة أخرى مثيرة للإهتمام لخطوات إستراتيجيّة، والمفتاح

---

[١] مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية، التحولات الإستراتيجية والحالة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٣ .

[٢] أليكس مينتس وشلؤول شاي، عقيدة إسرائيل الأمنية، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٥ ، ص ٢٩ .

[٣] أليكس مينتس وشلؤول شاي، المرجع نفسه، ص ٤٨.

للإنتقال من التعاون المحدود والسريّ إلى التعاون العلنيّ، في إطار الاستعداد المشترك لمواجهة الأعداء المشتركين، ويكمن هذا المفتاح ، في التركيز على القضيّة الفلسطينيّة، ونلاحظ أنّ هناك رغبة من الدول العربيّة في بناء علاقات مع "إسرائيل"، وقد عبّر عن ذلك وليّ العهد السعوديّ (الأمير محمّد بن سلمان) من خلال اعترافه "بحقّ دولة إسرائيل في الوجود"[١].

بناء على ما تقدّم نجد أنّ هناك توجّه في "إسرائيل" يدعو للتوافق مع بعض القوى العربيّة الّتي تتقاطع بعض همومها مع "إسرائيل"، خاصّة في الموقف من إيران، وهو توجّه بدأته حكومة (نتنياهو) في السابق وتعزّز في الظروف المستجدّة، وبات جزءاً من الرؤيّة الأمريكيّة العامّة حول الحلّ بين "إسرائيل" والفلسطينيّين، ولكن من ناحيّة ثانية، لا تنفي الحلول مع الإقليم الحاجة لوجود حلّ مع الفلسطينيّين. وقد صدرت تأكيدات واضحة من السعوديّة ومجمل الدول العربيّة بأنّه لا حديث عن التطبيع مع "إسرائيل" قبل قيام الدولة الفلسطينيّة وعاصمتها القدس.

٤. الجهود الإستخباراتيّة

في ضوء التطورات الدراماتيكيّة الحاصلة في المنطقة العربيّة، وتعامل "إسرائيل" معها، نجد أنّ المنظومة الأمنيّة الإسرائيليّة، قد بذلت جهوداً كبيرة وحثيثة على صيغة "الثورة المضادة" أملاً باختراق بعض التيارات العربيّة، ما يعكس خطورة الموقف الأمنيّ برمته في المنطقة [٢]. ولقد كانت الأجهزة الأمنيّة على إطلاع ودراية بالإتّصالات الّتي قامت بها الجماعات الشبابيّة بين بعضها، وعدد من الإسرائيليّين دخلوا غرف ومنتديات الدردشة السياسيّة الّتي أقاموها، وتابعوا ما كتبوا بها، ورصدوا، ووضعوا التعليقات عليها، ورصدوا جميع التعليقات والأنشطة الإحتجاجية الّتي قاموا بها[٣].

ونتيجة الفشل الإستخباريّ الإسرائيليّ في توقع الثورات العربيّة، أنشأت الإستخبارات العسكريّة وحدة لمراقبة وسائل الإعلام العربيّة، ومواقع التواصل الإجتماعيّ، لرصد توجّهات العالم العربيّ من رسائل معادية نحو "إسرائيل" في أعقاب الثورات، وجمع المواد الإخباريّة والتصريحات السياسيّة على مدار ٢٤ ساعة، وفي جميع المواقع الفلسطينيّة والصفحات الشخصيّة لمسؤولين فلسطينيّين وعرب، وهي جزء من وحدة ٨٢٠٠ التابعة لجهاز الإستخبارات، والعاملة في مجال التجسّس الإلكترونيّ.

وجاء تشكيل المخابرات الإسرائيليّة لهذه الوحدة لتفعيل نشاطها السياسيّ والأمنيّ في دول الثورات العربيّة، كي لا تتأثّر بتطوّرات المشهد الأمنيّ المرتبك في المنطقة في وقت متأخّر، ممّا دفعها

---

[١] تشاك فرايليك و جيمس جيفري، مقالة بعنوان:(بعيداً عن سياسة "جز العشب": استراتيجية الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأوسط)، مرجع سابق.

[٢] إستراتيجية إسرائيل في ٢٠١٤: إختراق شباب الثورات العربية، العربي الجديد،٢٠١٤/٢/٧، انظر : http://bit.ly/lOalMew

[٣] عدنان أبو عامر، رؤية مراكز الأبحاث الإسرائيلية للثورات العربية (ج٢)، الجزيرة.نت ٢٠١٤/٦/٢٧، انظر :
http://bit.ly/lZqX7p8

للإطلاع عن كثب على تطوّرات الموقف السياسيّ والأمنيّ في الشرق الأوسط(١)، ولذلك بلورت أجهزة المخابرات الإسرائيليّة خطّة لزرع عدد كبير من الجواسيس الإسرائيليّين في عدد من الدول العربيّة الملتهبة سياسيّاً، لمتابعة تطوّرات الموقف الميدانيّ فيها(٢).

ومن أجل معالجة تداعيات "الربيع العربيّ" لجأت "إسرائيل" إلى الاستثمار في مجال الاستخبارات، وذلك لحاجتها إلى معرفة ما يدور حولها وخاصّة داخل مصر بعد الثورة، بدرجة تسمح بتوفر إنذار مسبق قبل إقدام مصر على أيّ سلوك ضدّ "إسرائيل"، من أجل إتّخاذ الخطوات اللاّزمة وعدم الوقوع ضحيّة المفاجأة، وهذا يستدعي استثمار إمكانيّات أكبر في مجال الاستخبارات.

ثانياً: إستراتيجيّة بناء علاقة تفاهم مع روسيّا في مواجهة تحدّيات الأحداث السوريّة

بعكس التواجد الإيرانيّ لا تعتبر تل أبيب التواجد الروسيّ عائقًا استراتيجيًّا يحدّ من طموحاتها في المنطقة، بل تعتبره عاملًا مساعدًا في إعادة الاستقرار وضمان أمنها، خاصّة على حدودها الشماليّة الشرقيّة، ففي نيسان٢٠١٨ اعتبر وزير الدفاع الإسرائيليّ حينها (أفيغدور ليبرمان) أنّ "إيران هي المشكلة وليست روسيّا"، وعلّل ذلك بأنّ "الأنظمة الدفاعيّة الجوّيّة الروسيّة موجودة في سوريّة ولم تستخدم ضد "إسرائيل"(٣)، ولقد إستفادت "إسرائيل" من الوجود الروسيّ في سوريّة من أجل إعادة الهدوء إلى جبهة الجولان، ورعاية الإستقرار على الحدود مع "إسرائيل"، فبعدما استعادت قوات النظام السيطرة على منطقة الحدود السوريّة–الأردنيّة–الإسرائيليّة، في تموز٢٠١٨، رافق ضباط روس قوّات الفصل الدوليّة التابعة للأمم المتّحدة، من أجل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام٢٠١١ ، الأمر الّذي أسهم في إعادة فتح معبر القنيطرة بين "إسرائيل" وسوريّة، في١٥ تشرين الأوّل٢٠١٨، والّذي كان قد أُغلق بعد سيطرة المعارضة على المنطقة. علاوة على ذلك، أعلنت روسيّا أنّها بصدد إنشاء ٨ نقاط مراقبة عسكريّة في منطقة الجولان بهدف مساعدة قوات الأمم المتّحدة المنتشرة بين البلدين في تنفيذ مهامها. وساعدت القوات الروسيّة أيضًا في مجال إبعاد القوات الإيرانيّة والجماعات المسلّحة المتحالفة معها مسافة ٨٥ كيلومترًا، في آب ٢٠١٨، عن الحدود السوريّة–الإسرائيليّة.

بناء على ذلك، بدأت "إسرائيل" تتفهّم بشكل أكبر مصالح روسيّا في المنطقة(٤). وعلى العكس من

---

١ إسرائيل شكّلت أكبر جيش إلكتروني لنشر الفكر الصهيوني والتوغل في أعماق العالم العربي لتسميم البنية الثقافية والفكرية وضرب قيمة الأخلاقية والإنسانية والعقائدية، القدس العربي، ٢٠١٣/٩/٢٣، أنظر:

http://www.alquds.co.uk/?p=86546

٢ عدنان عبد الرحمن أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية ،مرجع سابق، ص ١٥٨ .

٣ "ليبرمان يحذر سوريا من منظومة إس" 300 ، الجزيرة نت، 24 أغسطس/آب: أنظر الرابط:

https://bit.ly/2CBui77

٤ نيومان ماريسا، غلانت يؤاف، "روسيا المتحالفة مع إيران" ليست ضدنا، وهذا أمر مذهل"، تايمز أوف إسرائيل، 12 شباط ٢٠١٨. أنظر الرابط:https://bit.ly/2pQJxwL

الدوافع الأيديولوجيّة للتدخّل الإيرانيّ، جاء التدخّل الروسيّ بدافع حماية مصالحه الجيوسياسيّة في سوريّة ومنطقة البحر الأبيض المتوسّط عموماً. لذلك، اتّفق الجانبان الروسيّ والإسرائيليّ على تشكيل فريق ميدانيّ مشترك للتنسيق وتبادل المعلومات بما يشمل عدم اعتراض الاتّصالات اللاسلكيّة أو أنظمة تتبع الرادارات وذلك لمنع وقوع عمليّات احتكاك بين الطرفين[١].

لقد حافظت "إسرائيل" على سياستها تجاه الأزمة السوريّة حتّى بعد التدخّل العسكريّ الروسيّ في سوريّة، الّتي تحوّلت عمليّاً إلى منطقة نفوذ عسكريّة روسيّة. وأرسى (نتنياهو) لدى زيارته روسيّا، برفقة رئيس هيئة الأركان العامّة الإسرائيليّ، في ٢٠١٥/٩/٢١، أساساً لآليّة تنسيق تكتيكيّ لتجنّب الاشتباك، ولتوضيح الخطوط الحمر للدولتين، وربما أيضاً لبدء تفاهمات استراتيجيّة. وقال (نتنياهو) بعد لقائه الرئيس (بوتين) إنّ روسيّا و"إسرائيل" ستنسقان أعمالهما العسكريّة في شأن سوريّة لتجنّب تبادل إطلاق النار في شكل غير مقصود. كما أكّد أنّ "سياستنا هي فعل كلّ ما في وسعنا لمنع إرسال أسلحة إلى حزب الله".[٢]

وكثمرة للتنسيق بين "إسرائيل" وروسيّا، غضّت روسيّا الطرف عن الهجمات الإسرائيليّة المتكرّرة على المواقع الإيرانيّة وامتنعت عن تسخير دفاعاتها الجوّيّة للتصدّي للغارات الإسرائيليّة بالرغم من امتلاكها أنظمة دفاع جوّيّ متطوّرة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أبقت روسيّا على تواجد قوّاتها العسكريّة بعيدة نسبيًّا عن أماكن تجمّع القوّات الإيرانيّة، حتّى تتجنّب تضارب المصالح أو الأخطاء مع "إسرائيل".

وأبرز الجوانب الإيجابيّة للتدخّل الروسيّ في سوريّة – حسب وجهة النظر الإسرائيليّة – نذكر ما يلي[٣]:

١. التدخّل الروسيّ أسهم بشكل حاسم في ضرب قوى الثورة السوريّة، وأنهى تواجدها لصالح النظام، ممّا أدّى إلى زيادة إمكانيّة التوصّل إلى تسوية مستقبليّة، لا تتجاوز الخطوط الحمر الإسرائيليّة.
٢. أظهر التنسيق مع روسيّا مكانة "إسرائيل" كجهة موثوق بها ومستقرّة في المنطقة.

---

[١] "مسؤول روسي يؤكد التنسيق مع إسرائيل في سوريا"، الجزيرة نت، 10 مايو/أيار 2017 ، أنظر الرابط:
https://bit.ly/2HxxGCQ

[2] Reuters, 21/9/2015, https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-russia-israel/israel-russia-to-coordinate-military-action-on-syria-netanyahu-idUSKCN0RL10K20150921

[٣] أحمد خليفة (إعداد وتحرير)، الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية(٤): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٣٧–١٣٨.

٣. إنّ تفاهمات تكتيكيّة مع روسيّا هي منطلق جيّد لإقامة منظومة علاقات على المستوى الاستراتيجيّ بين الدولتين.

من هنا نرى أنّ "إسرائيل" وجدت نفسها أمام متطلّبات عملية لتحسين وضعها الاستراتيجيّ، فقامت ببناء منظومة العلاقات الاستراتيجيّة الناشئة مع روسيّا، وذلك وفق مبدأ المصالح الأمنيّة والاستراتيجيّة المشتركة، وقد جاءت الزيارات المتعدّدة (لنتنياهو) إلى روسيّا ولقائه الرئيس (بوتين)، لتؤكّد أنّ "إسرائيل" باتت تدرك أنّ روسيّا تمثل مفتاحاً رئيسيّاً لمصالحها في المنطقة، لاسيّما بعد أن توافقت الولايات المتّحدة مع روسيّا في مسألة بقاء بشار الأسد في الحكم، لذلك فإنّ "إسرائيل" تحاول التأثير على التسوية المستقبليّة في سوريّة بما يضمن لها مصالحها الأمنيّة والاستراتيجيّة.

ثالثاً: سياسة الخطوط الحمراء من ضمن إستراتيجيّة "إسرائيل" تجاه سوريّة

أكّدت "إسرائيل" عدم التدخّل العسكريّ في الواقع السوريّ، ولكن عدم التدخّل لم يكن بالمطلق، إذ حصر المسؤولون الإسرائيليّون العمل العسكريّ في سوريّة، بتعرّض المصالح الإسرائيليّة للخطر، تحت سقف خطوط حمراء ثلاثة حدّدتها المؤسّستان السياسيّة والعسكريّة منذ بدء الأزمة السوريّة والمتمثّلة في:

١. منع "المسّ بالسيادة الإسرائيليّة".
٢. عندما يكون هناك وضع تعتبره "إسرائيل" "قنبلة موقوتة".
٣. منع تهريب أسلحة كاسرة للتوازن إلى حزب الله .

وفي جميع الأحوال يؤكّد المسؤولون الإسرائيليّون على تمسّكهم بحريّة العمل وفق الخطوط الحمراء في كّل الظروف، في إشارة إلى إتّفاقات وقف إطلاق النار في الجنوب السوريّ. وفي تطرّقه إلى الوضع في سوريّة، شدّد وزير "الأمن" أفيغدور ليبرمان على الخطوط الحمراء الّتي رسمتها "إسرائيل" في سوريّة، والّتي تعطي لنفسها حقّ العمل في حال تجاوزها، فلفت إلى أنّه "ليس لدينا أيّة نيّة بالمبادرة إلى أيّة عمليّة عسكريّة. ولكن نحن نعمل منذ قيامنا على واحدة من ثلاثة ظروف[1] :

١. عندما يكون هناك مسّ بمنطقة سياديّة إسرائيليّة.
٢. حين توجد عمليّة إرهابيّة في الطريق(قنبلة موقوتة)، ونرصد وجود خليّة أو أحداً ما يحاول تنفيذ عمليّة إرهابيّة، حينها نعمل لإحباطه.
٣. حين يوجد تهريب مهمّ لأسلحة ولمنظومات متطوّرة لإحدى المنظّمات الإرهابيّة.

[1] عباس إسماعيل، مؤتمر هرتسيليا الـ١٧ ميزان الفرص والمخاطر الإقليميّة على عتبة العام السبعين لـ"إسرائيل"، مرجع سابق، ص٣٢.

وقد طبّقت "إسرائيل" سياسة الخطوط الحمراء في المشهد السوريّ، فحتّى كانون الثاني ٢٠١٣ لم تشنّ "إسرائيل" أيّ هجوم عسكريّ في سوريّة، إلا أنّه بعد هذا التاريخ باتت هذه السياسة جزءاً من الممارسة الإسرائيليّة في المشهد السوريّ، وضمن سياسة الخطوط الحمراء الّتي اعتادت "إسرائيل" على وضعها لتحديد سلوكها العمليّ، شنّت "إسرائيل" هجمات متكرّرة على شحنات أسلحة من سوريّة للبنان منذ سنة ٢٠١٣ وحتّى كتابة هذه السطور. وجاءت السياسة الإسرائيليّة في هذه العمليّات ضمن تصوّر إسرائيليّ مفاده أن الهجمات الإسرائيليّة لن تتسبّب بتصعيد الجبهة مع سوريّة أو لبنان، وذلك لسببين:

أ. أن إيران وحزب الله مشغولان بالحرب الداخليّة في سوريّة، وهما مُثخنان بالجراح، كما أنّ الجيش السوريّ أضعف بكثير مما كان عليه قبل الأزمة، ولن يخاطر النظام السوريّ بتصعيد الجبهة مع "إسرائيل"، لأن ردّ الفعل الإسرائيلي قد يكون ثمنه إسقاط النظام[١].

ب. إدراك الطرف السوريّ وحلفائه أنّ التدخّل الإسرائيليّ محدود وغير استراتيجيّ، وتضبطه خطوطه الحمراء المتعلّقة بنقل السلاح السوريّ النوعيّ إلى جهات معادية لـ"إسرائيل"، ولا يهدف إلى تغيير موازين القوى في الساحة السوريّة أو إلى إسقاط النظام السوريّ[٢].

وبالنسبة للتدخّل العسكريّ، عبّرت "إسرائيل" مراراً عن عدم رغبتها في التورّط في بيئة مشتعلة كالبيئة السوريّة، لكن تزايُد النفوذ الإيرانيّ ونفوذ حزب الله في سوريّة، وانصراف الولايات المتّحدة والفواعل الإقليميّة إلى تركيز جهودها على محاربة "تنظيم داعش"، جعل "إسرائيل" في موقف متأزّم يتطلّب المبادرة، وجاء هجوم الجيش الإسرائيليّ في ٢٠١٧/٩/٧ على مركز الأسلحة الكيميائيّة بمنشأة مصياف في حماة، ليؤكّد السياسة الإسرائيليّة في التعاطي مع مسألة إستعادة الردع، وجاء الهجوم في توقيت مدروس، وقد ألمح وزير "الدفاع" الإسرائيليّ (ليبرمان) إلى مسؤوليّة "إسرائيل" عن الهجوم قائلاً: "إنّ "إسرائيل" ستفعل أيّ شيء لمنع إقامة ممرّ شيعيّ من إيران إلى دمشق"[٣].

وإعتبر (عاموس يدلين) أنّ الهجوم المنسوب لـ"إسرائيل" ليس اعتيادياً، لكون الموقع المستهدف مركزاً عسكريّاً علميّاً، يتمّ فيه تطوير وتصنيع صواريخ دقيقة، يمكن لها أن تلعب دوراً مهمّا في حرب مقبلة. وقد رأى يدلين أن الهجوم الإسرائيليّ يحمل ثلاث رسائل مهمّة وهي[٤]:

---

[١] أنطوان شلحت، "حرب اليوم الواحد على سورية: استمرارية أم مرحلة جديدة؟،" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠١٨/٢/١٤.

[٢] يوئيل غوجنسكي، "استعمال الخطوط الحمراء في السياق الإيراني والسوري"، عدكان إستراتيجي، العدد٢، المجلد١٦، ٢٠١٣ ، ص٣١-٣٠.

[3] *Haaretz* newspaper, 8/9/2017, https://www.haaretz.com/israel-news/israel-s-alleged-attack-in-syria-here-s-what-we-know-so-far-1.5449012

[٤] صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٠١٧/٩/٨.

أ. أنّ "إسرائيل" لن تتيح إنتاج سلاح استراتيجيّ.
ب. الهجوم جاء نتيجة تجاهل الدول العظمى الخطوط الحمر الّتي وضعتها "إسرائيل" فيما يتعلق بمستقبل سوريّة، وهذه إشارة للتفاهمات بين الولايات المتّحدة وبين روسيّا حول مستقبل سوريّة.
ج. أكّد الهجوم أنّ القوات الروسيّة في سوريّة لا تحول دون تدخّل "إسرائيل" هناك.

ومع مرور الوقت اتّخذت الهجمات الّتي يشنّها الجيش الإسرائيليّ مساراً تصاعديّاً، وقد بلغ عدد الأهداف الإيرانيّة الّتي استهدفت خلال الفترة الممتدّة ما بين بداية سنة ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٨/٩/٤، أكثر من ٢٠٠ هدف استُخدم فيها نحو ٣٠٠ صاروخ وقنبلة، بحسب اعتراف الجيش الإسرائيليّ.[١] وفي اعتراف نادر، قال وزير الاستخبارات الإسرائيليّ (يسرائيل كاتس Yisrael Katz) "إنّ مثل هذه العمليات تتمّ بمعدل مرتين أسبوعياً".[٢]، وفي السياق ذاته، أكّد القائد السابق لسلاح الجوّ الإسرائيليّ الجنرال (أمير إيشل) في ٢٠١٧/٨/١٧، أنّ الجيش الإسرائيليّ شنّ قرابة ١٠٠غارة، استهدفت قوافل أسلحة عائدة لحزب الله، وفصائل أخرى في سوريّة وغيرها، خلال الفترة الممتدّة من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٧[٣]. كلام (إيشل) سبقه اعتراف رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) في ٢٠١٦/٤/١١، أنّ "إسرائيل" قصفت عشرات المرّات قوافل سلاح في سوريّة كانت مرسلة لحزب الله، وكانت هذه المرّة الأولى الّتي يقول فيها نتنياهو علناً بهذا الوضوح "أنّ "إسرائيل" شنّت هذه الغارات في سوريّة"[٤].

بالمقابل إعتبر (عاموس يدلين) في صحيفة يديعوت أحرونوت أنّه: "من الضروريّ أن نفحص بصورة متواصلة ،هل بناء القوّة الإيرانيّة قد تضرّر بصورة كبيرة؟ وأن نتذكر أن المهم ليس عدد عمليّات القصف، بل هل هذا القصف حقّق الهدف الاستراتيجيّ منه؟"[٥].

إنّ الأمر المقلق بالنسبة لـ"إسرائيل" هو غياب خطوة سياسيّة فيما يتعلق بمنع التمركز الإيرانيّ وتَشكُّل المحور من طهران إلى العراق وسوريّة ولبنان، إذ أنّ التسوية في سوريّة يصنعها الرئيس الروسيّ (بوتين) مع الرئيس الإيرانيّ (حسن روحاني) والرئيس التركيّ (أردوغان). وإعتبر البعض أنّ الغارات الجوّيّة في سوريّة من دون مسار سياسيّ لن تحقّق في النهاية النتائج المرجوّة، و"إسرائيل" بهذه الحالة تكون قد حدّدت بشكل علنيّ أهدافها الأمنيّة في سوريّة، ولم تصرّح بشكل رسميّ عن أهدافها السياسيّة، الّتي يجب العمل على أساسها من أجل منع التمركز الإيرانيّ في سوريّة.

---

[1] *Times Of Israel*, 4/9/2018, https://www.timesofisrael.com/idf-says-it-has-carried-out-over-200-strikes-in-syria-since-2017

[٢] موقع الجزيرة.نت، ٢٠١٨/٩/٥.

[3] *Haaretz*, 17/8/20117, https://www.haaretz.com/middle-east-news/israel-struck-syrian-hezbollah-convoys-nearly-100-times-in-5-years-1.5443378

[4] *Haaretz*, 11/4/2016, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-netanyahu-israel-struck-syria-arms-shipments-to-hezbollah-1.5429903

[٥] صحيفة الأخبار، بيروت،٢٠١٨/٩/٧.

رابعاً: الإستراتيجيّات العسكريّة الإسرائيليّة في مواجهة التهديدات

مع تغيّر ظروف البيئة الإستراتيجيّة المحيطة بـ"إسرائيل" من النواحي العسكريّة والسياسيّة، وتبدّل وتنوّع التهديدات والمخاطر الخارجيّة بعد أحداث الربيع العربيّ، عملت القيادة الإسرائيليّة على تعديل مفهوم الأمن القوميّ، فبعد أن كان يقوم على "مثلث الأمن" : الردع، الإنذار والحسم، وهو ما يُشكّل صلب مفهوم الأمن القوميّ التقليديّ، أدخلت القيادة الإسرائيليّة **الدفاع** مركّباً رابعاً إضافياً، في ضوء احتدام تهديدات ومخاطر الأسلحة على العمق الإسرائيليّ.[١] فرئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيليّ، اللواء (عميكام نوركين)، ركّز – في كلمته خلال المؤتمر السنوي العاشر لمعهد أبحاث الأمن القوميّ – على أربعة أعمدة لمفهوم الأمن القوميّ وهي (الردع، الإنذار المبكر، الحسم والدفاع) فيقول: "بالنسبة للدفاع فإنّ "إسرائيل" تواجه تحدّياً دفاعيّاً جوهريّاً جدّاً. فهي معنية بتوفير الدفاع أو الحماية للإسرائيليّين برّاً وجوّاً، وأن تحمي نفسها ممّا هو تحت الأرض. وهناك السايبر والصواريخ الّتي تطلق من تحت الأرض ومن فوقها، وهذا تحدّ هائل للجيش الإسرائيليّ، ومطلوب منه التعامل مع كلّ هذه التهديدات من أجل تعزيز الأعمدة الأربعة للأمن القوميّ"[٢]. من هنا يكون قد تمّ إدخال الدفاع كعامل إضافيّ على مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ .

ومن أجل مواجهة التهديدات المتزايدة أو المتراجعة، ينبغي التعرّف على الإستراتيجيّات العسكريّة المستجدّة، او المستمرّة بحسب حاجة ساحات المواجهة، ويقول قائد أركان الجيش الإسرائيليّ السابق (غادي آيزينكوت) أنّه "من أجل مواجهة طبيعة التهديدات ينبغي التعرّف على أهم مكامن القوّة لدى الجيش الإسرائيليّ، من أجل تكييفها للتصدي للمخاطر المحيطة بالدولة، سواء على الصعيد الإقليميّ والدولي، أم تهيئتها للقتال في كلّ جبهة، أم الإستعداد لخوض حروب عدّة على أكثر من جبهة في وقت واحد، ولذلك علينا الإستعداد لليوم الذي نتلقى فيه الأوامر بالإنطلاق نحو العمل"[٣]. وأبرز الإستراتيجيّات العسكريّة التي إعتمدها الجيش الإسرائيليّ نذكر التاليّ:

١. إستراتيجيّة مراكمة القوّة في مواجهة التهديدات

إنّ "الربيع العربيّ" فرض على "إسرائيل" إعادة بناء قوتها العسكريّة بما يسمح لها بمواجهة التحدّيات الناجمة عن الثورات الّتي اجتاحت العالم العربيّ. ويرى البروفيسور(إفرايم عنبار) أنّ "إسرائيل" مطالبة بزيادة نفقاتها العسكريّة لتمكينها من مواجهة التحدّيات الجديدة، مشيرا إلى أنّ على

---

[١] أحمد خليفة (إعداد وتحرير)، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة: مرجع سابق، ص 10–18.

[٢] عباس إسماعيل، التقدير الإسترتيجي السنوي لـ"إسرائيل"، مرجع سابق، ص ٤٩–٥٠.

[٣] الجيش الإسرائيلي، "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص٩ .

رأس هذه التحدّيات إمكانية اندلاع حرب شاملة[١]. وقد تمّ تقديم تصور لإعادة بناء القوّة العسكريّة بحيث شمل التالي[٢]:

أ. زيادة عدد القوات المسلحة بشكل كبير، لاسيما قوّات المشاة وقوّات البحريّة، إلى جانب إعادة بناء القوّة العسكريّة.

ب. الاستثمار في مجال تطوير المنظومات المضادة للصواريخ، سواء على صعيد الأبحاث أو التطوير، من أجل تعزيز قوّة الردع، ولحسم الحروب القادمة، ولمنع ضرب الجبهة الداخلية.

ج. زيادة الكثافة الناريّة بصور ملحوظة لدى الجيش الإسرائيليّ، بجانب القدرات الإستخباراتيّة، لمواجهة الإمكانات العسكريّة التي يخوضها العدوّ.

د. المحافظة على التفوّق النوعي للجيش الإسرائيليّ أمام العدو في الجبهات القتاليّة الأربع :برّاً وبحراً وجوّاً وحرب السايبر، في مرحلة ما بعد نهاية العمليّات القتالية.

هـ. المحافظة على التفوّق التكنولوجي للجيش الإسرائيليّ.

لقد أنشأ الجيش الإسرائيليّ قيادة عمليّات للحرب الإلكترونيّة، تتبع لها كتائب سايبر جديدة تدعى "جنود سبارتوكس" للدفاع عن أنظمة الأسلحة الرئيسيّة، والمرافق العامة المدنيّة. وفي سياق تعزيز القدرات العسكريّة ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت "أنّ الوحدة التابعة لشعبة الإستخبارات العسكريّة (أمان) أطلقت حملة كبيرة لتجنيد عباقرة حواسيب يهود في جميع أصقاع الأرض"[٣]. ويكّثف الجيش الإسرائيليّ إجراءاته في هذا المجال لظنّه أن الحرب المقبلة لن تقتصر على ساحة المعركة فقط، إنّما ستدور من وراء شاشات الحواسيب المتطوّرة أيضاً.

٢.تفعيل القدرات الإستخباراتيّة

إنّ من أهمّ القدرات الاستخباراتيّة التي يسعى الجيش الإسرائيليّ الإعتماد عليها وتطويرها في المرحلة الحاليّة، هي على النحو التالي:

أ. الاستخبارات القوميّة: وتهدف لتحقيق أهداف "إسرائيل" في النواحي الأمنيّة، سواء بتنمية قدراتها العسكريّة، أم إحباط قدرات العدوّ في الوقت ذاته، بحيث تمنح الجيش الإسرائيليّ نقطة أفضليّة في أيّ مواجهة يخوضها في اللحظة المناسبة.

ب. الاستخبارات الاستراتيجيّة: وهي المنوطة بها تحديد طبيعة وشكل المعركة من الناحية العملياتية على الأرض وفي ساحة المعركة، ومحاولة تحقيق أهداف استراتيجيّة، من خلال

---

[1] Efraim Inbar, **Israel's and Uprisings Arab 2011 The** ,.Ibid , **Security National**

[٢] الجيش الإسرائيلي، إستراتيجية الجيش الإسرائيلي"، مرجع سابق ، ص ٢٢.

[٣] يديعوت أحرنوت، ٢٠١٣/٤/١٠.

التنسيق مع المستوى السياسيّ، وتزامن العمل الحربيّ مع الجهود السياسيّة.

ج. الاستخبارات القتاليّة: هي تسعى لملاءمة القوّة الناريّة بالجهد الاستخباراتيّ المبذول في آن واحد، من خلال فحص ما لدى العدوّ من قدرات تكتيكيّة، على أمل تحقيق الحد الأقصى من إصابته. هذه الاستخبارات تعتمد بالدرجة الأولى على جمع المعلومات في مرحلة ما قبل دخول المعركة، وفي أثناء سيرها عبر: المسيّرات، السفن البحريّة، ووحدة المشاة البريّة.

وقد قامت "إسرائيل" بتطوير القدرات الإستخباراتية لإحباط قدرات العدوّ، وتم ذلك من خلال[1]:

أ. المحافظة على إمكانيات إستخباراتيّة هائلة لدى "إسرائيل"، تمنحها التفوق الأمنيّ والمعلومات عن كل ما يملكه العدو من قدرات عسكريّة، وخطط عملياتيّة.

ب. توفير الردع الدائم ضد دول معادية لـ"إسرائيل"، ومنظومات عسكريّة، ومجموعات إرهابيّة، سواء على صعيد المعارك الإستراتيجيّة، أم المواجهات التكتيكيّة.

ج. الوصول لجاهزية أمنية تمنح الجيش الإسرائيليّ قدرة أفضل في توجيه ضربات قاسية للجهات المعادية في الأوقات المناسبة المطلوبة.

٣. خطّة الجيش الإسرائيلي للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٨(خطّة عوز)

خطة عوز ٢٠١٤-٢٠١٨ :"وهي خطّة خمسية أقرتّها هيئة الأركان في العام ٢٠١٣، والتي يعمل الجيش الإسرائيليّ وفق مندرجاتها وتراعي تحوّلات الأحداث في المنطقة والتهديدات الجديدة، ويضع الجيش الإسرائيلي خططه العملانيّة على أساسها".

أ. مندرجات خطّة عوز

١) تسريح خمسة آلاف جندي نظامي.

٢) الإستغناء عن خدمات تشكيلات من سلاحيّ المدرّعات والمدفعيّة .

٣) خفض عدد السفن الحربيّة، لا سيما القديمة غير الملائمة لمتطلبات المعارك البحرية الحديثة، والإستعاضة عنها بتعزيز سلاحيّ الطرّادات السريعة والغواصات" لتحويل القوات البحرية من حرس سواحل إلى ذراع مقاتلة"[2].

٤) إحالة أسراب من الطائرات القديمة على التقاعد، وتعزيز السلاح الجوّ بأحدث الطائرات ذات المهامّ المتعدّدة. وقد تقرر تسليم الجيش الإسرائيليّ سربين (٢٤ طائرة) من طراز "أف-٣٥" الشبحيّة، فيكون الجيش الإسرائيليّ الأوّل بعد نظيره الأميركي، الذي يحصل على هذا النوع من المقاتلات الأكثر تطوّراً في العالم.

---

[1] الجيش الإسرائيلي، "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي"، مرجع سابق ص٢٠.

[2] السفير نقلاً عن رويتر، ٢٠١٣/١٠/٢٥.

٥) زيادة الإستثمار في الشُّعب الإستخباريّة، والأسلحة العالية الدقّة، لاسيما الطائرات والصواريخ البالستيّة والجوّالة إضافة إلى رفع كفاءة الوحدات المنحصّصة بالحروب الإلكترونيّة والسيبرية، وتوسيع كادرها البشري إستعداداً لحروب المستقبل.
٦) إنتاج المزيد من منظومات الإعتراض الصاروخيّ، مثل القبّة الحديديّة، والعصا السحريّة، وحيتس٢، وحيتس ٣ وغيرها. لتوفير أقصى الحماية للجبهة الداخليّة من خطر الصواريخ.
٧) توضيع فرقة مدرّعة على جبهة الجولان، التي تزايدت سخونتها على وقع الأحداث السوريّة. وكذلك تخصيص فرقة لكلّ جبهة عربيّة مجاولة لـ"إسرائيل" .

وفي سياق تبرير خفض ميزانيّة القوّات البريّة بنسبة لا تقل عن ٢٥%، يعتبر الخبراء الإسرائيليّون أنّ حيّز العمليّات البريّة، سيضيق كثيراً في نزاعات المستقبل. ويقترح هؤلاء العنايّة بوحدات النخبة والقوّات المنقولة جوّاً، كونها أكثر ملاءمة لخوض القتال قبالة تنظيمات مُقاومة، تجنح نحو الحرب الغير متماثلة[١]. وهذا الرأي يعبّر بوضوح عن تأثّر صانعيّ الإستراتيجيّات الإسرائيليين بنظرائهم الأمريكيين الذين يعتبرون أن جيش القرن الواحد والعشرين يجب أن يتفكّك إلى وحدات أصغر وأخف وأكثر عنفاً، تملك وسائط قتال مأهولة وغير مأهولة، تتواصل عن طريق شبكة حاسوبيّة هائلة"[٢]

ب.موقف الخبراء الإسرائيليّين من خطة "عوز"

بقدر ما أثارت خطة عوز الحماسة لدى العديد من الجنرالات والخبراء العسكريّين فقد خلقت تشويشاً وإرتباكاً عند شريحة من الإسرائيليين، نظراً للإنعطافة السريعة التي أحدثتها. ولطمأنة هؤلاء أعلن وزير الدفاع الإسرائيليّ حينها موشي يعلون : "إنّ هذه الإجراءات لن تؤثر على جهوزيّة الجيش الإسرائيليّ وفعاليته العملانيّة، وستتم بمسؤولية وإتّزان، وتضمن الإستثمار في منظومات تسليحيّة، تساعد الجيش بالحفاظ على فجوة تكنولوجيّة كبيرة إزاء الدول والمنظومات المعادية"[٣].

وفي بحثه عن الأسس النظريّة لخطّة عوز ربط الخبير العسكريّ (أليكس فيشمان) بينها وبين عملية غزو العراق قائلاً: "إنّ الجيش الّذي يُبنى الآن هو جيش الحرب المقبلة، والخطّة الجديدة في جوهرها أقرب إلى عقيدة "الصدمة والترويع" التي انتهجها الأميركيون في حرب العراق، وهي تقضي بناء قوّات خاصّة لمختلف المهام، مؤلّفة من فرق نظاميّة لحماية الجبهات، تدعمها فرق إحتياطيّة عند

---

[١] شيلح عوفر، لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيونيّ؟ الطبعة الأولى، دار كينرث، ترجمة باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٣.

[٢] بيتر سينجر، الحرب عن بعد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ،٢٠١٠، ص ١٨٥.

[٣] يديعوت أحرنوت، ٢٠١٣/٧/١١.

الضرورة، إلى جانب فرق خفيفة قادرة على المناورة السريعة داخل أراضي العدوّ"[١].

خامساً: إستراتيجيّة تحصين الردع والعمل خلف خطوط العدو (المعركة بين الحروب)

من أجل الحفاظ على متانة الردع الإسرائيليّ، ومن أجل عدم تنامي قدرات محور المقاومة، لجأت إسرائيل إلى إعتماد إستراتيجيّة "المعركة بين الحروب"، وقد عرفت هذه الإستراتيجيّة بـ"عقيدة إزنكوت"

والتي هي جزء من إستراتيجيّة الجيش الإسرائيليّ، وبحسب (إزنكوت)[٢]: "إنّ تغيّر التهديدات يستلزم طريقة ثالثة ليست الإستعداد للحرب وليست الحرب، بل هي"المعركة بين الحروب". ولا يمكن الحديث عن معركة بين الحروب أو فعل معركة بين الحروب في حالة دونية عسكريّة تنفيذيّة"[٣]. وأساس المعركة بين الحروب هو أنّ من يريد "معركة بين الحروب" فليستعد لحرب.

وتنطلق هذه العقيدة من عدّة عناصر أهمّها :

١. إضعاف الأعداء وتقليص تعاظم قوتّهم.
٢. زيادة الإختراق والتفوّق الإستخباريّ.
٣. إستهداف شرعيّة العدوّ.
٤. ردع الأعداء إنطلاقاً من القوّة .
٥. وزيادة نافذة الهدوء والحياة الطبيعيّة لدولة "إسرائيل" قدر الإمكان.

إنّ الشرط المسبق للعمل بمنطق المعركة بين الحروب هو جهوزية عالية لحرب واستعداد وتصميم لتفعيل القوة، مع الحفاظ على حدود معينة لتجنّب تصعيد واسع. هذا لا يعني عدم أخذ المجازفة بالتصعيد لمستوى ما. وتضمّنت هذه العقيدة إدخال الكثير من الأنشطة التي تجري بشكل روتيني ضمن منطق معارك مؤطرة جيّداً ذات إنجازات كمّية قابلة للقياس قدر الإمكان، وتكون مشروطة في تحسين الوضع الاستراتيجيّ لـ"إسرائيل" .وبحسب وثيقة للجيش الإسرائيليّ صادرة في العام ٢٠١٥، فإنّ أهميّة خوض الجيش لمعاركه بين حرب وأخرى تكمن في أنّها تثبت إنتصاره خلال الحرب السابقة، ومن شأن هذا الإنتصار إبعاد سناريو حرب جديدة، والهدف الاستراتيجيّ للمعركة بين الحروب مؤلف من أربعة ركائز[٤]:

---

[١] المرجع نفسه.

[٢] غادي إزنكوت، عسكري إسرائيلي من أصول مغربية، تسلم منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يوم ١٦ فبراير/شباط ٢٠١٥ خلفا لـ"بيني غانتس"، بعد أن قلده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع موشيه يعالون في يوم تنصيبه رتبة جنرال ليصبح رئيس الأركان الـ٢١ لجيش الاحتلال وبقي في منصبه حتى ٢٠١٩ (المصدر : الجزيرة).

[٣] عباس إسماعيل، مؤتمر هرتسيليا الـ١٧ ميزان الفرص والمخاطر الإقليميّة على عتبة العام السبعين لـ"إسرائيل"، مرجع سابق، ص١٧.

[٤] الجيش الإسرائيلي، "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص ٣٥.

١. ضرب تهديدات وتهديدات ناشئة، مثل الوسائل القتاليّة وبنى تحتية لتطويرها. وهذه الإستهدافات تتمّ خارج الحدود (مثال: إستهداف التمركز الإيراني في سوريا).
٢. منع تعاظم العدو بإمكاناته القتالية التسليحيّة.
٣. الردع وتأخير الحرب، بحيث أن ضرب الطرف الثاني يردعه، ولكن هذا ينطوي على مخاطر كبيرة لأنّها قد تؤدّي إلى وقوع الحرب المطلوب تأجيلها.
٤. ضمان الإنتصار في حال اندلعت الحرب، حاضراً أو مستقبلاً

وقد إعتبر قائد سلاح الجوّ الإسرائيلي اللواء(أمير إيشل) أن "المعركة بين الحروب" لها ميزتان واضحتان: مكافحة الإرهاب، والحؤول دون تعاظم قوة الأعداء[١]:

- **في الميزة الأولى (مكافحة الإرهاب):** ومن خلال نظرة إستراتيجيّة إلى الساحة الإقليميّة وإلى المتغيّرات يتبيّن وجود "فرصاً نادرة"، ومصالح إستثنائيّة للغاية بين "إسرائيل" ودول المنطقة بخصوص مكافحة الإرهاب، ولسلاح الجوّ الإسرائيليّ دور بالغ الأهميّة في المجال الذي أسماه "**دبلوماسية جوّية**".

- **وفي الميزة الثانية (الحؤول دون تعاظم قوة الأعداء):** هناك تحدّيات تكمن في كيفية تحقيق النتيجة المطلوبة من دون الوصول إلى تصعيد، لأنّ وجهة "إسرائيل" ليست نحو الحرب، وفي هذا معظلة كبرى. وبتعبير آخر: "كيف يمكن مواصلة العمل بفعاليّة وببصمة مناسبة، وكيف يتحوّل سلاح الجو، وهو مطرقة كبيرة، إلى مشرط عمليات يعمل أحياناً بهدوء".

وإتبعت "إسرائيل" في إدارة الأزمة السوريّة، في مواجهة تعاظم قوّة إيران وحزب الله في سوريّة، مبدأ "المعركة بين الحروب"، ويكتسب هذا المبدأ أهمية بالنسبة لـ"إسرائيل"؛ فالفترة الزمنيّة بين المواجهات العسكريّة تصبح حاسمة من ناحية محاولة منع دينامية تصعيد يبدو أن الطرفين غير معنيين بها، ومن ناحية تعزيز الجاهزية العسكريّة لأيّ تصعيد محتمل. وخلال هذه الفترة، ثمة حاجة إلى جهد كبير للمحافظة على الصورة الردعيّة وصيانتها، وللجم محاولات الأعداء الحصول على أسلحة متطورة ومتقدمة وإحباطها قدر الإمكان.[٢]

وتعتبر "إسرائيل" نفسها أنّها معنية في الحد من نشاطات حزب الله في سوريّة، فهو يستغل الوضع هناك لتحقيق هدفين: الأول فتح جبهة أخرى في جنوب سوريّة مقابل "إسرائيل" والثاني تهريب منظومات أسلحة متطورة من سوريّة إلى لبنان عبر مطار دمشق. وقد وجّه ليبرمان رسالة تحذير إلى النظام السوري، قائلا: "أريد هنا بصورة واضحة جداً أن أحذّر ببساطة النظام السوري

---

[١] عباس إسماعيل ، مؤتمر هرتسيليا الـ ١٧ ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
[٢] أحمد خليفة، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، مرجع سابق، ص 52-53.

الذي يشجّعهم(حزب الله والإيرانيين) لتحويل أرض سورية لقاعدة بوجه "إسرائيل". والنظام السوريّ سيتحمّل المسؤوليّة، لأنه لا يمكن الإستمرار بتهريب أسلحة لحزب الله إلى داخل لبنان، والمطار الدولي في دمشق لا يمكن أن يُستخدم كمكان أساس للتهريب. نحن دولة مسؤولة لديها قيادة مسؤولة ونسعى قبل أي شيء لخلق ردع[١]. وأشار إزنكوت إلى أنّه "كانت هناك أعمال لمنع نقل أسلحة متطورة تهدف لضرب مواطني "إسرائيل". هذا ما حصل في السنوات الأخيرة، وهذا ما سيحصل في المستقبل، سنبذل قصارى جهدنا لمنع نقل أسلحة متطوّرة إلى حزب الله ليستخدمها في المستقبل ضد إسرائيل، فمنع نقل سلاح متطور، سواء لحماس أو حزب الله، هو في صلب عمل الجيش الإسرائيليّ بشكل يوميّ تقريباً، ونحن نبذل جهوداً كبيرة لفعل ذلك"[٢].

وفي جانب متصل فإنّه من الواضح أنّ جهود "إسرائيل" ضدّ "برنامج الدقة" الخاص بإيران في لبنان سيتم في ظروف مختلفة عن الظروف السائدة في سوريّة خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإنّ العمل الإسرائيليّ ضد الأنفاق لحزب الله قد جسّد التفوق الإستخباراتيّ لـ"إسرائيل" والإصرار على إحباط جهود حزب الله في هذا السياق وفي سياقات أخرى[٣].

وقد طرح (جدعون ساعر Gideon Sa’ar) العضو في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت Cabinet)، تساؤلات حول تحديد الأهداف للمواجهة مع حزب الله وإيران في سوريّة ولبنان، في ظلّ تبلور ثلاثة عناصر جديدة وهي:[٤]

١. تعاظم قوة حزب الله، بامتلاكه أسلحة عالية الدقة.
٢. تعمق وجود إيران وحزب الله العسكري في سوريّة، وطمس الحدود بين لبنان وسوريّة وإيران.
٣. دخول روسيّا إلى سوريّة.

وقد دعا (ساعر) في تشرين الثاني ٢٠١٨، إلى تنفيذ هجمات استباقية على مصانع الصواريخ التابعة لحزب الله في لبنان، لأنّ أي تأخير سيجعل الأثمان التي قد تدفعها "إسرائيل" في حربها المقبلة مع حزب الله أكبر بكثير من ما يمكن أن تدفعه في الوقت الحالي. كما دعا في السياق ذاته، إلى ضرب البنية التحية العسكرية لإيران في سورية.[٥]

---

[١] عباس إسماعيل ،المرجع نفسه، ص ٣٣-٣٤ .

[2] https://www.youtube.com/watch?v=uhkdi9E2xag

[٣] عاموس يدلين، خلاصة التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل ٢٠١٨-٢٠١٩، مرجع سابق ص ١٢.

[٤] أحمد خليفة، استراتيجيا الجيش الإسرائيليّ في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، مرجع سابق، ص 172.

[5] *The Jerusalem Post* newspaper, 21/11/2018, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Gideon-Saar-ndow-of-opportunity-for-strike-on-Hezbollah-is-closing-572448

لقد قدّرت "إسرائيل" أنّ إيران كانت تستخدم الحرب ذريعةً لتوطيد بنيتها التحتية العسكريّة في سوريّة إلى درجة لم يسبق لها مثيل. و"إسرائيل" لا يمكنها أن تدع سوريّة تسمحُ لإيران، أو لوكلائها، بأن يَجْمعوا بنية تحتية عسكريةً. لذلك استنتج الجيش الإسرائيلي أنّه يجب عليه التخلي عن ممارسته السابقة المتمثلة في تجنب الصدام المباشر مع الإيرانيين من أجل القضاء على وجودهم في سورية في المهد، وإن كان في ذلك خطر التصعيد. وقد وصلت هذه الديناميكية إلى ذروتها في ٢٠١٨/٥/١٠، عندما ضرب الجيش الإسرائيلي ٨٠ موقعاً عسكرياً تابع للقوات الإيرانية والجيش السوريّ ، بعد إطلاق نحو ٣٠ صاروخاً من قبل الحرس الثوري الإيراني على الجولان المحتل.[1]

من الممكن القول، أنّ ما بات يشغل صانع القرار في "إسرائيل" ليس فقط تعاظم قوّة حزب الله في لبنان من خلال البنية التحتية العسكريّة، الّذي أصبحت "إسرائيل" شبه متيقنة أنّها تحتوي على مصانع عسكريّة وأسلحة دقيقة. بل الذي يشغل بال هذه القيادة بشكل أكبر، هو المجال الجغرافيّ الميدانيّ الإضافيّ للتدخل العسكريّ الذي بات يملكه الجانب حزب الله من خلال الساحة السوريّة.

هذا الواقع الجديد في سوريّة، والذي أصبحت بمقتضاه إيران عملياً جارة إقليميّة لـ"إسرائيل"؛ مع انتشار مستشاريها وقواتها العسكريّة، والجماعات التابعة لها على الأراضي السوريّة، مع ما تملكه من ترسانة عسكريّة خصوصاً الصواريخ الدقيقة، يستوجب من وجهة نظر "إسرائيل" على صانع القرار الإسرائيلي تحديد خط أحمر بالنسبة إلى التعاظم الإيراني في سورية، يتطلب التقدم في مسار التصعيد، كلما اقتضت الحاجة، ونظراً إلى معطيات أساسية في البيئة السياسيّة والعسكريّة، قد يتقبل حزب الله وإيران هذا الخط الأحمر الإسرائيليّ الجديد في أعقاب تصعيد سياسيّ أو عسكريّ متبادل، لكن قبل بلوغه إلى حدّ الحرب الواسعة. إلاّ أنّه نظراً إلى خصوصيّة التهديد المترتب على الأسلحة الدقيقة والقواعد العسكرية الإيرانية في سوريّة، قد تضطر "إسرائيل" إلى أن تكون مستعدة للتصعيد حتى نحو حرب شاملة، بهدف منع هذا التعاظم العسكريّ، ويتعين طرح دلالات هذا التهديد وإسقاطه على الرأي العام الداخليّ والخارجيّ، وفي الحوار مع الحكومات ذات العلاقة، من أجل كسب الشرعيّة اللازمة للوسائل والإجراءات الوقائية. ولا شكّ أن الردّ العسكري، المتمثل في منع التصعيد، سواء في "المعركة بين الحربين" أو في أثناء القتال، ليس كافياً وحده. فقد أكدت المواجهات العسكرية، خلال العقد الأخير، مركزية المركب السياسي الاستراتيجي في العمل فيما يتعلق بالدول العظمى. فالتنسيق الاستراتيجي الإسرائيلي مع روسيا، في مرحلة ما، أتاح حماية مصالح إسرائيلية حيوية في الساحة السورية.

[1] The Man Who Humbled Qassim Suleimani, An interview with Lt. Gen. Gadi Eisenkot, Israel’s chief of staff, *New York Times*, 11/1/2019, https://www.nytimes.com/2019/01/11/opinion/gadi-eisenkot-israel-iran-syria.html

سادساً: إستراتيجيّة "إسرائيل" تجاه القضيّة الفلسطينيّة بعد تحوّلات "الربيع العربيّ"

إنّ الإضطرابات المستمرة في الإقليم، أدّت إلى ضعف شبكات الحماية العربيّة والإقليميّة للفلسطينيين، مما أتاح الفرصة أمام "إسرائيل" لإعادة صياغة إستراتيجيّتها تجاه القضيّة الفلسطينيّة. ومنذ مرحلة إعادة التوزان الإستراتيجيّ، تبنت "إسرائيل" خطاباً مغايراً للتعامل مع المسألة الفلسطينية، وذلك نابع من تغيّرات البيئة الإقليميّة، فهي تصرِّح بأنّ أي تسويّة للصراع الفلسطينيّ–الإسرائيليّ ستكون عبر بوابة العالم العربيّ، كجزء من تسويّة إقليميّة تشمل المسألة الفلسطينيّة .

إن الإستراتيجيّة الإسرائيليّة تجاه القضية الفلسطينيّة، تتضمن القضاء على خيار إقامة دولة فلسطينيّة كاملة السيادة وقادرة على الحياة، وأنّ الاحتلال الإسرائيليّ يسعى إلى إدامة عمر المفاوضات من خلال إدارة الصراع، لا البحث عن حلول عمليّة وفقًا للقرارات الدوليّة ذات الصلة، وهذا تعبير عن رغبة "إسرائيل" في استغلال التحوّلات السياسيّة الجارية في المنطقة العربيّة، لتحقيق أقصى ما يمكن من المكاسب بفعل سياسة الأمر الواقع. هذا إضافة إلى تطلّع الكيان الإسرائيليّ بقيادة حكومة نتنياهو إلى مد جسور التطبيع مع العالم العربيّ، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجيّ، بذريعة الحاجة المشتركة لمواجهة إيران، من دون المرور باستحقاقات القضيّة الفلسطينيّة وحل الصراع العربيّ الصهيونيّ.

يعتبر هذا التوجه جديداً في التصوّر الإسرائيليّ الذي اعتبر في الماضي أن الدخول للعالم العربيّ يتم عبر تسويّة الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وهي جوهر المبادرة العربيّة التي تقترح على "إسرائيل" تسويّة الصراع مقابل تطبيع مع العالم العربيّ، بينما تتبنى "إسرائيل"، مرة أخرى بسبب التغيّرات الإقليميّة، مبدأ تطبيع العلاقات مع العالم العربيّ كمدخل لتسويّة المسألة الفلسطينيّة .

من هنا فقد إتّسم الخطاب السياسيّ الإسرائيليّ تجاه الفلسطينيين بمجموعة من السمات أهمها:

١. أفول خطاب الدولتين:

تزايد في الفترة الأخيرة الحديث الإسرائيليّ عن وجود صيغ مختلفة للدولة الفلسطينيّة الممكنة غير الصورة التقليديّة للدولة، وقد أشار نتنياهو إلى أن تجربة الدولة في الشرق الأوسط فشلت في الكثير من النماذج؛ وعليه، بدأت تتعزّز القناعة بأنّ الدولة بشكلها التقليديّ ليست ضرورة، وهي القناعة التي يمكن شملها في تصورات إدارة ترامب الجديدة لطرق حل الصراع[١]. وحين يتحدث الإسرائيليون عن دولة فلسطينيّة فإنهم يقصدون حكماً ذاتياً موسعاً يسيطر فيه الفلسطينيون مدنياً وسياسيّاً، ولكن لـ"إسرائيل" قدرة وصول أمنية. والحقيقة التي تبدو أكثر واقعية في الوعي الإسرائيلي أن هذا هو الواقع

[١] هندل بوعز، "الدولة الفلسطينيّة: إسرائيل تكذب على نفسها والعالم" يديعوت أحرنوت، ٢٠١٧/١١/٧.

اليوم، وأن مثل هذه التصوّرات محققة فعليّاً وعلى الفلسطينيين أن يوافقوا عليها، ويسموها دولة، ولكن بعد أن يتوصلوا لاتفاق بشأن ذلك مع "إسرائيل" يضمن إقرارهم بالأمر الواقع.

٢. مأسسة خطاب الضم

من هنا نجد أنّ هناك توجه "إسرائيلي" لمأسسة خطاب الضم، بحيث يصبح جزءاً من التوجهات الرسميّة للأحزاب الإسرائيليّة، وبالتالي للحكومات التي تشكلها، ولعل قرار مركز الليكود حول ضم الضفة الغربية وتشريعات الكنيست فيما يتعلق بالقدس، تشير إلى أن ثمة خطابا يزحف بثقة باتجاه جعل الضم سياسة رسميّة للدولة. كما يجري ذلك ضمن تصاعد حاد لموجة التشريعات أو اقتراح التشريعات الإسرائيليّة للقوانين التي ترمي لضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربيّة لـ"إسرائيل"، لقد قُدّم ما يقارب من 30 قانوناً ذات علاقة بضم مناطق في الضفة الغربيّة [١]، كان آخرها قانون ضم مستوطنة معاليه أدوميم، كما اقترح النائب اليميني يؤاف كيش، وجاء على لسان العديد من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، واقتراح قانون لضم 5 مستوطنات تحوي ما يقارب مائة وخمسين ألفا من المستوطنين[٢]

٣. ربط الموضوع الفلسطيني بقضية الإرهاب:

لقد سعت "إسرائيل"، بشكل حثيث، لربط الموضوع الفلسطيني بقضية الإرهاب، حيث صعّدت إسرائيل من ربط الموضوع الفلسطيني بالإرهاب بعد صعود داعش إلى المشهد الإقليميّ، حيث لا يُفوّت نتنياهو فرصة للتأكيد على هذه العلاقة، فمثلاً في خطابه خلال مؤتمر المناخ في باريس في تشرين الثاني 2015 ، الذي خُصص لمعالجة قضايا تغيير المناخ وتجديد الطاقة، بدأ نتنياهو خطابه بموضوع "الإرهاب"، مُشدداً على رياديّة "إسرائيل" في محاربته، فقد جاء في خطابه: "علينا أن نفهم أن التحريض المتطرف والكذب يُغذّيان الإرهاب، ولأولئك الذين يلتزمون بالسلام عليهم محاربة التحريض، عليهم قول الحقيقة .إذا كان الرئيس عباس ملتزم بالسلام، عليه وقف تحريض شعبه ضد "إسرائيل"، ويبدأ بالتنديد بقتل الأبرياء في "إسرائيل"، علينا اليوم أن نُركّز على الأمن ليس فقط لأمم العالم، وإنما للعالم نفسه، وكما لـ"إسرائيل" دور رياديّ في محاربة الإرهاب، نحن نحمل دوراً ريادياً في مواجهة تغيرات المناخ"[٣].

---

١ برهوم جرايسي، خطط الضم الإسرائيليّة، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٧، ص١٢.

٢ عاطف أبو سيف، إسرائيل والمسألة الفلسطينية: لا حاجة للشريك، لأنه لا حاجة للحل!، تقرير مدار الإستراتيجيّ، ٢٠١٨، ص٣٢.

[٣] وزارة الخارجية الإسرائيلية .خطاب رئيس الوزراء نتنياهو في قمة المناخ في باريس، 2015/11/30، انظر الرابط للخطاب على موقع وزارة الخارجية:

http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM_Netanyahu_addresses_Paris_Climate_Conference_301115.aspx

٤. الإدعاء بغياب الشريك الفلسطينيّ:

بالنسبة لـ"إسرائيل"، بات الرئيس الفلسطينيّ أبو مازن أكثر انشغالاً في التصعيد ورفض السلام. فهو لم يعد شريكاً محتملاً ولا يمكن له أن يكون. فقد إعتبر نتانياهو" أنّ أبو مازن ظهر على حقيقته في خطابه أمام المجلس المركزي حين تحدث عن قيام "إسرائيل"، بوصفها مشروعاً استعمارياً أوروبيا"[١]، أما نفتالي بينيت فقد أشار إلى أن أبو مازن ومعه فكرة قيام دولة فلسطينية في طريقها للابتعاد والزوال والاختفاء من العالم، ويظهر سلوكه إلى أنّه فقد حقه في الاستقلال[٢] واتهمت ميري ريغف أبو مازن بانكار المحرقة، وادعت أنه (يخترع) شعباً فلسطينياً وينسبه للكنعانيين القدامى[٣].ويسعى نتنياهو بصورة مستمرة ضمن ماكنة دعائية لتحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية الاحتلال في الضفة الغربيّة والأوضاع السياسية عموماً، فيحوّل طلب تفكيك المستوطنات إلى اتهام بالتطهير العرقي لليهود، واستغلال الأحداث الإقليمية الدامية في العالم العربي لحرف القضية الفلسطينية عن أساسها، وإعطاء الانطباع بأن إسرائيل البلد الأكثر أمانا في المنطقة، وأن أساس الصراع رغبة الفلسطينيين في محو دولة إسرائيل وتدميرها[٤] ورفضهم الاعتراف بها كدولة يهودية.

٥. النظرة إلى القضايا المركزيّة:

تسعى "إسرائيل" إلى الوصول إلى الحسم في الكثير من القضايا بغية تعزيز توجهاتها حول حل الأمر الراهن أو الواقع. في القضايا الحساسة والحيوية مثل القدس يصار إلى إستكمال المستوطنات و"شرعنتها" وضمها إلى الحدود البلدية، واستبعاد أكبر قدر ممكن من القرى والأحياء الفلسطينية، كذلك الأمر في الضفة الغربية ومنطقة الأغوار كحدود دائمة لإسرائيل. بعبارة أخرى، حتى في حال عدم موافقة الفلسطينيين، فإنّ "إسرائيل" تعملمن أجل الوصول إلى واقع لا يمكن العودة فيه إلى الوراء، ويكون على الفلسطينيين أن يتعاملوا معه.

كانت هذه أبرز الإستراتيجيات التي إعتمدتها "إسرائيل"، في مواجة التهديدات التي فرضتها أحداث المنطقة، عقب "الربيع العربيّ"، وكانت هذه الإستراتيجيات منطلقة من سعي "إسرائيل" الدائم للحفاظ على تفوّقها في المنطقة على حساب كافة الدول العربيّة والإقليميّة.

---

[١] بنايمين نتانياهو، تسجيل صوتي مصور في صفحته على موقع التواصل الإجتماعي، ٢٠١٨/١/١٥ ، على الرابط:
https://www.facebook.com/Netanyahu/photos

[٢] محمد وتد، تحريض إسرائيلي على عباس وإتهامه باللاساميّة، عرب ٤٨، ٢٠١٨/١/١٥، متوفر على الرابط التالي:
https://www.arab48.com

[٣] شلومو سيغال، "نتنياهو: الفلسطينيون يمتنعون عن إجراء مفاوضات معنا"، جي دي ان، ٢٠١٥/٤/٢٠، على الرابط التالي:
http://www.jdn.co.il/video/ 684817

[٤] دانا سومبورج، "نتانياهو"، "الكارثة الكبرى في المنطقة ليس الصراع مع الفلسطينيين– فهو هاشمي نسبياً"، معاريف، ٢٠١٦/١٢/٢٩، على الرابط التالي:
http://www.maariv.co.il/news/politics/Article- 56855416:

الخاتمة

تعد الإستراتيجيّة الإسرائيليّة وما يحدث عليها من تطورات متعاقبة، العنصر الأهم الذي يلبي متطلبات الأمن القوميّ الإسرائيليّ، ولعل أكثر ما شغل العقل الإسرائيليّ هي التطورات الحاصلة في المنطقة، بعد أحداث الربيع العربيّ، حيث المنطقة ولغاية كتابة هذه السطور تعيش حالة من الإضطراب والضبابيّة، بالإضافة إلى تعدد القوى الفاعلة الإقليميّة والدوليّة بأجندات مختلفة، وهذا الواقع أفرز العديد من الصراعات، على النفوذ والمصالح في المنطقة .

ومنذ بداية أحداث الربيع العربيّ وحتى الآن، وجدت "إسرائيل" نفسها أمام تحديات يرقى بعضها إلى تهديدات، فرضت عليها تسخير كافة الوسائل السياسيّة والعسكريّة المتاحة، من أجل الحدّ من التأثيرات والمخاطر على الأمن القوميّ الإسرائيليّ. كما حاولت في الوقت نفسه الاستفادة من الفرص لتحقيق أهدافها الاستراتيجيّة. ويأتي هذا البحث انطلاقاً من كون المنظومة السياسيّة والأمنيّة الإسرائيليّة، واكبت بشكل كبير التحوّلات في المنطقة منذ بداية أحداث الربيع العربيّ، وسارعت لرصد تطوراتها ووضع استراتيجيات ترجمتها من خلال أنشطة وعمليات عسكرية، لأجل الحدّ من تأثيرات وارتدادات الأحداث على واقع الكيان ومستقبله.

وقد تمّ مقاربة الموضوع من خلال الربط بين الأحداث، التي وقعت خلال هذه الفترة، والطريقة التي اتبعها صانع القرار الإسرائيلي في التعامل مع الأحداث والتطورات وإدارة الملف ضمن استراتيجيات إسرائيليّة ارتكزت بالأساس على نظريتي الردع والمنع الإسرائيليتين. ولتحقيق ذلك قاربت القيادة الإسرائيلية الملف العسكري والأمني في المنطقة من خلال مفهوم الحرب بنوعيها الاستباقي والوقائي، والتي جاءت في إطار استراتيجية "المعركة بين حربين" الإسرائيليّة.

لقد تعرّض هذا البحث، عبر الإستقراء والملاحظة، إلى الأسس التي بنيت عليها الإستراتيجيّة الإسرائيليّة بكافة مندرجاتها النظريّة والتطبيقيّة، وكذلك إلى القراءة الإسرائيليّة لأحداث الربيع العربي والرصد الدقيق للتحولات الناتجة عنه بكافة أبعادها الإقليميّة والدوليّة، وتحديد المخاطر والفرص على البيئة الإستراتيجيّة لـ "إسرائيل"، الناتجة عن الأحداث التي درات في رحاه. ومن خلال المقارنة تم دراسة الإستراتيجيّة الإسرائيليّة بكافة مستوياتها القوميّة والعسكريّة، لفترة ما قبل الربيع العربيّ وما بعده، وتبيان ما إذا كان لهذه التحوّلات تأثير على الإستراتيجيّة الإسرائيليّة.

إن هذه الدراسة قد بينت لنا أنّ "إسرائيل" قد أعادت النظر في إستراتيجياتها من جراء تبدّل المخاطر والفرص التي تحيط بها. وقد إستطاعت إسرائيل أن تتكيف مع تحوّلات المنطقة، وإستخدمت قدراتها

وإمكاناتها، خدمة لمصالحها الإستراتيجيّة، وبما يحافظ على مبادىء أمنها القوميّ. ولقد وضعت "إسرائيل" إستراتيجيات وخطط تتناسب مع الأخطار المستجدّة، وعمدت إلى خلق واقع جديد في المنطقة على مستوى التقارب مع بعض الدول العربيّة، في مواجهة النفوذ الإيراني. ولكن بالمقابل وبالرغم من أن "إسرائيل" حققت العديد من المزايا، إلا أنّها وجدت نفسها أمام بيئة جديدة، فرضت عليها العديد من المخاطر والتي أهمها المشروع الذي تقوده إيران في المنطقة .

وقد تم تسليط الضوء على الاستراتيجية الإسرائيليّة تجاه التحوّلات في المنطقة من خلال:

١. رصد تطورات الأحداث في المنطقة وانعكاساتها على الأمن القوميّ الإسرائيليّ.
٢. تناول الاستراتيجية الإسرائيليّة في مواجهة التحديات والتهديدات.
٣. إماطة اللثام عن الطريقة التي أدارت "إسرائيل" العلاقات مع الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة.
٤. مدى نجاعة الاستراتيجيّة الإسرائيلية في تحقيق الأهداف الإسرائيلية في الساحات الساخنة لا سيما سوريّة، وفي مقدمة ذلك منع تمركز وتموضع إيران وحزب الله على الأراضي السوريّة، والقدرة على احتوائهما، ومنع انتقال أسلحة متطورة إلى حزب الله في لبنان.

- **الإستنتاجات:**

على ضوء ما تقدّم تم التوصل إلى عدّة إستنتاجات نذكر أبرزها:

١. انتقلت "إسرائيل" من مرحلة الصدمة مما حدث في العالم العربيّ والتخوفات التي رافقتها نتيجة التغيرات الكبيرة والسريعة التي حصلت، إلى مرحلة إعادة التعادل الإستراتيجيّ .
٢. عملت القيادة الإسرائيلية بعد أحداث الربيع العربيّ على تعديل مفهوم الأمن القوميّ ؛ فبعد أن كان يقوم على "مثلث الأمن"؛ الردع، والإنذار، والحسم، وهو ما يُشكل صلب مفهوم الأمن القوميّ التقليديّ، أدخلت القيادة الإسرائيليّة الدفاع مركباً رابعاً إضافيّاً
٣. إنّ ما ما زاد من خطورة وصعوبة الوضع على الجانب الإسرائيليّ، دخول لاعبين دوليين وإقليميين بصورة مؤثرة على مسرح الأحداث؛ ما حدّ من قدرة "إسرائيل" على التأثير، أو الدخول بصورة فاعلة على مجريات الأزمة، غير أنّه أتاح لها فرصاً بسبب تقاطع مصالحها مع مصالح عدد من اللاعبين في المنطقة.
٤. تبين لدى "إسرائيل" أنّه لا يمكن لجم التمركز الإيرانيّ من خلال عمليات عسكريّة فقط، بل المطلوب عمليات سياسيّة، وروسيّا هي العنوان المركزي لذلك.
٥. إنّ بناء الإستراتيجيّة في أعقاب الربيع العربي جاء على وقع التحديات والفرص التي أنتجتها التحولات في المنطقة وأبرز التهديدات نذكر ما يلي:

أ. توسع النفوذ الإيراني في المنطقة أدى إلى تهديد وجودي على "إسرائيل" بحسب تصنيفها، وتعمل "إسرائيل" على محاربته للإبقاء على تفوقها، لأنّ أي تهاون في هذا المجال يؤدي إلى تآكل مفهوم الردع .

ب. التهديد الذي يمثله حزب الله هو تهديد أساسي في الدائرة الأولى التي تحيط بـ"إسرائيل" .

ج. بروز الجهات اللادولتية على حساب الدولة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى عدم إستقرار المنطقة، وهذا يوفّر بيئة مضطربة لا تسلم "إسرائيل" من تأثيراتها السلبية .

د. تهديد الجبهة الشمالية، بحيث تعتبر "إسرائيل" الجبهة الشمالية جبهة واحدة تضم كافة عناصر محور المقاومة، وأبرز سمات هذا التهديد هو تعزيز التواجد على الحدود مع "إسرائيل" من قبل إيران وحزب الله، ونشر قدرات قتالية عالية، ومحاولة نقل أسلحة كاسرة للتوازن .

هـ. تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، أضعف من مكانة "إسرائيل"، لأنّ الولايات المتحدة تعدّ من العوامل المهمة في قوّة "إسرائيل" وردعها .

٦. أما أبرز التطورات الإيجابية على الوضع الإستراتيجي لإسرائيل نذكر ما يلي:

أ. عززت الأحداث والتغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية لـ"إسرائيل" من تفوقها الإستراتيجيّ، وعملت على استغلال ذلك من أجل تعزيز مكانتها الإقليميّة ويظهر التفوق الإسرائيلي، على الأقل في المدى المنظور، من خلال تراجع التهديد التقليدي المباشر لها، فكل دول الجوار مشغولة في شؤونها الداخلية، وجيوشها إما انهارت(مثل سوريا والعراق)، وإما مشغولة في مشاكلها الأمنية الداخلية وصراعات أهلية(مصر والأردن) ، وإما مشغولة في صراعات بينية(مثل السعودية).

ب. تم المحافظة على إتفاقيات التسوية مع كل من مصر والأردن، وكان ذلك من أكثر الأمور التي أخافت "إسرائيل" خلال فترة الربيع العربيّ، لأن هذه الإتفاقيات شكّلت جزءاً أساسياً من أمنها القوميّ القوميّ.

ج. إتساع هامش المصالح المشتركة بين "إسرائيل" والعلم العربي البرغماتي المؤلف من الدول المعتدلة، فقد رأت "إسرائيل" في التغيرات الحاصلة فرصة لها لتعزيز مكانتها الإقليمية عبر البحث عن تقاطع المصالح مع دول إقليمية عربية وغير عربية، وإستخدمت "إسرائيل" لغايتها هذه تعظيم الخطر الإيراني على دول المنطقة.

د. تحويل التواجد الروسي في سوريّة إلى فرصة من أجل إعادة الإستقرار وضمان الأمن على الحدود الشماليّة .

هـ. قامت "إسرائيل" بمراكمة القوّة من خلال زيادة القوات المسلحة، والإستثمار في مجال تطوير المنظومات المضادة للصواريخ .

و. تم تطبيق إستراتيجيّة الخطوط الحمراء والمعركة بين الحروب من أجل الحفاظ على متانة الردع الإسرائيلي، حيث قامت "إسرائيل" بضرب التهديدات الناشئة عن نقل الأسلحة الكاسرة للتوازن إلى حزب الله ، وإستهداف التمركز الإيراني في سوريا، وتهديم الأنفاق في لبنان .

ز. الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بأمن "إسرائيل" .

قائمة المصادر والمراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

▪ الكتب :

١. أبو عامر عبد الرحمن عدنان، منظومة الأمن الإسرائيليّ والثورات العربية، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت – لبنان، ٢٠١٦ م.

٢. إسماعيل عباس، مؤتمر هرتسيليا الـ ١٧– ميزان الفرص والمخاطر الإقليمية على عتبة العام السبعين لـ"إسرائيل"، الطبعة الأولى، باحث للدراسات االفلسطينية والإستراتيجية، بيروت – لبنان، ٢٠١٨ م.

٣. إسماعيل عباس، التقدير الإسرائيلي السنوي لـ "إسرائيل" ٢٠١٦/٢٠١٧، الطبعة الأولى، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت – لبنان، ٢٠١٧ م.

٤. برايسون م. جون، التخطيط الإستراتيجي للمؤسسات العامة – وغير الربحية (دليل عمل لدعم الإنجاز المؤسسي واستدامته)، مكتبة لبنان، ناشرون، لبنان، ٢٠٠٣ م.

٥. بركات محمود نظام، الإستيطان الإسرائيليّ في فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٨.

٦. بشارة عزمي ، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣ م.

٧. بشارة عزمي، هل خسرت المقاومة الحرب أم ربحت، الإنتصار المقاوم، الطبعة الأولى، المركز الإسلامي للدراسات الفكرية، بيروت، ٢٠٠٧ م.

٨. بن يسرائيل يتسحق، عقيدة "إسرائيل" الأمنية، دار مودان للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٣ م.

٩. بوند بريان، "الفكر العسكري عند ليدل هارت"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩

١٠.بيريز شيمون، "حروبنا مع العرب"، الشركة الحديثة لتوزيع الكتب والمنشورات، بيروت،١٩٧١ م.

١١.تال يسرائيل، الأمن القومي: الأقلية مقابل الأكثرية، مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨٠م.

١٢.ثابت عادل، النظم السياسيّة: دراسة للنظم الرئيسيّة المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربيّة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندريّة، ١٩٩٨.

١٣.جندلي عبد الناصر، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولة منذ نهاية الحرب الباردة، الطبعة الأولى، دار قانة للنشر والتوزيع والتجليد، الجزائر، ٢٠١٠.

١٤.حسين حسن فوزي، التخطيط الإستراتيجيّ للسياسة الخارجيّة وبرامج الأمن القوميّ للدول "الولايات المتحدة نموذجاً"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٣.

١٥.حسين خليل، عبيد حسين، الاستريتيجيا "التّفكير والتخطيط الإستراتيجي – إستراتيجيات الأمن القومي – الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣ م.
١٦.خليفة نبيل، جيوبولتيك لبنان، الإستراتيجية اللبنانية، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث جبيل–لبنان، ٢٠٠٦ م.
١٧.خليفة أحمد، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، سلسلة قضايا استراتيجية (3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015.
١٨.خليفة أحمد، استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية (5)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت2018 .
١٩.خيري سمير، الأمن القوميّ العربيّ، دار القادسيّة للطباعة، بغداد، ١٩٨٣.
٢٠.حمّاد مجدي، إزالة "إسرائيل"، الطبعة الأولى، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت–لبنان، ٢٠١٧ .
٢١.خواجة محمد، الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٨ م.
٢٢.ربيع حامد، قراءة في فكر علماء الإستراتيجية، دار الوفاء، لا مكان.
٢٣.رندل جوناثان، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ترجمة بشار رضا، العهد للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤.
٢٤.السيد حسين عدنان، التوسُّع في الإستراتيجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ١٩٨٩م.
٢٥.السيد حسين عدنان، عصر التسوية: سياسة "كامب ديفيد" وأبعادها الإقليمية والدولية، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٠.
٢٦.السلطان مصطفى جمال، الفكر الإستراتيجي الإسرائيليّ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، لا ت.
٢٧.ستيرن جيفري، تركيبة المجتمع الدوليّ: مقدّمة لدراسة العلاقات الدوليّة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٢٨.سينجر بيتر، الحرب عن بعد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
٢٩.الشيخ عمر، محددات إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، ٢٠١٦.
٣٠.شيلح عوفر، لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيونيّ؟، الطبعة الأولى، دار كينرث، ترجمة باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٤.
٣١.صالح محسن، الموقف الإسرائيلي من الاحداث والتغيرات التي شهدتها مصر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٤.
٣٢.صالح محسن، الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي،(ضمن كتاب "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية"، مجموعة مؤلفين)، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤ .
٣٣.صلاح إبراهيم، إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، الفكر الإستراتيجي العربي، ١٩٩٠.

٣٤.طاهر علاء، حرب الفضاء ونظرّية الأمن القومي الإسرائيلي، الطبعة الأولى، الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس، ١٩٩١م.
٣٥.العابد ابراهيم ، سياسة إسرائيل الخارجيّة، أهدافها ووسائلها وأدواتها، منظة التحرير الفلسطينيّة – مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.
٣٦.العابد إبراهيم ، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧١م.
٣٧.عبد الحليم فؤاد، الأمن الآسيوي والشرق الأوسط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،١٩٧٤م.
٣٨.عبد الفتاح محمد، مؤتمر هرتسيليا الثامن عشر، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت – لبنان،٢٠١٨.
٣٩.عبد القادر محمد، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في: العيطة وآخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.
٤٠.عزمي محمود، دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩ م.
٤١.عزمي محمود، دراسات في الحرب الخاطفة، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٢.
٤٢.عساف معتز، التمييز في التخطيط الاستراتيجي بأستخدام بطاقات الاداء المتوازن، دار الشروق، بيروت،2008.
٤٣.عساف ساسين، "الصهيونية والنزاعات الأهلية" النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م
٤٤.غنامي عمرو، الشرقاوي علي، تنظيم وإدارة الأعمال– الأسس والأصول العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١ م.
٤٥.كلاوزفيتز فون كارل، عن الحرب، ترجة سليم شاكر الإمامي، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧ م.
٤٦.كورتيس عنات وبروم شلومو وآخرين، التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٨–٢٠١٩، ترجمة نائل عبد الهادي، عكا للشؤون الإسرائيلية، يناير ٢٠١٩م.
٤٧.مرتضى إحسان، الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية، مركز باحث للدراسات، بيروت – لبنان، لا تاريخ.
٤٨.مصالحة نور الدين، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع ١٩٦٧–٢٠٠٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٠.
٤٩.مصطفى مهند، إسرائيل والبيئة الإقليمية، التحولات الإستراتيجية والحالة الفلسطينية، الطبعة الأولى، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجية.
٥٠.مينتس أليكس وشاي شلؤول، عقيدة إسرائيل الأمنية، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٥.

٥١.النجاب محمد بشير، الإستراتيجية الإسرائيليّة تجاه الأمن الإقليمي وأثرها على الإستقرار الأمني (منطقة الشرق الأوسط)، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين، ٢٠١٨.
٥٢.النعماني صالح، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، قراءة في الثورات العربية وإستشراف لمآلاتها، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، ٢٠١٣ م .
٥٣.نوفل سعيد أحمد، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت – لبنان، ٢٠١٠ م.
٥٤.هارت ليدل، تاريخ الإستراتيجية في العالم، الطبعة الأولى، دار الطليعة، ترجمة هيثم الأيوبي، بيروت، ١٩٦٦ م.
٥٥.الوان إيغال واخرون، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية ٣٥ عاماً، إعداد سمير جبور، الطبعة الأولى، مدرسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٣.
٥٦.الوان إيغال، تكوين الجيش الإسرائيليّ، ترجمة عثمان سعيد العودة ،لا ن، لبنان، ١٩٧١ م.
٥٧.واكيم جمال، صراع القوى الكبرى على سوريا– الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١، شبكة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت–لبنان ٢٠١٣.
٥٨.يواف بن وآخرون، العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، مشروع أبحاث رائد، ترجمات مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٧.

- **رسائل وأطروحات :**

محمود دلال، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية دراسة مقارنة لما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ويونيو٢٠٠٦، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣.

- **موسوعات :**

١. الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤.
٢. موسوعة الإستراتيجيا ، مونبريال تيري دي، كلين جان ، بمساعدة سابين جانسن، ، ترجمة علي محمود مقلد، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١ م.
٣. الموسوعة التلمودية، شاحاك إسرائيل، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، نقلاً عن بن ميمون، قوانين بشأن القتلة، بيروت، ١٩٩٧.

- **دراسات صادرة عن مختصين ومراكز أبحاث "إسرائيليّة":**

١. إفرايم كام، إيران والاضطراب في العالم العربي في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربي : تداعيات إقليمية ودولية، معهد بحوث الأمن القومي، تل–أبيب نشرة رقم ١١٤، ٢٠١٢ .
٢. بروم شلومو، هل على "إسرائيل" أن تضع التيار السلفي على رأس سلم التهديدات، مسح إستراتيجي لإسرائيل، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة أطلس، بيروت، ٢٠١٥.

٣. بروم شلوم وكاتس عنات، من التعاون الإستراتيجي إلى المبادرة الإستراتيجية، المسح الإستراتيجي لإسرائيل، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة أطلس، بيروت، ٢٠١٥.
٤. تيرا رون، إهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مجلة عدكون إستراتيجي، مركز أبحاث الأمن القومي، مجلد ١٤، ٢٠١٤.
٥. جوزنسكي يورام، ليندنشتراوس غاليا، "حملة الجرف الصامد في حلبة إقليمية متهاوية "، مركَز دراسات الأمن القومي، تل–أبيب، نظرة على، عدد٥٧٨، ٢٠١٤/٧/٢٣.
٦. عنبار أفرايم، التحولات في العالم العربي والأمن القومي الإسرائيلي، رمات غان: معهد بيغن–سادات للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢.
٧. هابر ايتان، سيناريوهان وعدو واحد، مختارات إسرائيلية، العدد٢٢٥، سبتمبر٢٠١٣.
٨. ميلشتاين ميخائيل، " شرق أوسط قديم – جديد: الثورات في الشرق الأوسط وإنعكاساتها على إسرائيل"، عدكان إستراتيجي، السنة ١٤، العدد ١(نيسان ٢٠١١).
٩. عوديد عيران، "إسرائيل– الأردن: عشرون عاماً على اتفاق السلام "، مجلة مباط عال،العدد٦٢١، ٢٠١٤.
١٠. عوديد عيران، "استقرار المملكة الأردنية"، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠١٤.
١١. غوجنسكي يوئيل، "استعمال الخطوط الحمراء في السياق الإيراني والسوري "، عدكان إستراتيجي، العدد٢، المجلد١٦، ٢٠١٣.
١٢. فريدمان يارون، الربيع العربي والإسلامي: هل تربح إسرائيل؟ مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥، ٢٠١٢.
١٣. كسبيت بن، ليبرمان محذرا نتنياهو: مصر مقلقة أكثر من إيران، مختارات إسرائيلية، العدد٢٠٩، مايو ٢٠١٢.
١٤. بنحاس عنباري، نهاية الحياد: إسرائيل باتت جزءاً من المشكلة السوريّة، المعهد المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، القدس، ٢٠١٤.
١٥. مشعال شاؤول ، مستقبل الربيع العربي،: معهد السياسات الإستراتيجبة،(بالعبرية)، هرتسليا، ٢٠١٤.
١٦. ميلشتاين ميخائيل، " شرق أوسط قديم – جديد: الثورات في الشرق الأوسط وإنعكاساتها على إسرائيل"، عدكان إستراتيجي، السنة ١٤، العدد ١، نيسان ٢٠١١.
١٧. مغين تسفي، روسيا على ضوء نتائج الربيع العربي في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربي :تداعيات إقليمية ودولية.
١٨. مغين تسيفي و ديكل اودي،" هل في التدخل الروسي في سوريا هنالك فرص لإسرائيل؟ "، في مجموعة مؤلفين : التقييم الإستراتيجي لإسرائيل.
١٩. مؤتمر هرتسيليا السنوي السابع(٢٠٠٧)، "ميزان الأمن القوميّ في إسرائيل"، مركز النظم البيني–هرتسيليا، ترجمة باحث للدراسات، لبنان – بيروت، ٢٠٠٧.
٢٠. معوز موشِه، الإسلام السياسي والربيع العربي، تل–أبيب : معهد ميتاڤيم، ٢٠١٣.
٢١. كام إفرايم، إنعكاسات الإتفاق النووي على المساعي الإيرانية للهيمنة الإقليمية، مسح إستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة أطلس ٢٠١٦.
٢٢. هيلر مارك، التقلبات الإقليمية في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٦ .
٢٣. هابر ايتان ، سيناريوهان وعدو واحد، مختارات إسرائيلية، العدد٢٢٥، سبتمبر٢٠١٣.

٢٤.وثيقة صادرة عن الجيش الإسرائيلي، "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي"، ترجمة عدنان أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، أيلول ٢٠١٥.
٢٥.وثيقة خاصة صادرة عن معهد سياسة الشعب اليهودي، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية(مدار)، ٢٠١٦/١/٢٠.
٢٦.يادلين عاموس،"البيئة الاستراتيجية لإسرائيل"، التقرير الإستراتيجي لإسرائيل للعام ٢٠١٨، صادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني، ترجمة مركز اللغات والترجمة بالتعاون مع مركز أطلس للدراسات، بيروت، كانون ثاني ٢٠١٨.
٢٧.يدلين عاموس، خلاصة التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل ٢٠١٨-٢٠١٩، دراسة صادرة عن : معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة أطلس للدراسات الإستراتيجية، بيروت، شباط ٢٠١٩.
٢٨.يورام ميطال، "فشلَ الإخوان المسلمون في إقناع الشعوب بأنّهم قادرون على الحكم"، الصنارة، ٦ حزيران ٢٠١٤.

▪ تقارير ودراسات صادرة عن مراكز أبحاث:

١. التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٤-٢٠١٥، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت –لبنان،٢٠١٥.
٢. أبو سيف عاطف، إسرائيل والمسألة الفلسطينية: لا حاجة للشريك، لأنه لا حاجة للحل!، تقرير مدار الإستراتيجيّ، ٢٠١٨.
٣. باكير حسن علي، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١.
٤. حسن الحاج أحمد علي، حرب أفغانستان : التحوّل من الجيوستراتيجيّ إلى الجيوثقافيّ : أحمد بيضون آخرون، العرب والعالم ما بعد ١١ أيلول، سلسلة كتب المستقبل العربي: ٢٣، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٢.
٥. فلانجان ستيفن، أولويات خاطئة، التقييمات التركية للقوة الأمريكية: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد ٦٩، ترجمة مركز الزيتونة، بيروت، ٢٠١١ .

▪ دوريات ومجلات:

١. أزولاي موران، ليبرمان(مصر لم تكتب بعد الفصل الأخير من ثورتها)، مختارات إسرائيلية، العدد٢٢٤، أغسطس٢٠١٣
٢. الغندور عبير، ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المترتبة على النظام الشرق أوسطي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٦٧، ربيع٢٠١٤.
٣. المغربي طلعت، إسرائيل ما بعد مبارك، إختبار كامب ديفيد، مختارات إسرائيلية، العدد١٩٩، ٢٠١١.
٤. دحمان غازي، مسارات التحولات الشرق أوسطية، مجلة شؤون عربية، عدد١٥٧، ربيع ١١٤.
٥. سعيد رؤوف، السياسة الروسية تجاه المستجدات على الساحة العربية، مجلة الشؤون العربية، العدد ١٥٧، ٢٠١٤.
٦. شاهين حنّة، إسرائيليات: ردود الفعل الأولية في إسرائيل على إتفاق كامب ديفيد، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ١٩٧٨، العدد ٨٤.
٧. عبد النور عبد، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدوليّة، مجلة السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥ .

٨. مجيد عبد الكريم إياد، الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٤٦، ٢٠١٣.
٩. محمّد جاسم محمّد، الإستراتيجية الأمنيّة في منطقة الخليج العربيّ، منشورات مركز دراسات الخليجّ العربيّ، العدد ٦٥، ١٩٨٣.
١٠. مرسي مصطفى، المواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية وتأثيرها على التفاعلات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، عدد ١٥٧، ربيع ٢٠١٤.
١١. مصطفى سيد أحمد، التخطيط الأمني الاستراتيجي وإدارة التغيير في مجال مكافحة الإرهاب، مجلة كلية التدريب والتنمية، كلية التدريب والتنمية في أكاديمية مبارك للأمن،القاهرة، العدد الثالث، ٢٠٠٠.
١٢. هياجنة عدنان، التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط، في ظل الربيع العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد٦٧.
١٣. وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيليّة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد٥، العدد٢٠، خريف ١٩٩٤
١٤. مجلة شؤون عربية، العدد ١٨.
١٥. مجلة شؤون الأوسط، العدد ٢٦، ١٩٩٤.
١٦. مجلة شؤون الأوسط، العدد ٥٧، ت٢، ١٩٩٦

- **الصحف:**

١. آرينس موشي، وزير الحرب الإسرائيليّ في الثمانينات، معاريف ١٩٨٠/١١/٩ .
٢. تال إسرائيل، الحربان ، يديعوت احرونوت (الملحق) عدد ١٩٧٥/٦/٦ .
٣. تيرا رون، تكسير عظام الأمبيا، يديعوت أحرنوت، ٩/١٩/ ٢٠٠٦.
٤. برئيل تسفي، "أحمدي نجاد في القاهرة: أوّل زيارة لرئيس إيراني لمصر منذ عام ١٩٧٩"، هآرتس،٢٠١٣/٢/٢.
٥. حيدر علي، نتنياهو: الصواريخ الدقيقة أولويتنا بعد "النووي الإيراني"، جريدة الأخبار،الأربعاء ٤ أيلول ٢٠١٩.
٦. خواجة محمد، حرب لبنان الثانية تكشف المفاصل الرخوة للجيش الإسرائيلي، السفير، ٢٠٠٧/٨/١٤.
٧. دبوق يحيى، الأركان الإسرائيليّة لا تستبعد الحرب: نريد تمويلاً إضافيّاً، جريدة الأخبار، ٢٦تشرين الأول٢٠١٩.
٨. ربابورات عميرا، فشل المفاهيم مرة أخرى، معاريف، ٢٠٠٦/٨/١٨.
٩. رون طيرا ، تكسير عظام الأمبيا، يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٦/٩/١٩
١٠. سجي أوري ، اليد التي تجمدت، تل أبيب: مسكال ويديعوت أحرنوت، ٢٠١١.
١١. ساخاروف آڤي وهرئيل عاموس، "مصر تصعّد لهجتها إلا أنّها تسعى لتحقيق وقف لإطلاق النار"، هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٦.
١٢. شيلح عوفر، جيروزاليم بوست،٢٠٠٨/٧/٢١.
١٣. كهانا افرايم ، صحيفة معاريف، ٢٠١٢/٩/٣.
١٤. هرتسوج ميخائيل، "اِستغلال الفرصة في سورية"، هآرتس، ١٨ حزيران ٢٠١٢.
١٥. هرئيل عاموس، "إهود براك يرجّح: الأسد آيل إلى السقوط خلال أسابيع"، هآرتس، ١١ كانون الأوّل ٢٠١١ .
١٦. هويدي فهمي، أوردها في مقالته بعنوان " أصابع إسرائيل في الخرطوم" الخليج ٢٠١٠٤/٦/٨.
١٧. صحيفة دافار، إسرائيل، ١٩٧٨/١١/٤.

١٨. جيروزاليم بوست، ٢٠٠٨/٤/١ .

١٩. الحياة، لندن، ٢٠١١/٢/١٥.

٢٠. صحيفة الحياة، لندن، ٢٠١١/٧/٦.

٢١. صحيفة الخليج، الشارقة، ٢٠١٢/٧/٢١.

٢٢. يديعوت أحرنوت، ٢٠١٣/٧/١١.

٢٣. صحيفة السفير، بيروت، ٢٠١٣/٩/١٣.

٢٤. السفير نقلاً عن رويتر،٢٠١٣/١٠/٢٥.

٢٥. الحياة، 2017/8/19.

٢٦. صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٠١٧/٩/٨.

٢٧. جريدة داغار الإسرائيلية في ١٩٧١/١٠/٢٩ .

- **المواقع الإلكترونية :**

١. الموقع الإلكتروني لموقع الحوار المتمدن www.alhiwar.net

أ. أحمد يحيى عمر ، الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة دراسة مقارنة بين نظريتي الاقتراب المباشر و غير المباشر، الحوار المتمدن- العدد: ٥٠٧٤ -٢٠١٦/٢/١٤.

ب. الزاملي احمد ماجد، ثوارت الربيع العربي: الأسباب والنتائج، الحوار. المتمدن، المحور: مواضيع وابحاث سياسية ، العدد ٤١٠٥، ٢٠١٣ .

ج. العياشي عنصر، الربيع العربي- في الذكرى الخامسة لاختطافه، الحوار المتمدن- المحور: الثورات والانتفاضات الجماهيرية العدد: ٥٠٦٨ - ٢٠١٦ .

د. عبد المنصف مي، الموقف الامريكى من ثورة ٢٥ يناير، الحوار المتمدن، العدد ٤٠٤٦- ٢٠١٣/٣/٢٩.

٢.الموقع الإلكتروني لشبكة قنوات الجزيرة القطرية www.aljazeera.net

أ. أبو عامر عدنان، رؤية مراكز الأبحاث الإسرائيلية للثورات العربية (ج٢)، ٢٠١٤/٦/٢٧.

ب. ترامب: ملتزم بتحقيق اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي، ٢٠١٧/٥/٢٣ م.

ج. عام على الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، أنظر الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/12/6/%D8%B9%D8%A7%D

د. فريحات إبراهيم ، التدخل الروسي في سوريا، هل يقلق أمريكا، أنظر الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

هـ. لارون جي، قراءة في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد مرور ٥٠ عاماً، الجزيرة نت، ٢٠١٧.

و. مسؤول روسي يؤكد التنسيق مع إسرائيل في سوريا، 10 مايو/أيار 2017 ، أنظر الرابط التالي:
https://bit.ly/2HxxGCQ

ز. موسوعة الجزيرة، الإستيطان، موقع الجزير الألكترونيّ : أنظر الرابط :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/18/%D

ح. الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو ١٩٩٣، الجزيرة أنظر الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/8/30/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D

ط. ليبرمان يحذر سوريا من منظومة إس" 300. أنظر الرابط التالي:https://bit.ly/2CBui77

ي. تقرير إعلامي، إسرائيل تكشف عن أنفاق لحزب الله تخترق عمقها، الجزيرة نت ٢٠١٩/٠٥/٣٠:
https://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2019/5/30/%D8%A5%D8%B3%D8%B

٣. موقع روسيا اليوم، 2018/9/6.

٤. الحياة، 2013/5/5؛ انظر:
https://www.voanews.com/a/obama-israel-justified-syria-arims-shipment-hezbollah/1654745.html

٥. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات https://www.dohainstitute.org/

أ. تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية، ٢٧/فبراير ٢٠١٣ .

ب. ما الذي حدّد الموقفين الروسي والصينّي من الأزمة في سورية؟

٦. إنعكاس نظرية الأمن الإسرائيلي على المؤسسة العسكرية، خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، موقع مقاتل من الصحراء، أنظر الرابط :
http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec27.doc_cvt.htm

٧. المفاهيم النظرية لإستراتيجية الإقتراب غير المباشر، موقع مقاتل من الصحراء، أنظر الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/sec05.do

٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٨، عدد ٧٠،٢٠٠٧) إنظر الرابط:
https://www.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/36100

٩. ملحق الخطة الخمسية للجيش الإسرائيلي تيفين ٢٠١٢، (٢٠٠٨-٢٠١٢)، موقع مقاتل الصحراء إنظر الرابط :
http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/mol20.doc_cvt.htm

١٠. الأمن القوميّ الإسرائيلي، موقع مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com

١١. إستراتيجية إسرائيل في ٢٠١٤: إختراق شباب الثورات العربية، العربي الجديد،٢٠١٤/٢/٧، انظر:
http://bit.ly/lOalMew

١٢. إسرائيل شكّلت أكبر جيش إلكتروني لنشر الفكر الصهيوني والتوغل في أعماق العالم العربي لتسميم البنية الثقافية والفكرية وضرب قيمة الأخلاقية والإنسانية والعقائدية، القدس العربي، ٢٠١٣/٩/٢٣، أنظر:
http://www.alquds.co.uk/?p=86546

١٣. بوعز فايلير، يدلين: الربيع العربي يشكّل فرصة أكثر من كونه مخاطرة ٢٠١١/٨/٢٨.
: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4088468,00.html

١٤. التطبيع مقابل السراب، 23 أيار/مايو 2017 م، العربي الجديد، نقلا عن صحيفة يسرائيل هيوم ، 17 أيار/مايو 2017م أنظر الرابط:
www.alaraby.co.uk

١٥. بوحبوط أمير، "عاموس چلعاد :نشطاء القاعدة ينتظرون الفرصة للاستيلاء على سوريه"، موقع والا الإخباري، ٢ نيسان ٢٠١٣ .

http://news.walla.co.il/?w=/9/2629505

١٦. ثابت طارق، العقيدة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي، المركز العربي للبحوث والدراسات،٦/نوفنبر/٢٠١٦، أنظر: http://www.acrseg.org/40381

١٧. ديفيد أساف ، نحن والملك :ضبط النفس من القوة، موقع صحيفة يديعوت أحرونوت ١٥-٩-٢٠١١. html.00,4122445-L,7340,0/http://www.ynet.co.il/articles

١٨. سومبورج دانا ، "نتانياهو"، "الكارثة الكبرى في المنطقة ليس الصراع مع الفلسطينيين- فهو هاشمي نسبياً"، معاريف، ٢٠١٦/١٢/٢٩، على الرابط التالي:

http://www.maariv.co.il/news/politics/Article- 56855416

١٩. سيغال شلومو، "نتنياهو: الفلسطينيون يمتنعون عن إجراء مفاوضات معنا"، جي دي ان، ٢٠١٥/٤/٢٠، على الرابط التالي:

http://www.jdn.co.il/video/ 684817

٢٠. عاطف علي ، اليد الخفية...طبيعة الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، موقع مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2017/5/24.

٢١. فرايليك تشاك و جيفري جيمس، بعيداً عن سياسة "جز العشب": استراتيجية الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأوسط، معهد واشنطن،٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ إنظر الرابط :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/beyond-mowing-the-grass-us-and

٢٢. كيري: الجيش المصري كان " يستعيد الديمقراطية "عندما عزل مرسي، 1 من آب ٢٠١٣: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2CTO20130801

٢٣. كوهن هدي و بركات عميرام ، صفقة كبيرة :غاز من إسرائيل للأردن بأكثر من١٥ مليار دولار، غلوبوس – مجلة اقتصادية، ٢٠١٤/٩/٣، انظر

الرابط:http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000968817

٢٤. كتاب البلاد، الديمغرافيا وإستراتيجية التسوية الإسرائيليّة، نشر بتاريخ ١٥-٠٨-٢٠١٣ : http://www.albiladdaily.com.

٢٥. كارميت فيلنسي "من التفاؤل غير الحذر إلى الإدراك :الربيع العربي من البرج العاجي" مجلة الشرق القريب، ٢٠١٥، انظر الرابط: (بالعبرية):http://www.near-east.co.il

٢٦. لافي حسن ، وكالة كنعان الإخبارية، أنظر الرابط التالي:

https://www.kanannews.net/post/4647

٢٧. لئيل لون ، كيف يتوجب على إسرائيل أن تتصرف إزاء العواصف في الشرق الأوسط، مجلة "سيكور مموكاد" سبتمبر ٢٠١١، أنظر: /Html. 092011 strategy

092011/http://www.sikurmemukad.com/magazine

٢٨. ليئور چوطمان، "مئير داچان :التهديد الأمني على إسرائيل للسنوت الثلاث أو الخمس القادمة تبخّر"، صحيفة كلكاليست، 10 تموز:

http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3576641,00.html :2012

٢٩. ماريسا نيومان، يؤاف غلانت، "روسيا المتحالفة مع إيران" ليست ضدنا، وهذا أمر مذهل"، تايمز أوف إسرائيل، 12شباط ، ٢٠١٨. أنظر الرابط:https://bit.ly/2pQJxwL
٣٠. مصطفى مهند ، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٨،ص ١٠٨،على الرابط التالي:
https://www.madarcenter.org/files/1204/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D
٣١. نقولا ليلى، الاستراتيجية الإسرائيلية: من عقيدة الأطراف إلى اختراق القلب، الميادين نت ٢٥ أيلول ٢٠١٧.
٣٢. نتانياهو بنايمين ، تسجيل صوتي مصور في صفحته على موقع التواصل الإجتماعي، ٢٠١٨/١/١٥ ، على الرابط:
https://www.facebook.com/Netanyahu/photos
٣٣. هنيدة غانم، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٨: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٧، ص ١٣. أنظر الرابط:
https://www.madarcenter.org/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB/%D8%A7%D9
٣٤. ياتوم داني ، العلاقة بين المؤسسة الإسرائيلية والأردن متكاملة، موقع فلسطينيو ٤٨، ٢٠١٥/١/١٥ أنظر إلى الرابط التالي:http://2fwww.pls48.net/?mod=articles&ID=1192885
٣٥. ياسين أمل ،المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، موقع الرأي، تاريخ النشر ٢٠١٢/٠٥/٢٤، للمزيد الرابط التالي : http://www.alrai.com
٣٦. وزارة الخارجية الإسرائيلية .خطاب رئيس الوزراء نتنياهو في قمة المناخ في باريس، 2015/11/30، انظر الرابط للخطاب على موقع وزارة الخارجية :
http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM_Netanyahu_addresses_Paris_Climate_Conference_301115.aspx
٣٧. وتد محمد، تحريض إسرائيليّ على عباس وإتهامه باللاساميّة، عرب ٤٨، ٢٠١٨/١/١٥، متوفر على الرابط التالي:https://www.arab48.com

ب. المراجع الأجنبية :

- **الكتب :**

1. A. Perrin, (2013). Introduction to the Special Issue on the Arab Spring, University of Pennsylvania Journal of International Law, 34 (2), Art. 8.
2. Awadh Al-Badi, **Saudi-Iranian Relations: A Troubled Trajectory** In Gawdat Bahgat and others, Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbours, United Kingdom, Palgrave Macmillan , 2017.
3. B.H.L. Hart, Stategy, the indirect Approach, London faber, 1966.

4. Byman Daniel**,** Israel's pessimistic view of the Arab spring , **Washington quarterly 34**, No.3, 2011.
5. Booth Ken," introduction: The Interregnum: World Politics in Transition " paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security.
6. **Croatian Political Science Review**, Vol. 52, No. 4-5, 2015.
7. Chazizq Mordechai, "The Arab Spring: Implications for Chinese Policy". MERIA,Vol. 17, No. 2, Summer 2013.
8. Eyal Gil, 2006. **The Disenchantment of the Orient Expertise in Arab Affairs and the Israeli State, Stanford: Stanford University Press.**
9. Gold zack, sinia, security: Opportunities for Unlikely Cooperation Among Egypt, Israel, and hamas,**The saban center for middle east policy at Brookings,** No.30, 2013.
10. Glubb, John Bagot. A Soldier With the Arabs, London, Hodde.r.,G9l6u9b1b.
11. Gearan Anne and Young De Karen, Trump pulls United States out of Iran nuclear deal, calling the pact 'an embarrassment', The Washington Post, 8/5/2018
12. Hill Fiona, "How Russia and China See the Egyptian Revolution", Foreign Policy,February 15, 2011.
13. Inbar Efraim, **Israel's and Uprisings Arab 2011 The** , 95 .No Studies Policy and Security Mideast , **Security National,**STUDIES STRATEGIC FOR CENTER BEGIN-SADAT THE 2012 April , 28.Bulletin,No BESA , spring Arab What?.
14. Kuntay Burak, **Regional Competition In The Middle East In The 21st Century: Turkey And Egypt, The Journal of Economics, Sociology & Politics** . Jan2014, Vol. 10 Issue1.
15. levite Ariel,offense and defence in Israel Military Doctrine.
16. M.Joseph, , (2012).The Arab Spring' and other Americanseasons. Al Jazeera, Retrieved 29 August 2012.
17. Nolte Detlef, **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, **Review of International Studies** , No 36, 2010.
18. Panayiotides Nicos , **The Islamic State And The Redistribution Of Power In The Middle East International,Journal On World Peace** , VOL. XXXII NO. 3 Sep 2015.
19. Rodman David, the Israeli security theory, Middle East Review of International Affairs, December2001.

20. Richard N Rosecrance, International Relations : Peace or War ? (New York: Macmillan, 1966).
21. Sills David International encyclopedia of the Social Sciences, Editor, 19 vols, (New York : Macmillan), (1968), vol,2 .
22. Shabaneh Ghassan, **Report: Egypt and Syria's effect on the Israeli-Palestinian Conflict**, new york: Al Jazeera Center for Studies, 2013.
23. Shahram Akbarzadeh, **Iran's Uncertain Standing in the Middle East, The Washington Quarterly,** Fall 2017.
24. Salloukh F.Bassel, **The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East, The International Spectator,** Vol. 48, No. 2, June 2013.
25. Taşpınar Ömer, "The Turkish Model And Its Applicability", In: "Turkey And The Arab Spring Implications For Turkish Foreign Policy From A Transatlantic Perspective", Mediterranean Paper Series, The German Marshall Fund Of The United States, October 2011.
26. Tzemprin Athina , And Others **, The Middle East Cold War: Iran-Saudi Arabia and the Way Ahead**.
27. U.Abulof , (2011). What Is the Arab Third Estate? Huffington Post. Retrieved 1 May 2011.
28. Witney Nick and Dworkin Anthony, A Power Audit of EU – North Africa Relations (London): European Council on Foreign Relations, 2012.

- **مواقع إلكترونية أجنبية:**

1. Qualifying Industrial Zones (QIZs) in Jordan and Egypt: Background and Issues for Congress,congressional Research servicem 23 August 2013 at: https://www.everycrsreport.com/files/20130823_R43202_2f48bd3c6671a55402f17cf7b26cf65fb860bfcd.pdf
2. Miller Elhanan, "Ex-intel Cheif: Israel should punish Assad for killing civilians", **The Times of** .28 **Israel**, May 13, 2014: http://www.timesofisrael.com/ex-intel-chief-israel-should-punish-assad-for-./killing-civilians
3. Podeh Elie and Goren Nimrod, Israel in the Wake of the Arab Spring: Seizing Opportunities, Overcoming Challenges, May, 2013. See

link:http://2013.presidentconf.org.il/wp-content/uploads/2013/05/Arab-Spring-Final.pdf.

4. Rabinovich, Itamar, Israel's view of Syrian crisis, available at: http://www.brookings.edu/research/papers/2012/11/israel-syria-rabinovich, access on: 31/1/2016
5. The Jerusalem Post , 5/2/2012: theposthostel.guestreservations.com/ .https://www.inss.org.il/uploadlmages/systemfiles/pul/.pdf
6. The Man Who Humbled Qassim Suleimani, An interview with Lt. Gen. Gadi Eisenkot, Israel's chief of staff, New York Times, 11/1/2019. https://www.nytimes.com/2019/01/11/opinion/gadi-eisenkot-israel-iran-syria.html
7. The Jerusalem Post newspaper, 21/11/2018, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Gideon-Saar-ndow-of-opportunity-for-strike-on-Hezbollah-is-closing-572448
8. Times of Israel, 1/9/2013, https://www.timesofisrael.com/pm-silent-right-wing-critical-of-obamas-syria-strike-delay
9. Times Of Israel, 4/9/2018, https://www.timesofisrael.com/idf-says-it-has-carried-out-over-200-strikes-in-syria-since-2017
10. Haaretz newspaper, 8/9/2017, https://www.haaretz.com/israel-news/israel-s-alleged-attack-in-syria-here-s-what-we-know-so-far-1.5449012
11. Haaretz, 11/4/2016, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-netanyahu-israel-struck-syria-arms-shipments-to-hezbollah-1.5429903
12. Haaretz, 17/8/20117, https://www.haaretz.com/middle-east-news/israel-struck-syrian-hezbollah-convoys-nearly-100-times-in-5-years-1.5443378
13. Reuters, 21/9/2015, https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-russia-israel/israel-russia-to-coordinate- military-action-on-syria-netanyahu-idUSKCN0RL10K20150921
14. Site of Cable News Network (CNN), 29/3/2018, https://edition.cnn.com/2018/03/29/politics/trump-withdraw-syria-pentagon/index.html

الفهـــــــــرس